الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم: علوم اقتصادية.

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير.
شعبة: اقتصاد التنمية.
تخصص: اقتصاديات العمل.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

بخيرة صحراوي

سعدي عبد الله

تحت عنوان

دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بن طراد أسماء_____ أستاذة محاضر (أ)____ جامعة ابن خلدون– تيارت.(رئيسًا)

أ. داودي ميمونة_____ أستاذة محاضر (ب)____ جامعة ابن خلدون– تيارت.(مشرفًا ومقررًا)

أ. بهلول خيرة_____ أستاذة مساعد (ب)_____ جامعة ابن خلدون– تيارت.(مناقشًا)

السنة الجامعية : 2024/2023

إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله ومن وفى، طب القلوب وشفاؤها ونور الأبصار وضياؤها أما بعد:

بفضله جل وعلا الذي هدانا ووفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية المهداة إلى روح الوالدين الكريمين رحمة الله عليهما، وإلى كل الأهل والأصدقاء صغيرًا وكبيرًا، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

وإلى عائلتي الكريمة، أبنائي أيوب، ندى وتقوى حفظهم الله تعالى ورعاهم، وإلى طاقم المدرسة القرآنية كلٌ باسمه، وإلى الأخ **بغدادي أيمن** حفظه الله وجزاه عنَّا كل خير، دون أن ننسى الطاقم التربوي من أساتذة ومربين من متوسطتي **عباس علي**، **شيخاوي عمر**، ودكاترتنا الأفاضل من جامعة ابن خلدون- تيارت خاصةً كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سعدي عبد الله...

إهـــــــداء

قال تعالى: { وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا بطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك، وصلِّ اللهم وبارك على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيـــــــــــــدنا محمد صلى اللـــــــــــــــــــه عليـــــــــــه وســـــــــــلم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سُلَّم الحياة بحكمة وصبر برًّا، وإحسانًا ووفاءً لهما والدي العزيز، ووالدتي العزيزة حفظهما الله ورعاهما.

وإلى إخوتي وأخواتي جعلهم الله سندًا في حياتي وإلى من جعلها الله سكنًا لحياتي وسندًا لي في مشواري

وأمًا ومنبع حنان لأولادي إلى زوجتي الغالية وإلى فلذة كبدي ونور بصيرتي وسندي في هذا الوجود

إلى أبنائي وبناتي عبد الله، سيف الدين، آية هبة الرحمن، وسرين قرة عيني.

وإلى أصدقاء : وخاصةً أيمن، نبيل، كادي، ناصر، خالد، محمد، معمر، عبد الجليل، عبد الوهاب، الحاج، إبراهيم ، مصطفى، سليمان، آيت، عبد المجيد، إلياس. وإلى كل الطاقم التربوي من أساتذة وإداريين وعمال متوسطة شيخاوي عمر- عين الذهب دون أن ننسى متوسطة عباس علي. وإلى الإخوة بالمدرسة القرآنية والجيران والأهل والأحباب عامةً

وإلى أساتذة ودكاترة جامعة ابن خلدون- تيارت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى الطلبة الذين رافقوني في مشواري الجامعي وإلى الأستاذة المشرفة على المذكرة وأساتذة المناقشة

وأهديها لكل من هم في عقلي وقلبي ونسيهم قلمي وفي الأخير إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلًا المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء في الدنيا والآخرة

دون أن ننسى إخواننا في غزة وفلسطين وحماة وطننا... الجزائر.

بخيرة صحراوي...

الشكر والتقدير

لقوله تعالى : ﴿ ولئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

وقوله ﷺ: ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾

نحمد الله عز جل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ونتقدم أنا وزميلي في الدراسة بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة **د. داودي ميمونة** التي رافقتنا طيلة هذا البحث.

ومدتنا بالمعلومات والنصائح الراقية والقيمة

راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاها ويحقق مناها

فجزاها الله عنا خير الجزاء

كما نتقدم بالشكر إلى **أعضاء لجنة المناقشة** على قبولها مناقشة هذا العمل

وإلى كل الأساتذة والدكاترة الأفاضل الذين قدموا لنا العون ولم يبخلوا يومًا بعلمهم وإرشاداتهم التي كانت نورًا نهتدي به في مشوارنا الدراسي.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعد على إتمام هذه الدراسة ولو بكلمة طيبة أو بدعاءٍ في ظهر الغيب

وإلى الذين كان لهما الفضل والعون بعد الله عز وجل **"ب. أيمن"** و **"أ. وهابي"**

الفهـــــــــــــــــرس

جدول المحتويات

الإهداء .....

الشكر والتقدير .....

جدول المحتويات .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

قائمة الاختصارات والرموز .....

مقدمة .....

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنمية الاقتصادية .....

تمهيد 7

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة 8

المطلب الأول: مفهوم السياحة والتنمية السياحية 8

المطلب الثاني: أنواع السياحة والتنمية السياحية 9

المطلب الثالث: أهمية السياحة وخصائصها 15

المطلب الرابع: أهداف التنمية السياحية 19

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية 21

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 21

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وخصائصها 25

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وجوانبها 26

المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها والحلول المقترحة 28

خلاصة الفصل الأول 31

الفصل الثاني: دور السياحة في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر 32

تمهيد 33

المبحث الأول: مساهمة قطاع السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية 34

المطلب الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي وخلق فرص العمل في الجزائر 34

المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في جلب العملة الصعبة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 43
المطلب الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030. 49
المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين السياحة في الجزائر بالنسبة لتونس 53
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر 53
المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات السياحة في تونس..... 64
المطلب الثالث: مقارنة بين السياحة في الجزائر بالنسبة للسياحة في تونس 72
المطلب الرابع: معيقات و مشاكل السياحة في الجزائر وتونس والحلول المقترحة..... 86
خلاصة الفصل الثاني..... 90
خاتمة 92
قائمة المراجع 96
قائمة الملاحق..... 104
ملخص الدراسة..... 111

قائمة الجـــداول والأشكـــــال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	صفحة
الجدول (01-01)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	24
الجدول (02-01)	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2013-2023).	36
الجدول (02-02)	نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.	38
الجدول (02-03)	مساهمة القطاع السياحي للعمالة في الجزائر من سنة 2009 إلى غاية 2023.	40
الجدول (02-04)	نسبة مساهمة السياحة في الإنفاق المحلي للجزائر من سنة 2013 إلى 2023.	43
الجدول (02-05)	مساهمة قطاع السياحة في تكوين رأس المال المادي (الاستثمار السياحي) في الجزائر خلال الفترة (2013-2023).	46
الجدول (02-06)	مساهمة القطاع السياحي في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2013-2023).	48
الجدول (02-07)	توزيع الحضيرة الوطنية للسياحة حسب القطاع القانوني للجزائر (2015-2023).	57
الجدول (02-08)	توزيع طاقات الايواء حسب الطابع السياحي للجزائر (2015-2023).	59
الجدول (02-09)	توزيع الطاقة الإيوائية حسب فئة التصنيف الفنادق في الجزائر (2015-2023).	61
الجدول (02-10)	عدد المؤسسات السياحية في تونس 2014-2023.	67
الجدول (02-11)	تطور عدد الأسِرَّة في الفنادق التونسية (2014-2023)	68
الجدول (02-12)	توزيع عدد الأسِرَّة حسب تصنيف الفنادق في تونس للفترة 2016-2021.	69
الجدول (02-13)	تطور عدد السياح الأجانب الداخلين إلى الجزائر وتونس (2017-2023).	72
الجدول (02-14)	تطور نسبة دخول السياح المقيمين بالخارج (2017-2023).	74
الجدول (02-15)	تطور معدل خروج السياح من الجزائر وتونس.(2017-2023)	76
الجدول (02-16)	نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس والجزائر (2014-2023)	77
الجدول (02-17)	تطور مساهمة السياحة في العمالة لكل من تونس والجزائر (2017-2023).	79
الجدول (02-18)	الميزان السياحي الجزائري والتونسي خلال الفترة (2013-2023)	81
الجدول (02-19)	ترتيب مؤشرات البنية التمكينية في الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019)	83
الجدول (02-20)	ترتيب مؤشرات البنية التحتية في البلدان الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019)	84
الجدول (02-21)	ترتيب مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية في البلدان الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).	85
الجدول (02-22)	المؤشر الكلي التنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).	85

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	صفحة
الشكل (02-01)	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.	37
الشكل (02-02)	نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.	39
الشكل (02-03)	مساهمة القطاع السياحي في العمالة للجزائر من سنة 2009 إلى غاية سنة 2023.	41
الشكل (02-04)	نسبة تطور مساهمة القطاع السياحي في العمالة في الجزائر (%).	42
الشكل (02-05)	نسبة مساهمة السياحة في الإنفاق المحلي للجزائر من سنة 2013 إلى 2023.	45
الشكل (02-06)	مساهمة قطاع السياحة في تكوين رأس المال المادي(الاستثمار السياحي) في الجزائر في الفترة (2023-2013) (الوحدة: مليار د.ج).	47
الشكل (02-07)	أعمدة بيانية لميزان المدفوعات للسياحة في الجزائر خلال الفترة (2023-2013)	49
الشكل (02-08)	توزيع الحضيرة الوطنية للسياحة حسب القطاع القانوني (2023-2015) (حضيرة).	58
الشكل (02-09)	أعمدة بيانية لتوزيع طاقة الإيواء حسب الطابع السياحي في الجزائر (2015-2023).	60
الشكل (02-10)	أعمدة بيانية تمثل عدد المؤسسات السياحية في تونس 2023-2014.	67
الشكل (02-11)	تمثيل بياني لتطور عدد الأسرة في الفنادق التونسية خلال الفترة 2023-2014.	69
الشكل (02-12)	توزيع عدد الأسرة حسب تصنيف الفنادق في تونس للفترة 2016 -2021.	70
الشكل (02-13)	تطور عدد السياح الأجانب الداخلين إلى الجزائر وتونس 2023-2017.	74
الشكل (02-14)	تطور عدد دخول السياح المقيمين بالخارج إلى الجزائر وتونس(2023-2017).	75
الشكل (02-15)	يمثل معدل دخول السياح المقيمين بالخارج(2023-2017).	77
الشكل (02-16)	يمثل نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس والجزائر.(%)(2019-2017)	78
الشكل (02-17)	تطور مساهمة السياحة في العمالة لكل من تونس والجزائر (2017- 2023).	80
الشكل (02-18)	الميزان السياحي الجزائري والتونسي خلال الفترة (2023-2013) (مليون دينار).	82
الشكل (02-19)	المؤشر الكلي التنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر وتونس خلال الفترة (2019-2015).	86

قائمة الاختصارات والرموز

د. ط	بدون طبعة
ص	صفحة

مـــــقـــدمة

لقد ظهرت السياحة منذ أن خلق الله عز وجل الأرض وما عليها، حيث كان الانسان في رحلة دائمة بحثا عن لقمة العيش تارةً والترفيه على نفسه تارةً أخرى وفي هذه الرحلة استخدم وسائل بدائية في التنقل مثل الدواب وبعدها استعمل السفن، وذلك لقوله تعالى:**{ وَءَايَةٌ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ (41) وَخَلَقۡنَا لَهُم مِّن مِّثۡلِهِۦ مَا يَرۡكَبُونَ }** [سورة يس 40-41]. وبعدها تطورت وسائل التنقل إلى سيارات فالطائرات، وسميت هذه الرحلات والتنقلات بالسياحة، وأخذت كلمة السياحة من قوله تعالى:**{ فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ }** [سورة التوبة 02]، وكانت السياحة من ضروريات الحياة حيث التطلع إلى حياة كريمة من خلال حركة التنقل ومحاولة الاستقرار في أماكن يسودها الأمن والاستقرار، ومع مرور الزمن تطورت وسائل التنقل التي ساهمت في تطوير السياحة بين مختلف الدول من خلال التبادل في الثقافات والتقاليد والعادات.

وفي العصر الحالي ازداد الاهتمام بالسياحة لتشابكها مع قطاعات كثيرة مثل الزراعة الصناعة الخدمات والنقل، ولدورها في خلق فرص عمل جديدة، ودعم رصيد ميزان المدفوعات، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، كما أظهرت الدراسات الحديثة أن السياحة أو الصناعة السياحية أصبحت من أسرع الصناعات من حيث تحقيق أعلى معدلات في التنمية، وفي جلب العملة الصعبة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ومن بين هذه الدول الجزائر التي تتمتع بمقومات طبيعية ومادية وجغرافية وإرث تاريخي وثقافي هام مما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية بامتياز، وذلك من خلال الاستثمار في البينة التحتية مثل الفنادق والمطاعم والمعالم السياحية، ويمكن أن يكون لها دافعًا محفزًا في النمو الاقتصادي، حسب موقها الجغرافي، فهي وجهة سياحية بامتياز يمكن الاستثمار فيها عن طريق التسويق والترويج لجذب أكبر قدر من السياح وتحقيق فوائد اقتصادية. إلا أنها لم ترقى رغم كل ما ذكر من مقومات إلى الأهداف المرجوة منها، إذا ما قارناها ببلدان مجاورة لها، تمتاز بنفس المقومات أو أقل منها وما حققته من أهداف في التنمية الاقتصادية.

وعليه لا بد من معرفة المعوقات التي أدت لضعف السياحة في الجزائر من جهة وجائحة كورونا(كوفيد19) من جهة أخرى، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة والتي تصب حول الدور الذي تلعبه السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وجلب العملة الصعبة وتقليص حجم البطالة بتوفير أكبر قدر من مناصب الشغل.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:
إلى أي مدى ساهمت السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي وتحسين ميزان المدفوعات في الجزائر؟
2- ما هي مساهمة السياحة في تدفقات العملة الصعبة في الجزائر؟
3- ما مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي للجزائر مقارنةً بتونس؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- تعمل السياحة على تحقيق تنمية اقتصادية من خلال المساهمة في الناتج المحلي وتحسين ميزان المدفوعات في الجزائر.
- للسياحة دور هام في جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل في الجزائر.
- السياحة لها دور في الناتج المحلي وجلب العملة الصعبة بنسبة كبيرة لتونس على غرار الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة لدور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في:

- معرفة مقومات السياحة في الجزائر ومقارنتها بمقومات السياحة في تونس.
- معرفة الدور الذي تلعبه السياحة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من حيث تحصيل العملة الصعبة وزيادة في الناتج المحلي وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- معرفة مساهمة السياحة في جوانب التنمية الاقتصادية من خلال دراسة متغيرات اقتصادية كالتدفق السياحي.
- معرفة معوقات السياحة في الجزائر وإيجاد حلول لها.
- خروج بتوصيات للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر على ضوء نتائج هذه الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في ما يلي:

- تبيان واقع السياحة في الجزائر ومقارنتها بدولة تونس المجاورة وامكانية الاستفادة من تجربتها في السياحة.
- ابراز دور السياحة في تحصيل إرادات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- إظهار طرق معالجة المعوقات التي جعلت السياحة ضعيفة في الجزائر.
- تسليط الضوء على الأهمية التي تلعبها السياحة في الناتج المحلي وجلب العملة الصعبة وتحقيق فرص العمل للقضاء على ظاهرة البطالة وجعلها بديلة لاقتصاد الريعي أو منافس له.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع للأهمية التي تلعبها السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

- رغبتنا الذاتية في دراسة هذا الموضوع.
- الدور الذي تلعبه السياحة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للقطاعات الاخرى على غرار النقل الفلاحة الإيواء الصناعة...إلخ، من خلال علاقة تشابكية التي تربط بينهما.
- الاهتمام الذي حضت به السياحة من طرف الحكومة المتعاقبة وإطلاق مخططات توجيهية للنهوض بالسياحة كمخطط توجيهي للتنمية آفاق 2030.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: الجزائر تونس.

الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمنية من 2009 إلى غاية 2023 بالنسبة للجزائر أما المقارنة بين دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس فإنها بين السنتين 2017-2023.

سابعا: المنهج المتبع

لقد اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم التي تتعلق بالسياحة والتنمية السياحية والتنمية الاقتصادية، كما اتبعنا المنهج التحليلي من خلال إظهار مساهمة السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإظهار بيانات احصائية وتحليلها عبر جداول وأعمدة ورسومات بيانية.

ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تناول الأساتذة الباحثين مواضيع تتعلق بالسياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الاقتصاد الخاص بكل الدولة، ولقد تم اختيار دراسات سابقة على سبيل الدراسة لا على سبيل الحصر:

- آسيا بلقاضي، "**دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2019-2020، لقد تطرقت في الدراسة إلى أهم محددات الطلب السياحي الدولي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات أسعار المستهلك في منافسة الانفتاح التجاري وأثرها على عدد السياح الداخلين والخارجين إلى الجزائر وتونس من سنة 2000 إلى غاية 2018، كما قامت بدراسة لمفهوم السياحة وأهميتها في التنمية الاقتصادية مع ذكر مقومات السياحة لكل من الجزائر

وتونس، وقد توصلت في الدراسة لضرورة إعادة تقييم لكلتا البلدين ومحاولة وفق متغيرات عالمية وإقليمية.

- حسني رقية، سايب صرية، "**النشاط السياحي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة 2013-2018**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019، حيث قامت الباحثتين بإبراز دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك باعتبار أن السياحة أحد محركات القطاعات الاقتصادية لأنها تشارك في مختلف القطاعات كما قامت الباحثتين بتعداد مقومات السياحة كالنقل والخدمات السياحية والطاقة الإيواء، كما حاولت ابراز مدى مساهمة القطاع السياحي لكل من الجزائر وتونس في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المكانة التي تحتلها السياحة في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وخلق مناصب الشغل، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بشكل دقيق ومناسب، والنتائج التي توصلت إليها الباحثتين بأن الجزائر لازالت تعيش ضعف في السياحة رغم كل المقومات التي تمتلكها ومحاولة معالجة معوقات هذا القطاع من خلال برامج التنمية والتخطيط لآفاق مستقبلية وجعل السياحة مورد اقتصادي يمكن من خلاله منافسة الدول المجاورة.
- خرفي وفيدة، "**دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الامارات المتحدة 2008-2017**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، حيث تطرقت فيها الباحثة إلى أن السياحة تعتبر أهم القطاعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبار أن معظم الدول تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع وجعلها موردا حيويا وأساسيا لتحفيف التنمية، من خلال إبراز مدى مساهمة القطاع السياحي في العمالة والناتج المحلي الإجمالي وكيف لها دور تحسين ميزان المدفوعات، كما تهدف هذه الدراسة التي قامت بها إلى منح مكانة السياحة وأخذ دولة الإمارات كنموذج في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرق بين دراستي والدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة لدور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر كانت إلى غاية 2019، أما دراستنا فكانت من سنة 2009 إلى غاية 2023، درسنا فيها دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية أثناء وبعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، وما خلفته من آثار سلبية على السياحة والتنمية الاقتصادية.

تاسعا: صعوبة الدراسة:

- نقص وقلة الإحصائيات الرسمية الحديثة وعدم تحيينها أو تحديثها خاصةً بالنسبة للجزائر في قطاع السياحة في السنوات الأخيرة.
- انعدام التوافق والتطابق بين الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العالمية للسياحة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية وكذا الديوان الوطني للإحصاء.
- نقص اهتمام السلطات المعنية بقطاع السياحة وتجاهل الأهمية والدور الذي تلعبه.

عاشرا: هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تناولنا فيه الاطار النظري للسياحة والتنمية الاقتصادية حيث قمنا في المبحث الأول بتقديم مفهوم لكل من السياحة والتنمية السياحية وشرح أنواع وخصائص وأهداف وأهمية كل من السياحة والتنمية السياحية، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم التنمية الاقتصادية، أنواعها، خصائصها، أهدفها وأهميتها.

أما الفصل الثاني: عالجنا فيه دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مبحثين، الأول تطرقنا فيه إلى معرفة مساهمة السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية، وذلك بذكر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص العمل في الجزائر وتحسين ميزان المدفوعات والاستثمار السياحي وفق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030. والمبحث الثاني: أظهرنا فيه مقارنة بين السياحة في الجزائر وتونس من خلال ذكر مقومات السياحة في كلا البلدين تونس والجزائر وإعطاء شرح لواقع ومداخيل السياحة للبلدين مع إظهار معوقات ومشاكل التي تعاني منها السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس، وفي الأخير تطرقنا إلى إجراء مقارنة بين الجزائر وتونس في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال السياحة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للسياحة والتنمية الاقتصادية

تمهيد

إن السياحة تلعب دور مهما في الاقتصاد العالمي، حيث أنها حققت نتائج معتبرة من خلال المبادلات السياحية، ومعظم الدول العالم اهتمت بهذا القطاع الحيوي لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا مد جسور التعاون بين مختلف البلدان، ولقد تبنت الدول النامية المنهج المتبع من طرف الدول المتقدمة في اهتمامها بالسياحة وذلك لوجود أماكن سياحية ومواقع أثرية تجعلها تهتم بهذا المورد.

فالسياحة تعتبر إحدى الركائز التربية الروحية لشخصية الإنسان فهي تقوم بتحقيق التواصل بين الشعوب من ناحية الثقافة والعادات والتقاليد.

ومن خلال ما قدمناه توصلنا في هذا الفصل إلى التنويه لمبحثين وهما على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة

منذ الأزل والإنسان في حركة تنقل وترحال دائمين من منطقة إلى أخرى بحثا عن المعرفة والرزق وتوفيرا لأمنه واستقراره، بالإضافة إلى الترويج عن نفسه والراحة والاستجمام بالتأمل في الطبيعة ومناظرها الخلابة، كل هذا يصب في إطار السياحة، لذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم السياحة وأنواعها أهميتها وصولا إلى أهداف التنمية السياحية.

المطلب الأول: مفهوم السياحة والتنمية السياحية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى إعطاء مفاهيم تتعلق بالسياحة وأخرى تتعلق بالتنمية السياحية في فرعين هما:

الفرع الأول: مفهوم السياحة

"تنقل أفراد من مكان إلى آخر بغية أهداف مختلفة, ولمدة زمنية تقل عن سنة وتزيد عن يوم (أي 24 ساعة), وتعرف أيضا على أنها سفر وتجوال ترفيه عن النفس وتوفير خدمات تتعلق بهذا النشاط" (المنظمة العالمية للسياحة)"[1].

"مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم والإقامة بها لمدة تزيد عن 24 ساعة و تقل عن سنة، لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار" (علي أحمد هارون).[2]

انها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث التي ترتكز على حصول السائح على الاستجمام وتغييرا للمحيط استمتاعا بجمال الطبيعة (JOBERT FELLER)[3]

---

[1] مصطفى يوسف كافي, **"الإعلام والتنمية السياحية"**, دار النشر ألفا للوثائق, الطبعة الأولى، 2021، قسنطينة، الجزائر، ص21.

[2] خرفي وفيدة، "دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (2008-2007)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص 3.

[3] مصطفى يوسف، **"التخطيط السياحي، مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"**، الطبعة الأولى، دار النشر ألفا للوثائق، 2001 قسنطينة، الجزائر، ص: 22 ، 23.

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص تعريفا للسياحة مفادها أن السياحة هي تلك المرحلة التي يتنقل فيها السائح إلى أي بلد ما من أجل التنزه والاستجمام والترويح عن النفس أو بغيت زيارة أماكن يتعرف عنها لأول مرة، غير أنه لا يمكنه المكوث في هذا البلد المزار مدة زمنية طويلة تقدر من يوم إلى سنة، ولا ينبغي له أن يتخذ هذا البلد المزار مكان للحصول على أي عمل للربح.

الفرع الثاني: التنمية السياحية

التنمية السياحية تعتبر شكل من أشكال التنمية العديدة وهي مرتبطة بعناصر التنمية المختلفة أي أن كل مقوماتها هي من مقومات التنمية الشاملة[1].

وهناك تعريف آخر أي تعتبر التنمية السياحية إحدى ركائز الاقتصاد في الدولة، لما لها من قدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتقليص من حجم البطالة، وذلك من خلال توفير فرص العمل

وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال عرض خدماتهم للسياح، كما أنها تنمي العلاقات الثقافية والاجتماعية للأفراد في المجتمع، وذلك بالترويج لتراث بلدانهم بإقامة فنادق وقرى سياحية تجلب الناظرين إليها وبالتالي تحقق تنمية اقتصادية من خلال جلب العملة الصعبة[2].

كما تعرف على أنها: " توفير التسهيلات والخدمات لإشباع الحاجيات ورغبات السياح، وتشمل كل ذلك بعض التأثيرات السياحية مثل: إيجاد فرص العمل ومداخيل جديدة"[3].

ومن التعريفات السالفة الذكر عن التنمية السياحية يمكننا أن نعرفها على أنها: الطريق المتكامل والمتجانس لتحقيق التنمية في مختلف القطاعات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كما أنها توفر اليد العاملة في شتى المجالات، وما تجنيه من مداخيل، وهذا الأخير يحقق توازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أنواع السياحة والتنمية السياحية

سنتطرق في هذا المطلب الى أنواع السياحة إضافة إلى أنواع التنمية السياحية وقد تناولنا هذا المطلب في فرعين هما على النحو الآتي:

---

[1] كفاني حسين، "**الرؤية عصرية للتنمية السياحية**"، النهضة المصرية، 1987، القاهرة، مصر، ص 37.

[2] مصطفى يوسف كافي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص119-120.

[3] خرفي وفيدة ، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 29.

الفرع الأول: أنواع السياحة

لا يخفى لأي شخص مهما كان أن للسياحة أنواع كثيرة ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: من حيث العمر

1- **فئة صغار السن(الفئة الفتية):** التي يتراوح عمرها ما بين (7-14 سنة) وهذه يكون تنقلهم في مضامير خاصة بالتعليم أو الرياضة، وهذا الأخير يتطلب رعاية خاصة من الدولة
2- **الفئة الشبابية (الفئة المنتجة):** ويكون سنها ما بين(15-21 سنة) وهذه الأخيرة تكون سياحتها من أجل البحث عن الإثارة وتكوين الصداقات والترفيه عن النفس واكتشاف ما هو جديد، ويتطلب هذا النوع من السياحة تدخل الدولة لحمايتهم وتوفير خدمات لهم.
3- **الفئة الناضجة:** وتسمى كذلك بفئة متوسط العمر تكون من (22- 60 سنة) ويكون سفرها من أجل قضاء عطل وهروبا من جو العمل الروتيني ويتطلب هذا النوع من السياحة خدمات راقية بأسعار مناسبة.
4- **فئة عمر الكهول أو المتقاعدين أو كبار السن:** سنهم حوالي 60 فما فوق ويكون سفرهم إما بحثا عن العلاج أو الاستقرار في منطقة ما، ويتطلب هذا النوع خدمات جد عالية وغالية الثمن كونها تدوم مدة طويلة.

ثانيا: من حيث الجنس

السياحة الرجالية، السياحة النسائية.

ثالثا: من حيث جنسية السواح لها نوعان أساسيان هما:

1- **سياحة داخلية:** تشمل السياح الذين لديهم جنسية واحدة أي جنسية البلد المقيمين فيه وتكون تنقلاتهم داخل الحدود للدولة, وهو أكثر الأنواع شهرة.
2- **سياحة خارجية:** وهو كل الأجانب ماعدا مواطني البلد.[1]

رابعا: من حيث مدة الإقامة

[1] Norbert Vanhove, "**The Economics of Tourism Destinations**", First Edition, Elsevier Butterworth-Heinemann, Burlington, USA, 2005, P6.

1. **سياحة الأيام:** تستغرق هذه السياحة من يومين إلى أسبوع، يقضي فيها السائح وقته ضمن برنامج مخطط، تكون فيها الخدمات متنوعة عادة ما تكون في نهاية عطل الأسبوع والمناسبات وتكون على مدار السنة.[1]
2. **السياحة الموسمية:** ترتبط هذه الأخيرة بموسم معين يقضي فيها السائح وقته وتكون في فترة ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، غالبا ما يحمل هذا النوع نفس السياح بشكل منتظم ومتكرر.
3. **السياحة العابرة:** يكون هذا النوع من السياحة في انتقال السواح بريا عن طريق حافلات إلى بلد ما ويمرون ببلد معين يمكثون فيه يومين على الأكثر، ويكون هذا النوع من السياحة مخصص للشركات التي تنظم رحلات للسياح[2].

خامسا: من حيث الغاية والهدف

السياحة تتضمن العديد من الأغراض والأنشطة. وفقًا للأغراض، يمكن تصنيف السياحة إلى عدة أنواع وهي:

1- سياحة قضاء الإجازات والترفيه: وهو النوع الأكثر شيوعًا في كافة الدول، يمتاز بالطابع الجماهيري ويكون مرتبطًا بأوقات الإجازات والعطل المختلفة.[3]

2- سياحة لغرض العمل المؤقت: حيث ينتقل السائح إلى مكان آخر للعمل لفترة مؤقتة ومحدودة.

3- سياحة الصحة والعلاج: الانتقال من أجل الحصول على الخدمات الصحية والعلاجية غير المتوفرة محليًا.[4]

---

[1] خرفي وفيدة ، **"مرجع سبق ذكره"**، ص6.

[2] قاندي هاجر، **"الحق في السياحة"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، (2019-2020)، ص21.

[3] Murat Kasimoğlu and Handan Aydin, Strategies For Tourism Industry–Micro and Macro Perspectives, First Published, Intech, Croatia, 2012, p205.

[4] يسري دعبس، **"السلوك الاستهلاكي للسائح في ظل واقع الدول المتقدمة والنامية"**، الطبعة الأولى، البيطاش للنشر والتوزيع مصر،2002، ص174.

4- سياحة التعليم والتدريب: السفر من أجل الدراسة في الجامعات والمعاهد أو الحصول على دورات تدريبية وتعليمية، وتكون فترة الإقامة طويلة مما يسمح للسائح بالحصول على الاستجمام والراحة والترفيه.

5- سياحة الرياضة: وهو السفر من أجل مختلف الفعاليات الرياضية (كأس العالم، الألعاب الأولمبية...).

6- سياحة زيارة الآثار والأماكن التاريخية: وهي من أقدم وأهم أغراض السياحة وأكثرها جذبًا للسياح.

7- سياحة الهوايات: تتركز في الدول المتقدمة مثل المزادات الدولية للتحف والأشياء النفيسة المعارض.

8- سياحة الاجتماعية: تكون عبارة عن سياحة العوائل، أي وصول السائح لبلده الأم مع عائلته.

9- سياحة المؤتمرات والاجتماعات: تمثل عقد الندوات والمؤتمرات ومختلف الاجتماعات ورجال الأعمال.[1]

10- سياحة المشتريات: من الأنواع الحديثة، وهي الذهاب للأسواق الرائجة والرخيصة لشراء السلع.

11- السياحة الدينية: تنفرد به بعض الدول في العالم؛ هي السفر للقيام بمختلف المناسك والطقوس الدينية.[2]

12- سياحة الثقافة: تضم الدورات الثقافية، المهرجانات، الفن، عروض الأزياء.

13- سياحة أغراض أخرى: مثل سياحة الكرنفالات (مثل كرنفال ريو دي جانيرو...)، سياحة الأعياد القومية (العيد القومي لأمريكا...)،سياحة فضائية، سياحة المعاقين، سياحة مراقبة الطيور، سياحة الواحات والصحاري[3].

---

[1] أبو عياش عبد الله، **"مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق"**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص25-26.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، **"صناعة السياحة"**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص21.

[3] مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، **"مبادئ السياحة والسفر"**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص69-70.

14- السياحة العلاجية: وتكون الغاية منها العلاج أو قضاء فترة نقاهة، إلا أنها تتطلب مقومات طبيعية موجودة في بيئة العلاج، كالحمامات المعدنية، المناخ الصحي لعيون المياه الكبريتية، الرمال الدافئة ويتطلب هذا النوع الهدوء والنظافة.[1]

15- السياحة الترفيهية: ويكون التنقل فيها من أجل قضاء العطل والإجازات، ويتطلب هذا النوع أماكن هادئة، و بمناظرها الطبيعية الجذابة، كالغابات، الشواطئ والجبال، وهي إما تكون صيفا أو شتاء.

16- السياحة الثقافية والرياضية: ويتجلى هذا النوع في التظاهرات الثقافية والرياضية التي تقام داخل البلد أو خارجه كالحفلات الموسيقية، المؤتمرات، والتظاهرات الثقافية والأنشطة الرياضية المختلفة كالمقابلات في كرة القدم, الألعاب الموسمية كالصيد أو رياضة الشواطئ والتزحلق على الجليد وتسلق الجبال أو الألعاب الأولمبية.[2]

سادسا: من حيث القيم

يتمثل هذا النوع في السياحة الدينية وهي أقدم أنواع السياحة حيث يتم تنقل السياح من محل إقامتهم إلى مناطق أخرى بغية زيارة الأماكن الدينية داخليا أو خارجيا ويتمثل هذا النوع في المعالم الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية...ومعالم أخرى.

سابعا: من حيث المناطق

وينقسم هذا النوع إلى:

1- **السياحة الصحراوية:** تتمثل في الأماكن الصحراوية التي تكثر فيها الكثبان الرملية والآثار والقصور القديمة.
2- **السياحة البيئية:** تتمثل في سياحة الغابات والمحميات الطبيعية ...إلخ.
3- **السياحة الشاطئية:** تتمثل في سياحة البحار والأنهار والمسابح الأولمبية وغيرها.

---

[1] حسني سايب، **"النشاط ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص: 22.

[2] **"الجريدة الرسمية الجزائرية"**، العدد، 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري، 2003 ص5.

كما أنه يوجد أنواع أخرى من السياحة، كسياحة المجتمعات والمؤتمرات وسياحة التسوق وهذه أحدث أنواع السياحة نظرا للتطور التكنولوجي.

الفرع الثاني: أنواع التنمية السياحية

وللتنمية السياحية أنواع تتمثل فيما يلي:

أولا: التنمية السياحة الشاملة ويقصد بها التنمية في جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، اجتماعية و بيئية أو حضارية، غير أن هذا النوع من التنمية يحتاج أموال ضخمة ومجهودات بشرية كبيرة.

ثانيا: التنمية السياحية المستدامة وهي التي يقصد بها تحقيق حاجيات ومتطلبات السياح بصفة عامة ومتطلبات المجتمع الراهن بصفة خاصة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة من الثروات وحاجيات.

ثالثا: التنمية السياحية المحلية يقصد بها التهيئة الشاملة للبنية التحتية للطرق، نقل، اتصالات...إلخ من أجل استقطاب أكبر قدر من السياح بتضافر جهود الجميع من خلال النهوض بمدينة سياحة جذابة تحقق غايات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

رابعا: التنمية السياحية الإقليمية ويقصد بها تهيئة الطرق والمعابر الإقليمية الدولة كمحطات البنزين المطاعم المقاهي إلى غيرها مع توفير خدمات الاتصال وربط العلاقات وتفعيل السياحة البيئية بين الدول مثل ما هو قائم بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية

خامسا: التنمية السياحية الدولية ويقصد بها وضع تسهيلات في النقل والمواصلات من أجل إقامة سياحة دولية مشتركة أي في حركة دخول وخروج السياح[1].

[1] جغري محمد، "**أهمية تنمية القطاع السياحي لتحفيز مرحلة ما بعد البترول**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، الجزائر، 2015–2016، ص 21 –22.

المطلب الثالث: أهمية السياحة وخصائصها

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين هما كالآتي:

الفرع الأول: أهمية السياحة

لقد لعبت السياحة دورا هاماً في جل القطاعات لما لها من أهمية بارزة، مما جعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول، وتتجلى أهميتها فيما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية

أُعتبرت السياحة في معظم دول العالم قطاع رئيسي في الاقتصاد، مما استمرت في التطور كنشاط إنساني وقد حققت مزايا عديدة دفعت العديد من الدول إلى الاهتمام بها تجلت في ضخ العملة الصعبة وجلب الاستثمار الأجنبي والتقليص من حجم البطالة بتوفير مناصب شغل، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- السياحة هي صناعة تساهم في زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد من خلال تقديم خدمات مختلفة للزوار الأجانب والمحليين.
2- تدعم الاقتصاد بجلب العملة الصعبة و الاستثمارات وتوفير فرص العمل والحد من البطالة.
3- تزيد من أهمية الدول النامية في التجارة العالمية وتحسن من موقفها في ميزان المدفوعات.
4- تشمل العديد من القطاعات الاقتصادية وتتفاعل معها بشكل متبادل.
5- تؤثر على الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة والزائرة، وتساعد على تعزيز التفاهم والتبادل والتنوع[1].

ثانيا: الأهمية الاجتماعية والحضارية

لا يختلف اثنان على أن التطور الاقتصادي في أي بلد ما يؤدي حتما إلى إحداث تطور مماثل في الجانب الاجتماعي أي أن العلاقة بين القطاعين علاقة طردية، ويفترض أن يساهم القطاع السياحي في توفير النقد الأجنبي لخزينة بلد ما فإنه في ذات الوقت يخفف من حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي

[1] مصطفى يوسف، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 32.

للمواطنين حيث أن السياحة ترتكز على اليد العاملة في مختلف الخدمات المتعلقة بالسياحة كالنقل، الإطعام والإسكان...إلخ[1]، كما أن للسياحة آثار اجتماعية أخرى تتمثل في:

- ✓ السياحة هي نشاط يمكن للإنسان من خلالها اختيار وقته وحياته والاستمتاع بزيارة أماكن جديدة ومختلفة.
- ✓ تتيح للإنسان التواصل والحوار مع الآخرين والتعرف على ثقافاتهم وتجاربهم وعاداتهم.
- ✓ تساهم في تخفيف الضغوط والقلق والخوف التي يعاني منها الإنسان في حياته اليومية وتحفيزه على التقدم والارتقاء.
- ✓ تعزز الوعي الإنساني والحضاري وتساعد على تقريب المسافات بين الشعوب وإقامة السلام والأمن.

ثالثا: الأهمية السياسية

بما أن للسياحة أهمية اقتصادية واجتماعية فهذا يستلزم أن تعود إيجابا على الحالة السياسية للبلد ويمكن أن تتلخص في العناصر التالية:

1- السياحة تساهم في توطيد العلاقات بين الدول.
2- كل ما تحققه السياحة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ينعكس بالإيجاب على المجال السياسي.
3- بالسياحة يمكن نشر مبادئ السلام الدولية عن طريق لغة الحوار ومعرفة الآخر.
4- السياحة تنمي أواصر الصداقة بين الشعوب.[2]

رابعا: الأهمية البيئية

1- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
2- السياحة تعمل على تحقيق أقصى منفعة ممكنة من خلال تنظيم وتخطيط وتحديث استخدام الأراضي.
3- السياحي تعمل على منح بعد جمالي للبيئة سواء كانت طبيعية أو صنع الأفراد.

---

[1] غاته سعيد، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية**"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3 ، (2009– 2010)، ص 42.

[2] مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد على دباغ، **"مرجع سبق ذكره"**، ص12.

4- حماية البيئة من مخاطر والأضرار من خلال إعادة ترميم وصيانة ما أفسده الإنسان أو الظواهر الطبيعية[1].

خامسا: الأهمية الثقافية

1- السياحة تعتبر سفير لإزالة معوقات الخاصة باللغة، الجنس ،العرق والطبقات الاجتماعية.
2- تساهم السياحة في الحفاظ على تراث الأمم والشعوب عن طريق التبادل الثقافي والاجتماعية.
3- السياحة تقوم بتوطيد العلاقات بين الشعوب من خلال نشر التسامح وتقريب المسافات بين الشعوب[2].

الفرع الثاني: خصائص السياحة

إن النمو الاقتصادي يرتبط كثيرا بالسياحة لكون هذه الأخيرة لها أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي وهي ترتكز على خصائص نلخصها فيما يلي:

1) **السياحة كصادرات غير منظورة:** تعتبر السياحة خدمة أساسية لا يمكن نقلها ماديًا، حيث يأتي المستهلك بنفسه للحصول على الخدمة السياحية، مما يعفي الدولة المضيفة من نفقات النقل.[3]
2) **استحالة تخزين أو نقل العرض السياحي:** الخدمات السياحية لا يمكن تخزينها أو نقلها، وعدم استخدام الطاقات الإيوائية أو مقاعد الطائرات يُعد خسارة.
3) **عدم مرونة العرض السياحي قصير المدى:** العرض السياحي يتميز بقلة المرونة والجمود في المدى القصير، حيث لا يمكن إنتاج منتجات سياحية جديدة أو إقامة مشاريع بسرعة[4].

---

[1] بلهواري أسماء، بن عسة خديجة، "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية المحلية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن خلدون تيارت, (2015-2016)، ص 15.

[2] حنات جيلالي، جيلالي فاطمة الزهرة، " **تنافسية السياحة الجزائرية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن خلدون تيارت، السنة الجامعية (2016 – 2017)، الجزائر، ص18.

[3] صالح عبد الوهاب، **"السياسة القومية للتسويق السياحي"**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص18.

[4] Victor T. C. Middleton and Jackie Clarke, **Marketing in Travel and Tourism**, Butterwoth-Heinemann, third edition, 2001, p45.

4) **السياحة كنشاط موسمي:** الطلب على السياحة يتميز بالتوزيع المؤقت وغير المتكافئ، مع وجود ذروة مؤقتة في أوقات معينة من السنة.[1]

كما أن هناك خصائص أخرى تتمثل في ما يلي:

- ✓ السياحة مشتبكة في جل الأنشطة الاقتصادية سواء كانت هذه الأنشطة صناعية أو خدماتية.
- ✓ المناخ الطبيعي له تأثير كبير على المنتوج السياحي بصفة خاصة وعلى السياحة بصفة عامة، أي أن كلما كان هناك مناخ ملائم ومناسب تكون السياحة مزدهرة ومتطورة.
- ✓ المستوى المعيشي والقدرة المالية للسائح لها تأثير كبير في السياحة، كلما كانت القدرة المالية كبيرة كان هناك منتوج سياحي كبير، حيث يحتاج السائح للقدرة المالية من أجل إشباع رغباته الكمالية بعد إشباع رغباته الضرورية.
- ✓ التطور التكنولوجي والازدهار الاقتصادي للدول له تأثير كبير على السياحة لكون السائح يحتاج إلى الرفاهية التي يوفرها له التطور التكنولوجي والاقتصادي أي سرعة الخدمات كالنقل والمواصلات، الإنترنت، فخامة الفنادق...إلخ، ويقل المنتوج السياحي إذا حدث العكس.
- ✓ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي دولة لها تأثير السياحة حيث كلما كان هناك رواج أو كساد اقتصادي كان هناك تأثير على المنتوج السياحي إضافة إلى الأزمات السياسية والمشاكل الاجتماعية التي يصعب على الدولة التحكم فيها كل هذا يؤدي إلى تدهور المنتوج السياحي[2].
- ✓ المنتوج السياحي لا يمكن تخزينه أو نقله من مكان إلى آخر كما هو الحال في الصناعات المادية التي يمكن تخزينها ونقلها.
- ✓ يتصف المنتوج السياحي بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في الصناعة السياحية لذا تسعى المؤسسات الفندقية والسياحية في تكوين ثروة، وادخار جزء من العائدات السياحية لمواجهة التراجع خلال السنة.[3]

---

[1] *Norbert Ivanhoe, Op.Cit, p13.*

[2] بلهواري أسماء، بن عسة خديجة، "**مرجع سبق ذكره**، ص16.

[3] أحمد ميلي سمية، "**أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف بالمسيلة، تاريخ النشر 30 سبتمبر 2020 ، الجزائر ، ص 55.

تعتبر البنية التحتية والفوقية ركنين أساسيين تقوم عليهما صناعة السياحة.[1] البنية التحتية تشمل كافة الخدمات الضرورية لإنشاء أي مشروع سياحي، مثل شبكات المياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، الخدمات الصحية، الطرقات، والبنوك، وهي تمثل الأساس الذي يُبنى عليه أي تطوير سياحي. من جهة أخرى، تضم البنية الفوقية كل ما يتعلق بمنشآت الإقامة مثل الفنادق والموتيلات والمخيمات، بالإضافة إلى مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية والأدلاء السياحيين. تختلف هذه الخدمات من بلد لآخر بناءً على مدى تطورها السياحي، مما يؤثر على جودة ونوعية الخدمات المقدمة للزوار.

ومما سبق ذكره عن خصائص السياحة تبقى السياحة تتأثر بعوامل بيئية لا يمكننا التنبؤ بها لكونها خارجة عن سيطرة الإنسان كالزلازل والفيضانات...إلخ.

المطلب الرابع: أهداف التنمية السياحية

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، كما أنها تحتاج إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في تحقيق رغبات السائحين، وإن الصناعة السياحية أو التنمية السياحية تحكمها عدة روابط أو اعتبارات تتلخص فيما يلي:

أولا: القطاع السياحي يحتاج إلى تدريب مكثف لجهاز بشري حتى يتمكن من القيام بدوره على النحو المطلوب داخل المنشآت السياحية.

- ✓ دراسة السوق السياحي المحلية من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين والسعي لتأمينها.
- ✓ توفير حزمة من الفنادق المناسبة لكل فئة من السواح حيث أنها لا تقتصر على الأغنياء فقط.
- ✓ تطوير التنمية السياحية يحتاج إلى رفع نسبة عالية من الخدمات السياحية، من حيث النظافة الداخلية للفنادق مثلا أو النظافة الخارجية كنظافة الشواطئ والغابات التي تُرغِّب في تكرير زيارة السياح.
- ✓ القيام بتخطيط شامل للتأكد أن الاستثمارات الاقتصادية للسياحة ستحقق أرباح أم لا.
- ✓ إدراج التنمية السياحية في خطط التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق توازن بين مختلف القطاعات وليس التنمية السياحية فقط.
- ✓ تحديد رؤى شاملة من أجل حل المشاكل التنمية الصناعية السياحية إن حدث أي طارئ.

ومما سبق ذكره عن أهداف التنمية السياحية إلا أنها يمكن تحديدها فيما يلي:

[1] أحمد محمود مقابلة، **"صناعة السياحة"**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007، ص28-29.

أولا: من الناحية الاقتصادية

1- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات تحسينه.
2- إيجاد فرص عمل جديدة في مناطق مختلفة من خلال تحقيق التنمية الإقليمية .
3- زيادة مستويات الدخل وخلق فرص عمل.
4- التحصيل الضريبي للدولة.

ثانيا: من الناحية الاجتماعية

1- إشباع الحاجات والرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات وتوفير الحماية لهم.
2- التحفيز على القيام بتسهيلات ترمي إلى تحقيق الرفاهية والاستجمام للسكان المحليين.

ثالثا: من الناحية السياسية

1- إقامة علاقات سياسية بين الحكومات من أجل تطوير السياحة.
2- تحقيق الأمن والاستقرار لازدهار السياحية.

رابعا: من الناحية البيئية

1- إصدار قرارات صارمة من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع تدهورها.
2- إعادة ترميم ما يمكن ترميمه من أجل إعطاء صورة جمالية للبيئة.

خامسا: من الناحية الثقافية

زيادة التواصل بين الشعوب من خلال نشر الثقافات وإعادة إحياء العادات والتقاليد الماضية من أجل نشر روح التواصل بين الشعوب.[1]

[1] نور الدين هرمز، "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3), تاريخ النشر 20 ديسمبر 2006, سوريا، ص8-10.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الدول والحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونها تمثل خلاصة جهود اقتصادية وغير اقتصادية، المبذولة في المجتمع كما أنها تعتبر العامل الجوهري لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، وتعتبر مؤشر مهم في هذا المجتمع كما أنها تكتسي مناخ ملائم في تطوير الكفاءات لدى المؤسسات، كما تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحسين مستوى النمو من خلال حكم الراشد بمشاركة مجتمعات، البحث العلمي الصحة والتعليم وغيرها من العوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة معينة أو دولة معينة، من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تزيد من الإنتاجية والمعيشة والصحة والتعليم والبيئة وغيرها من الجوانب، التنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي، الذي يشير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تؤثر على الرفاه العام. النمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية، لكنه ليس كافياً لضمانها.

التنمية الاقتصادية تتطلب توافر رأس مال بشري وبنية تحتية وتنافسية واستدامة وشمولية وأمن ومهارات، وهي مجالات تتداخل مع بعضها البعض وتتأثر بالسياق السياسي والاجتماعي والثقافي والتاريخي للمنطقة أو الدولة. التنمية الاقتصادية هي مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد، ويمكن قياسها بواسطة مؤشرات مختلفة، مثل الدخل الفردي، أو مؤشر التنمية البشرية، أو مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، أو مؤشر السعادة أو غيرها، ومن هذا نستخلص مفاهيم تتعلق بالتنمية الاقتصادية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص.[1]

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء مفهوم للتنمية الاقتصادية، دون أن ننسى ذكر مفهوم النمو الاقتصادي وإظهار الفوارق بينهما وهذا فيما يلي:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **"التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات)"**، مطبعة البحيرة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، أكتوبر 2008، ص82.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

في القرن العشرين أطلق على عملية تأسيس النظم الاقتصادية والسياسات المتماسكة بمصطلح التنمية وتبرز أهمية أو مفهوم التنمية في تحديد الأبعاد والمستويات وتشابكها مع العديد من المفاهيم الأخرى كالتخطيط والإنتاج والتقدم، وقد برز بعد الحرب العالمية الثانية أطلق العالم الاقتصادي البريطاني آدم سميث استخدام الدلالة على حدوث التطور في مجتمع ما بمصطلح التقدم الاقتصادي أو المادي.[1]

كما أن هناك تعريف للتنمية في علم الاقتصاد هي مجموعة من التغيرات الجذرية التي تحدث في مجتمع ما بغية اكتساب قدرة على التطور الذاتي المستمر الذي يتبعه تحسين للمجتمع المعيشي، أي زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية للفرد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة مع ضمان التوزيع العادل لها.[2]

كما تم تعريفها أيضا على أنها: الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدولة المتقدمة أو النامية في تحقيق معدل مناسب للتنمية يضمن المدى البعيد للتوظيف الكامل دون حدوث أي تضخم أو كساد بالنسبة للدول المتقدمة،[3] أما بالنسبة للدول النامية فإنها تسعى إلى تحقيق معدل دخل قومي يضمن حياة كريمة يسودها توفر الصحة، التعليم وارتقاء إلى بناء عالم أفضل دون معاناة.[4]

ومن خلال ما سبق ذكره عن التنمية يمكننا صياغة التعريف التالي: التنمية هي تحقيق رغبات كل فرد في المجتمع من تعليم وصحة وتحسين في المستوى المعيشي دون صرف الموارد الطبيعية والاقتصادية كلها، مع تحقيق اقتصاد أو نمو اقتصادي مزدهر دون حرمان الأجيال المستقبلية من حقها في الموارد والثروات.

---

[1] العباسي محمد، **"برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير اقتصاد تنمية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص2.

[2] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية, 1435ه/2014م بيروت لبنان 2014, ص12-13.

[3] فؤاد عبد المنعم أحمد، **"السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها"**، الطبعة الأولى، منشورات البنك الاسلامي للتنميةص51.

[4] العباسي محمد، **"مرجع سبق ذكره"**، ص4.

الفرع الثاني: تعريف النمو الاقتصادي

هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية معينة أحيانا تكون سنة، كما أنه يعتبر ارتفاع في الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة دون أن يصاحبه تغيير في البنية.

يُعرف أيضا: لا تتحقق التنمية الاقتصادية إلا بتوفر مؤشرات النمو في جل القطاعات حيث لا بد إشراك كل أعضاء المجتمع في تحقيق التنمية من خلال رفع معدل دخل الفرد الواحد من المجتمع.

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للمجتمع وذلك من خلال تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. يمكن تحقيق هذه الزيادة من خلال استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل. التنمية الاقتصادية تشمل الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[1].

النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج أو الدخل الحقيقي للفرد أو البلد، وهو يساهم في تحسين الرفاهية ومواجهة المشاكل الاقتصادية. لكن ليس كل زيادة في الناتج تعني نموا اقتصاديا، فهناك شروط يجب تحقيقها، وهي:

– أن تكون الزيادة في الدخل الفردي أكبر من الزيادة في السكان، حتى يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل ويتحسن مستوى المعيشة.

– أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية، أي أن تنقص منها معدل التضخم، الذي يعكس ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية.

– أن تكون الزيادة في الدخل الفردي مستمرة ومستدامة على المدى البعيد، وليست نتيجة لعوامل عرضية أو موسمية أو دورية، التي تؤثر على الناتج بشكل مؤقت.

[1] زويش سمية،" **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، الجزائر،2015–2014، ص 41.

وبشكل عام، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات للفرد أو البلد، سواء كانت محلية أو خارجية، بشكل متزايد على مدى فترة زمنية طويلة.[1]

نستخلص مما تم ذكره على أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية أي أنهم جزءان لا يتجزآن كلما كان نمو اقتصادي كبير كلما حدثت تنمية اقتصادية وكلما كانت تنمية اقتصادية كلما كان الدخل الفردي كبير[2].

الجدول رقم (01-01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ مؤشر كمي يمكن قياسه بدقة. ✓ يتغير في المدى القصير. ✓ يتم دون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الكم أو الحجم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي.	✓ مؤشر كيفي لا يمكن قياسه بدقة وإنما ملاحظة التغيرات المختلفة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والاستعانة ببعض المؤشرات لتقييم نجاحها. ✓ يكون التغيير عل المدى المتوسط والطويل. ✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف لتغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقية خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: بحاش شهرزاد، "**القطاع السياحي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر،2020 – 2021، ص40.

[1] حواشين رماح، "**النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت2018 – 2019 ، الجزائر، ص 40.

[2] العباسي محمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 5-6.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وخصائصها

إن للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة وخصائص متميزة وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين وهما على النحو الآتي:

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية

1- التنمية كوسيلة لتقليص الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة في المجالات الاقتصادية والتقنية، ويذكر مجموعة من العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية التي تعيق تحقيق هذا الهدف، ويدعو إلى تبني رؤية واستراتيجية واضحة لتجاوزها.
2- التنمية كأداة للحصول على الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية للدول المتقدمة، باستغلال الموارد المحلية بشكل صحيح.[1]
3- **خلق فرص العمل:** ترافق التنمية الاقتصادية في الدولة خلق فرص عمل جديدة من أجل القضاء على البطالة، كما تعمل على تحسين أجور العاملين من خلال رفعها.
4- **التنوع في الصناعة:** وهو جزئ أساسي في التنمية الاقتصادية حيث يهدف التنوع في الصناعات إلى الزيادة في التنمية، وعدم الاعتماد على نوع واحد من الصناعة.
5- **الاحتفاظ بالأعمال التجارة والتوسع فيها:** إن الاحتفاظ بالأعمال التجارية والتوسع فيها يلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية لأنه يسعى إلى خلق وظائف جديدة وتحريك عجلة الاقتصاد.
6- **التحسين الاقتصادي:** يحدث هذا من خلال جذب مستثمرين أجانب ومحليين وتوسيع من رقعة الاقتصاد لأنه يعطي دفعة قوية للتنمية الاقتصادية.
7- **زيادة الإرادات الضريبية وتحصيلها:** إن الإرادات الضريبية يستخدم في إقامة مشاريع مجتمعية وبنية تحية من خلال إنشاء شركات وتوزيع عملها مما يزيد في مقدار الإرادات الضريبية.
8- **تحسين نوعية الحياة:** وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير أكبر قدر من الوظائف وهذه الأخيرة ستعمل على تحسين الاقتصاد بصفة عامة ورفع المستوى المعيشي للفرد بصفة خاصة.[2]

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ وآخرون، "**القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، الطبعة الأولى، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة **MQEMADD**، مارس 2022، ص9.

[2] دانا النسور، "**بحث عن التنمية الاقتصادية**"، الموقع الإلكتروني "رواد"، نشر في 12-12-2021، تاريخ الاطلاع 26 ديسمبر 2023 – 18:00.

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية تقدم وتغيير تهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتوفير السلع والخدمات له، ولكي تتحقق التنمية الاقتصادية، يجب أن تتوفر بعض الخصائص والجوانب، وهي:

- ✓ أن تكون ظاهرة إنسانية تعتمد على الإنسان وتستهدفه.
- ✓ أن تكون ظاهرة متلازمة مع التاريخ والظروف المحيطة بالدول.
- ✓ أن تكون عملية مجتمعية شاملة تشمل جميع القطاعات والفئات.
- ✓ أن تكون عملية تغيير مقصودة تتم بأساليب مخططة ومدروسة.
- ✓ أن تتضمن الاستخدام الأفضل للموارد المادية والبشرية والبيئية.
- ✓ أن تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ أن تهتم بدراسة الظواهر والأعراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاقتصاد والإنتاج.
- ✓ أن تستخدم مؤشرات ومعايير متعددة لتقييم مستوى ومعدل التنمية الاقتصادية، مثل مستويات المعيشة معدلات الدخل القومي، حالة توزيع الدخل، الفقر، الغذاء، الصحة، التعليم، الإنتاجية، السكان، البطالة الاعتماد على الزراعة أو الصادرات الأولية، الانكشاف الدولي، المشاركة الجماهيرية، التكامل بين التعليم والإنتاج، التطور والوعي السلوكي، وتركز المهارات والتدريب.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وجوانبها

إن للتنمية الاقتصادية أبعاد وجوانب سوف نتطرق إلى ذكرها على النحو الآتي:

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

أولا: البعد المادي للتنمية يتعلق بالتخلص من علامات التخلف والاقتراب من معايير البلدان المتقدمة من خلال التراكم الرأسمالي والتقسيم الاجتماعي للعمل والإنتاج السلعي وتكوين السوق القومية.

[1]عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، " **دراسات في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة حسن العصرية, الطبعة الأولى 1435هـ/2014م، بيروت، لبنان ، 2014, ص 22 – 25.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية يتعلق بالتحول نحو أنماط جديدة من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والانتشار من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم، والتغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية يتعلق بالتحرر من التبعية الاقتصادية والاستعمارية، والاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

رابعا: البعد الدولي للتنمية يتعلق بفكرة التنمية والتعاون الدولي، وتبني التعاون على المستوى الدولي وظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامسا: البعد الحضاري للتنمية يتعلق بمفهوم التنمية الواسع الذي يشمل كل جوانب الحياة، ويقضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر التنمية مشروعاً حضارياً يؤكد شخصية وهوية الإنسان.[1]

الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية

أولا: التراكم لرأس المال والذي يتم من خلال الاستثمار في البنى التحتية، والبحث والتطوير، والنفقات الاجتماعية.

ثانيا: الموارد البشرية والتي تشمل العمال والمديرين والمنظمين، والذين يلعبون دورا مهما في تحقيق الفرص والابتكارات الاقتصادية.

ثالثا: الموارد الطبيعية تمثل عاملا مهما في المراحل الأولى من التنمية، إذا تم استغلالها بطريقة فعالة. ولكن النص يوضح أيضا أن الموارد الطبيعية ليست شرطا ضروريا للتنمية، ويذكر مثال اليابان التي نجحت في التنمية رغم ندرة مواردها الطبيعية.

رابعا: التكنولوجيا إن التكنولوجيا تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية أو المتخلفة، ويوضح أن التكنولوجيا تعتمد على المعرفة العلمية والتجربة، وتساعد على تحسين الإنتاجية والتواصل والمستوى المعيشي. ويبين أن هناك فرقا بين إنتاج التكنولوجيا أو استيرادها، فالأول يؤدي إلى الاستقلالية والتحكم والثاني يؤدي إلى التبعية والاعتماد.[2]

---

[1] زويش سمية، "**مرجع سبق ذكره**"، ص48.

[2] زويش سمية، "**مرجع سبق ذكره**"، ص49 -52.

المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها والحلول المقترحة

سوف نشير في هذا المطلب إلى أهداف التنمية الاقتصادية ومشاكلها ومعوقاتها ما يستلزم البحث عن حلول لها وهذا في الفروع التالية:

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

أولا: نمط توزيع الدخل

- التنمية لا تعكس بالضرورة حالة أكثر تطورًا فيما يتعلق برفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم.
- يجب العمل على تحقيق التنمية مع السعي لتحقيق عدالة في توزيع الدخل.

ثانيا: تركيب الإنتاج

- يجب أن نأخذ في الاعتبار تركيب الإنتاج عند النظر في التنمية.
- زيادة الإنتاج في المجالات ذات الصلة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي تعكس حالة التنمية.

ثالثا: ظروف العمل

التنمية لا تعبر عن حالة الرفاهية إذا تمت على حساب العاملين.

يجب توفير ساعات عمل معقولة ومجالات للراحة.

رابعا: الأذواق

- يجب أن تلبي السلع والخدمات التي تنتجها عملية التنمية أذواق الأفراد.
- عدم تلبية الأذواق يجعل حالة التنمية غير مكتملة.

خامسا: التكلفة الاجتماعية

- يجب ألا نتسبب في اضطرابات اجتماعية أو فساد قيم وأخلاقيات أثناء تحقيق التنمية.
- يجب الحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري أثناء تحقيق التنمية.[1]

[1] زيان حورية، **"أثر إصلاحات قطاع الخدمات المصرفية على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية- وكالة مستغانم"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر2016 – 2017، ص24.

الفرع الثاني: معوقات ومشاكل وحلول للتنمية الاقتصادية

أولا: معوقات ومشاكل التنمية الاقتصادية

المعيقات التنمية الاقتصادية هي الصعوبات التي تحول دون تحقيق النمو والرفاهية في الدول المتخلفة هناك أربعة أنواع رئيسية من المعوقات والمشاكل:

1- **الحلقات المفرغة:** هي العلاقات السلبية بين متغيرات اقتصادية مثل التعليم والصحة ورأس المال والدخل، التي تؤدي إلى تقليل الإنتاجية والاستثمار والتنمية.

2- **السوق:** هي النقائص والعوائق التي تمنع السوق من العمل بكفاءة وتوسيع نطاقها، مثل جمود الأسعار والعوامل، وعدم وجود وسائل النقل والاتصالات، والقيود الإدارية والتجارية.

3- **نقص الادخار:** هو انخفاض معدل الادخار في الدول المتخلفة بسبب التوزيع غير المتكافئ للدخل والاتجاهات الاستهلاكية للفئات الغنية، مما يقلل من الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

4- **معوقات أخرى:** تتمثل في الاعتماد الزائد على الدول المتقدمة في مجالات مثل رأس المال والتكنولوجيا والمنافسة الشديدة التي تواجهها منتجات الدول المتخلفة في الأسواق المحلية والدولية.

ثانيا: الحلول

- ✓ وضع مؤسسات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها و تنويع صادراتها.
- ✓ استخدام الإعلان للترويج للمنتج الوطني محليا ودوليا.
- ✓ توجيه التكوين البشري حسب احتياجات السوق الوطنية.
- ✓ توجيه التكوين البشري ليلائم احتياجات السوق الوطنية.
- ✓ إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز دوره في خدمة الصالح العام.
- ✓ مكافحة الفساد، الرشوة، الاختلاس، والتهريب. [1]
- ✓ دعم اللامركزية في التسيير وتعزيز الرقابة وأداء المجالس المحلية مع توسيع مشاركة المواطنين.
- ✓ إصلاح النظام البنكي والمالي وتسهيل المعاملات المالية للمواطنين.[2]

---

[1] عبد الرزاق موالي لخضر، خالد بورحلي، **"متطلبات تنمية القطاع السياحي الجزائر"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، 2016، ص 77،78.

[2] زيان حورية، **"مرجع سبق ذكره"**، ص26.

- ✓ تفعيل المجتمع المدني لتنمية القدرات البشرية والمادية وتحقيق التنمية.
- ✓ مواكبة متطلبات العصر بفتح قنوات التعامل مع الدول التي تخدم مصالح الجزائر.
- ✓ تعزيز التصدير للمؤسسات الجزائرية واستحداث أسواق جديدة في أفريقيا، العالم العربي، أمريكا وآسيا.
- ✓ وضع استراتيجية صناعية وفلاحية تلبي احتياجات الجزائر لضمان مستقبل الأجيال القادمة.
- ✓ تعزيز الاستثمارات الجزائرية في الخارج في القطاعات الاستراتيجية مع التركيز على الطاقة البديلة.
- ✓ تحديث قطاعات النقل والاتصالات لتكون محركًا فعليًا للاقتصاد الوطني.
- ✓ تقليل البطالة بخلق فرص عمل للشباب وإنشاء برامج تشغيل.
- ✓ إنشاء صندوق وطني للتأمين عن البطالة لحماية العمال المسرحين لمدة ثلاث سنوات.
- ✓ محاربة الأمية والفساد وتحسين النظام الصحي والتربوي والتكيف مع متطلبات العصر.
- ✓ تطوير برامج في مجال المياه لمواجهة أزمة المياه الصالحة للشرب وتوسيع المشاريع.
- ✓ إعداد مخططات عمرانية لإنشاء مدن جديدة وفقًا لقرارات سياسية وإدارية ضمن سياسة التهيئة الإقليمية.[1]
- ✓ التركيز على التكوين المهني وتفعيله لخدمة الاقتصاد الوطني.

[1] فليح حسن خلف، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"** ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2006، الاردن ، ص101.

خلاصة الفصل

خلاصة القول أن السياحة هي انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لأغراض مختلفة مثل الترفيه والعلاج والتعليم والدين وغيرها، فيمكن أن تتنوع بحسب الأهداف والأنشطة والمواسم والمناطق التي يزورها السياح. وللسياحة أهمية كبيرة في الجوانب والاجتماعية والثقافية والبيئية للبلدان، وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير مناصب شغل وزيادة الدخل القومي ومنه فإنها تعود بأرباح على الدولة.

ولكنها تتطلب وجود مقومات وعوامل تجذب السياح وترضي احتياجاتهم وتحقق رضاهم، وتوفيرها يتطلب التصدي للمعوقات عن طريق إيجاد حلول.

الفصل الثاني:

دور السيـــــاحة في تحقيق التنمية الإقتصـــــادية في الجزائر

تمهيد

تشكل السياحة قطاعا حيويا من الاقتصاد في العديد من الدول، حيث تساهم في شكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق استدامة، والجزائر تعتبر من بين الدول التي تسعى للاستفادة من السياحة كوسيلة لتعزيز نموها الاقتصادي، كونها تتمتع بتاريخ غني وتراث ثقافي فريد، إلا أنها لم تستغل كل إمكانياتها السياحية لذا فهي تحتاج إلى تطوير استراتيجية شاملة لتعزيز القطاع السياحي واستثمار إمكانيته في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين التحديات والفرص التي تهدف إلى زيادة الإرادات السياحية وتوفير فرص عمل وتحقيق تنمية شاملة وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل حيث سنعالج مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: مساهمة قطاع السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين السياحة في تونس و للجزائر.

المبحث الأول: مساهمة قطاع السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر

ان السياحة لها تأثير كبير على الاقتصاد، خاصةً في الدول النامية التي تمتلك موارد سياحية غنية تُعد السياحة مصدرًا هامًا للعملة الصعبة وتوفير فرص العمل. تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة يشمل تقييم دورها في الاقتصاد الوطني، تحديد العوامل المؤثرة في تنميتها، ومقارنة نتائجها بقطاعات اقتصادية أخرى ويُبرز الدور الاقتصادي للسياحة من خلال تأثيرها على تدفق الموارد المالية، ميزان المدفوعات، وخلق فرص العمل،[1] وكل هذا سوف نعالجه في هذا المبحث حيث سنتطرق إلى مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، وصولا إلى مساهمته في جلب العملة الصعبة وتحقيق ميزان المدفوعات ختاما إلى المخطط التوجيهي للتنمية إلى آفاق 2030.

المطلب الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي وخلق فرص العمل في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى نقطتين أولهما مساهمة القطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والثاني مساهمة القطاع السياحي في خلق فرص العمل في الجزائر.

الفرع الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

تُعد السياحة عاملاً مؤثراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهي تسهم في توليد الإيرادات العامة للدولة تُعتبر جزءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية الرامية للتنمية، وعلى الرغم من أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي تظل محدودة، إلا أنها تُعتبر مصدراً هاماً لجذب العملة الأجنبية، وتأتي هذه العملة من الإيرادات التي تُجنى من السياح عند دخولهم أو خروجهم أو خلال إقامتهم، وتشمل هذه الإيرادات تكاليف الإقامة في الفنادق، استخدام وسائل النقل، والرسوم المفروضة على الهبوط والمغادرة في الموانئ والمطارات. يُظهر الناتج المحلي الإجمالي قوته في الأموال الأجنبية التي يتم جمعها، وهو ما تسعى الدولة لتحقيقه من خلال تحصيل القيمة المضافة المباشرة في قطاع السياحة. لقد أسهم القطاع السياحي في القيمة الإجمالية للناتج المحلي الخام، وبالتالي، توجد علاقة بين مساهمة القطاع السياحي في إنتاج القيمة المضافة، التي تُعد جزءاً من الإيرادات العامة للدولة، وبين القوة التي يُظهرها الناتج المحلي في الميزانية العامة للدولة من خلال تدفق العملة الأجنبية التي تُستثمر في مشاريع أو إيرادات سياحية.

---

[1] بلخضر مريم، رمادي إيمان، **"مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018-2019، ص30.

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي، ويعكس مستوى النمو الاقتصادي،[1] كما أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي له قسمين هما مساهمة مباشرة ومساهمة غير مباشرة.[2]

أولا: المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

ونقصد بها الناتج المحلي السياحي بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] كسيس حنان، ربرب شهيناز، **"مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص60.

[2] شوقي ناجم، **"مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة وصفية وتحليلية"**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05, العدد: 03، 2023، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص361.

الجدول رقم (01-02): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2013- 2023).

السنوات	المساهمة م ن م ج للجزائر(%)
2013	2.3
2014	2.15
2015	2.28
2016	2.16
2017	2.12
2018	2.04
2019	2.09
2020	1.2
2021	1.3
2022	3.7
2023	3.8

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة: **WTTC.ORG**

تاريخ الاطلاع: 2024-04-01، على الساعة: 11:30

من خلال الجدول رقم (01-02) يتضح لنا أن المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد سوى 2.30% وهذه النسبة سجلت سنة 2013. بينما في سنة 2023 كانت نسبة المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي 3.8%. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الجزائر، وهذه المساهمة تدل على ضعف قطاع السياحة، وعدم اهتمام الدولة به، والاعتماد على المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يؤثر مستقبلا على السياحة لكونها مورد اقتصادي هام لكثير من دول العالم، في حالة انهيار سعر المحروقات أو زواله.

كما نلاحظ أن نسبة المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لسنتي (2020-2021) تكاد منعدمة وهذا راجع للظرف الذي مر به العالم، ألا وهو كوفيد 19 الذي أثر على الاقتصاد الكلي عامة وعلى السياحة خاصة، وهذا ما يترجمه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (01-02): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

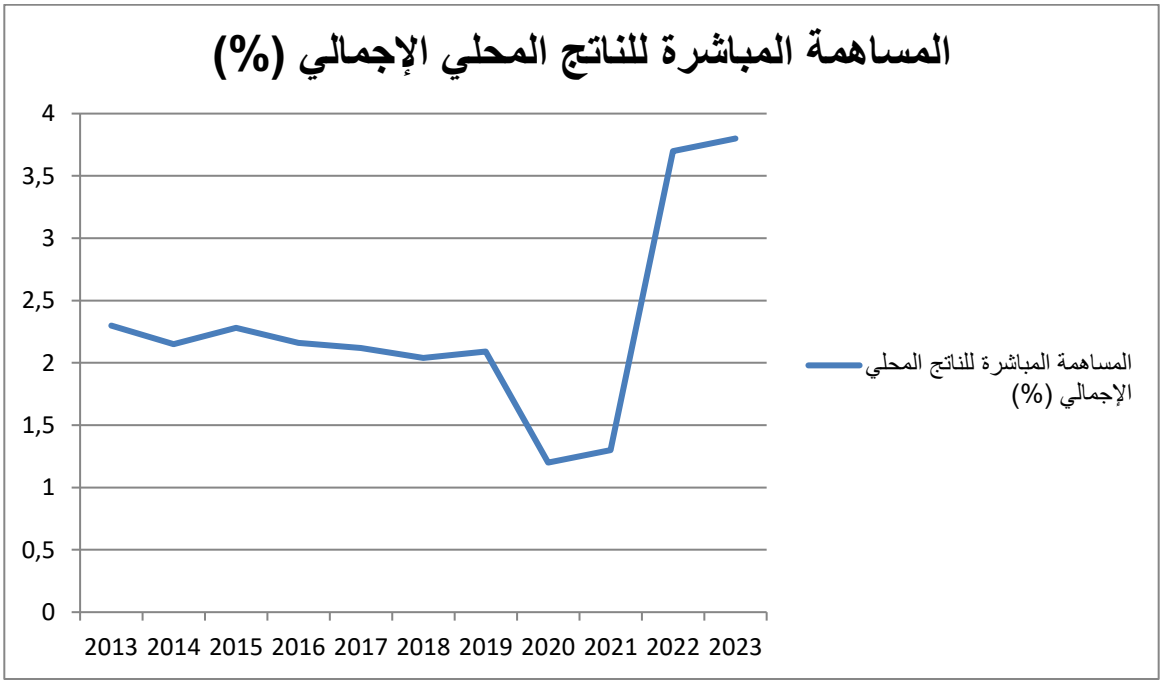

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01-02).

ثانيا: المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

ونقصد بها المقدار الذي تساهم به السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (02-02): نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر(%).

السنوات	نسبة المساهمة الكلية للناتج المحلي الإجمالي للجزائر(%)
2013	6.22
2014	5.92
2015	6.17
2016	5.89
2017	5.72
2018	5.50
2019	5.50
2020	3.20
2021	3.20
2022	6.51
2023	15.6

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة: **WTTC.ORG**

تاريخ الاطلاع: 14-04-2024 على الساعة: 16:20.

من خلال **جدول رقم (02-02):** يتبين لنا ان المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي بلغت 6.22% سنة 2013 وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدل الدولي للسياحة الذي يصل إلى حدود 10% وهذا يدل على أن المساهمة الكلية للسياحية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تعتبر ضعيفة ولم ترق إلى ما يمكن تحصيله كون الجزائر تعتبر قارة ولها من المقومات السياحية ما يؤهلها.

كما نلاحظ أن المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لسنتي (2020-2021) كانت ثابتة وضعيفة وهذا راجع إلى الأزمة الصحية التي عاشها العالم والجزائر وهي كوفيد19، وبعد الجائحة تحسنت المساهمة السياحية في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت حوالي 15.6% وهي أعلى نسبة منذ حوالي 20 سنة، وهذا راجع إلى تفطن الدولة لهذا لقطاع الحيوي باعتباره موردا إلى ما بعد المحروقات وهذا ما يترجمه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (02-02): نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

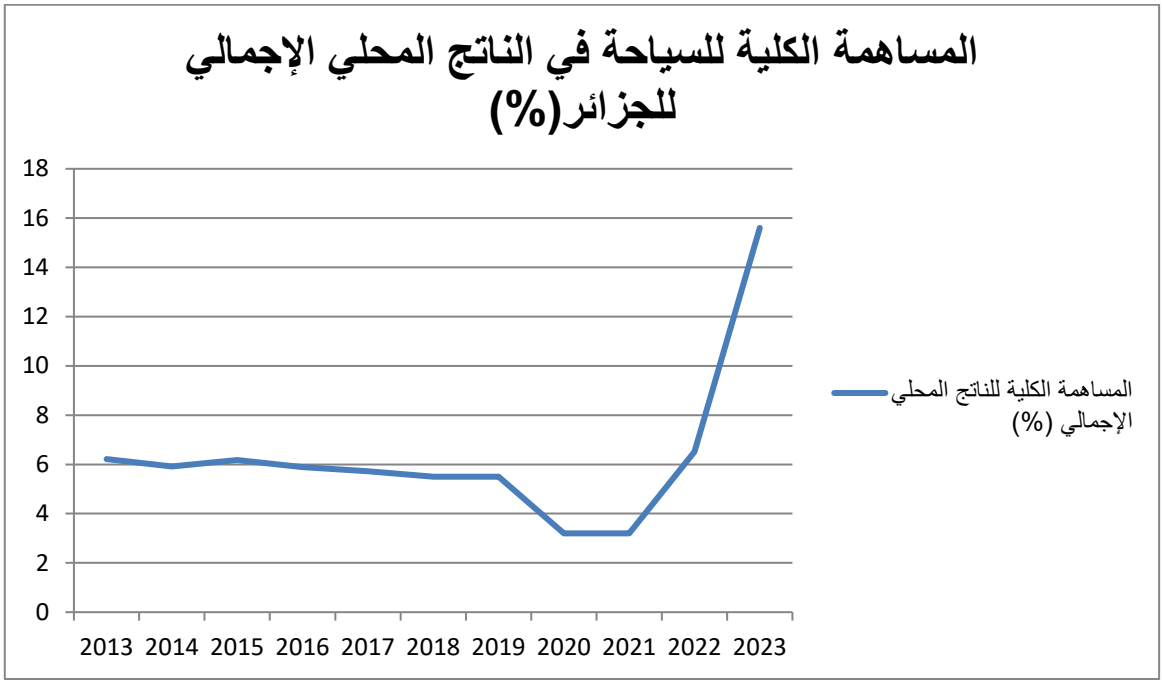

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات **الجدول رقم (02-02)**

الفرع الثاني: مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص العمل في الجزائر

إن للسياحة مساهمة كبيرة في التشغيل وخلق فرص العمل كما أنها تعتبر مؤشرا هاما في الاقتصاد الوطني أو بالأحرى في النمو الاقتصادي، وذلك لما توفره من تنوع في مناصب الشغل المباشرة كموظفين في: الفنادق، المطاعم الوكالات السياحية، مرشدين سياحيين...إلخ. وأخرى غير مباشرة تحتاجها قطاعات أخرى كالصناعة التقليدية، الحرف والآثار، وهي قطاعات مكملة للسياحة، وهذا ما يبينه الجدول:

الجدول رقم (03-02): مساهمة القطاع السياحي للعمالة في الجزائر من سنة 2009 إلى غاية 2023 (بالآلاف).

السنوات	المساهمة المباشرة للعمالة في الجزائر	المساهمة الغير مباشرة للعمالة في الجزائر
2009	269	593
2010	254	539
2011	266	535
2012	292	583
2013	321	634
2014	305	604
2015	327	628
2016	317	620
2017	322	620
2018	330	640
2019	333	642
2020	147	301
2021	178	333
2022	329	612
2023	343	641

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع المجلس العالمي للسفر والسياحة: **WTTC.ORG**

ومن الموقع: **assets-global.website-files.com**

تاريخ الاطلاع: 01-04-2024، على الساعة: 14:06.

من الجدول رقم (03-02) يتضح لنا أن مساهمة السياحة المباشرة في التوظيف من فترة (2009-2019) انحصرت ما بين 254 ألف عامل كحد أدنى سنة 2010، و333 ألف عامل كحد أقصى سنة 2019، حيث أن أرقام التوظيف المباشر للعمالة في الجزائر تعتبر من أضعف الأرقام على

المستوى العالمي مقارنة بالدول الرائدة في السياحة و حتى بالدول النامية، وتعود الأسباب التراجع والضعف إلى عدة عوامل منها:

- ✓ التوافد الضعيف للسواح الأجانب.
- ✓ ضعف التكوين السياحي.
- ✓ تذبذب الاستثمار الموجه للقطاع السياحي.
- ✓ قلة الثقافة السياحية بالنسبة للفرد.
- ✓ نقص الاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي.

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة القطاع السياحي في العمالة للجزائر لسنتي (2020-2021) كانت ضئيلة جدا، وذلك لوجود جائحة كورونا (كوفيد-19)، الذي أثر على الاقتصاد بصفة عامة وعلى القطاع السياحي بصفة خاصة.

وبعد جائحة كورونا (كوفيد-19) عادت الحياة إلى ما كانت عليه ففي سنتي(2022-2023) أعطت الدولة اهتماما لقطاع السياحة، حيث بلغت سنة 2022: 323 ألف عامل مساهمة مباشرة و 612 ألف عامل مساهمة غير مباشر، وسنة 2023: 343 ألف عامل مساهمة مباشرة و 641ألف عامل مساهمة غير مباشر، وهذا ما توضحه الأعمدة البيانية:

الشكل رقم (02-03): مساهمة القطاع السياحي في العمالة للجزائر من سنة 2009 إلى غاية سنة 2023.

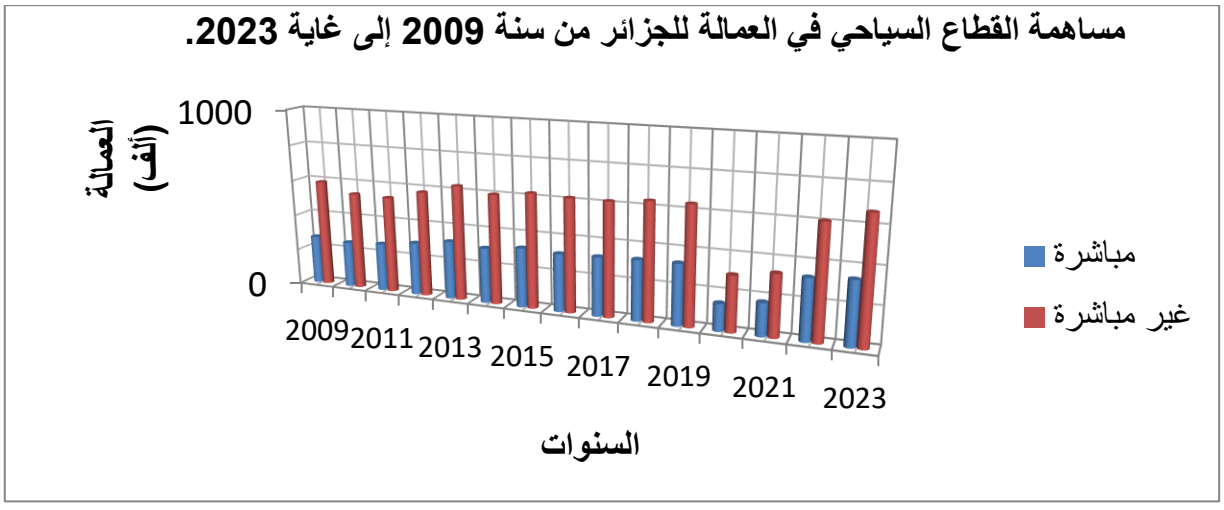

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج أكسل بالاعتماد على بيانات **الجدول (03-02)**.

من خلال **الشكل رقم (03-02)** يتضح لنا جليا أن قطاع السياحة في الجزائر سيوفر حوالي 343 ألف منصب عمل مباشر وأكثر من 673 ألف منصب عمل غير مباشر في سنة 2023، وهو ما يقارب حوالي مليون منصب عمل في القطاع السياحي غير أن النسبة الإجمالية التي يوفرها القطاع السياحي في خلق مناصب عمل تعد جد ضئيلة مقارنة بفرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي على المستوى العالمي والتي تفوق 40 مليون فرصة عمل، والسبب الرئيسي لهذا قلة المرافق السياحية الموجودة في الجزائر التي تؤثر على التدفق المنخفض للسياح، وهذا يؤثر سلبا على العمالة.

يلعب القطاع السياحي دورا هاما في رفع عجلة النمو الاقتصادي ومن مميزاته أنه يتصف بالمرونة والتكيف مع كل متغير في كل البلدان بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث يتأثر القطاع السياحي في الجزائر بالرغم من كل المقومات الموجودة فيها، بعدم الاهتمام والتركيز على قطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأساسي في مداخيل الدولة، وقد لاحظنا ركود كبير في القطاع السياحي على المستوى العالمي بسبب جائحة كورونا(كوفيد-19)، التي تم فيها تسريح العمال الغير دائمين (الموسميين) وبالتالي انخفاض في اليد العاملة وزيادة في البطالة. وبعد الجائحة سعت الدولة للنهوض بقطاع السياحة من خلال الاستثمار فيه وزيادة المشاريع مما يؤدي إلى زيادة في مناصب العمل، والتقليص من حجم البطالة وهذا ما يبينه الشكل رقم (04-02):

الشكل رقم (02-04): نسبة تطور مساهمة القطاع السياحي في العمالة في الجزائر (%).

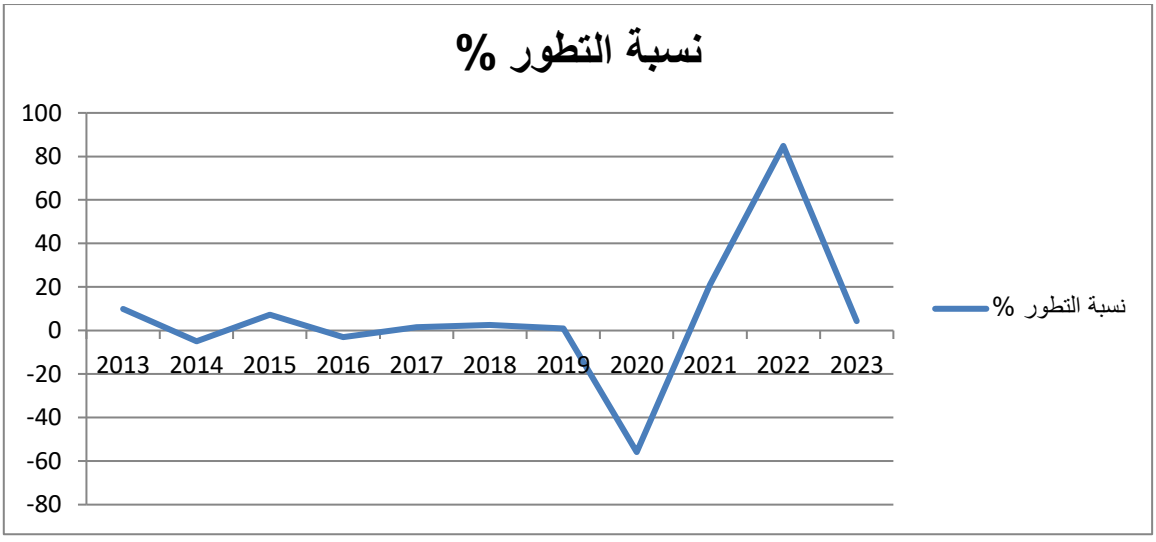

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات **الجدول رقم (03-02)**

المطلب الثاني: مساهمة قطاع السياحة في جلب العملة الصعبة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر

إن لقطاع السياحة دور في المساهمة في تحصيل العملة الصعبة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب، حيث قمنا بتقسيمه إلى فرعين هما:

الفرع الأول: مساهمة السياحة في جلب العملة الصعبة

أولا: الانفاق المحلي.

تساهم السياحة في جلب العملة الصعبة من خلال مساهمة داخلية ومساهمة خارجية أو كلية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04-02): نسبة مساهمة السياحة في الإنفاق المحلي للجزائر من سنة 2013 إلى 2023.

السنوات	مساهمة السياحة في الإنفاق المحلي للجزائر (%)
2013	10.39
2014	9.92
2015	8.09
2016	7.47
2017	7.74
2018	7.68
2019	7.85
2020	4.07
2021	4.03
2022	7.83
2023	8.02

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى موقع المجلس العالمي للسفر والسياحة: **WTTC.ORG**

تاريخ الاطلاع: 08-04-2024 على الساعة: 16:10.

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (04-02)** أن مساهمة السياحة في جلب العملة الصعبة خلال فترة (2013- 2023)قد شهدت عدة تغيرات تراوحت بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى، ويعود لجملة من الأسباب أهمها:

خلال الفترة (2013-2014): تراوحت ما بين (10.39 و9.92)% وشهدت السياحة رواج كبير ساهم في جلب العملة الصعبة وذلك لارتفاع سعر المحروقات آن ذاك.

خلال الفترة (2015-2019): عرفت نسبة مساهمة السياحة في جلب العملة الأجنبية استقرار وثبات على النسبة 7% بالتقريب (كانت تتراوح بين 7.47% و8,09%)، وذلك لعدة أسباب منها إقبال السياح على السياحة المحلية لأنها تتماشى مع البيئة التي يعيشون فيها (بيئة محافظة)، وعدم تناسب مدخول السياح مع السياحة الخارجية التي تحتاج دخل فردي مرتفع، مع اعتماد الدولة على المهرجانات والتظاهرات كمهرجان تيمقاد، وتظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية، والاحتفالات والمهرجانات في الصحراء ساعدت على التوجه نحو السياحة المحلية والانفاق فيها.

مطلع الفترة(2020-2021): كانت مساهمة السياحة ضئيلة (4.07% سنة 2020، 4.03 سنة 2021 ويعود سبب ذلك إلى جائحة كورونا (كوفيد- 19) الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد بصفة كلية وعلى القطاع السياحي بصفة خاصة لكون كل منافذ ومعابر غلقت وكذلك الحراك الشعبي مطلع 2019 الذي سبق الجائحة وبعد الخروج من الجائحة خاصة من الفترة الممتدة 2022-2023 عرفت السياحة مساهمة وانتعاش حيث بلغت 7.83% سنة 2022 و 8.02% سنة 2023، وذلك بالإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال السياحة المتمثلة في الاستثمارات واعطاء فرصة للمستثمرين الخواص. وهذا ما يترجمه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (02-05): نسبة مساهمة السياحة في الإنفاق المحلي للجزائر من سنة 2013 إلى 2023.

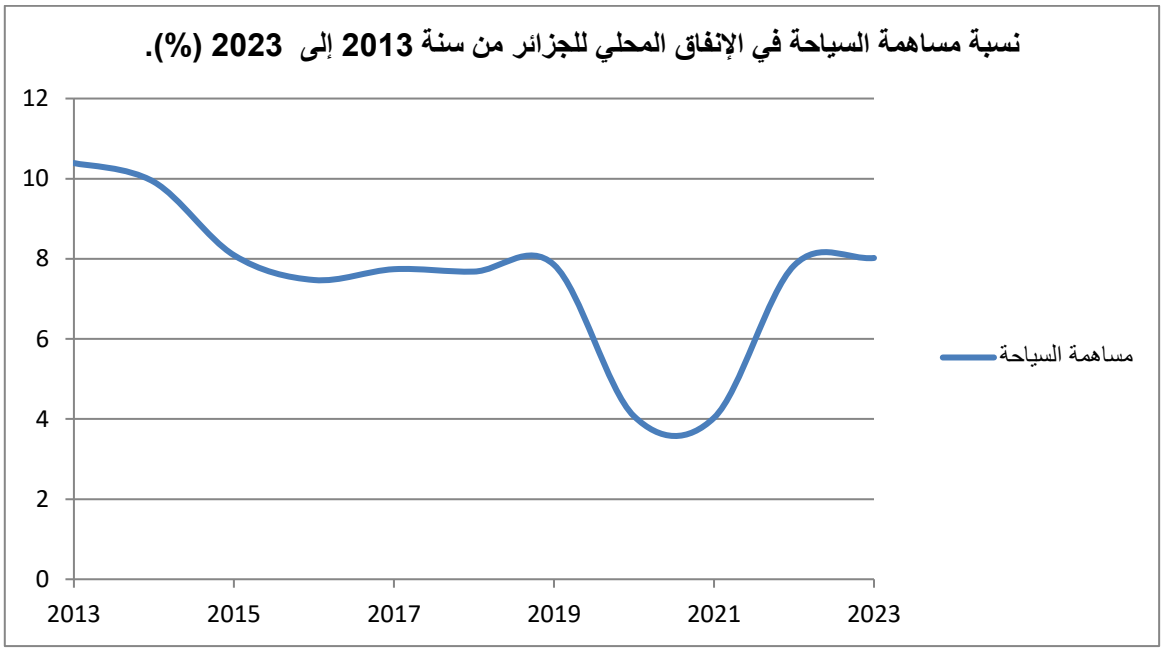

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات **الجدول رقم (04-02)**.

ثانيا: مساهمة قطاع السياحة في تكوين رأس المال المادي(الاستثمار السياحي الجزائري).

تكمن مساهمة القطاع السياحي في تكوين رأس المال المادي (الاستثمار السياحي) في الأموال المحصلة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (05-02): مساهمة قطاع السياحة في تكوين رأس المال المادي(الاستثمار السياحي) في الجزائر خلال الفترة (2013-2023) (مليار دينار جزائري).

السنوات	تكوين رأس المال المادي في الجزائر(مليار)
2013	150.3
2014	160.5
2015	179.2
2016	192.2
2017	189.1
2018	196.1
2019	199.7
2020	7.4
2021	7.8
2022	207.3
2023	205.4

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى موقع المجلس العالمي للسفر والسياحة: **WTTC.ORG**

تاريخ الاطلاع: 08-04-2024 على الساعة: 16:55.

من خلال الجدول السابق يتبن لنا أن حجم تكوين رأس المال المادي (الاستثمار السياحي) قد بلغ سنة 2013 (150.3مليار د.ج) وشاهد ارتفاع محسوس في السنوات من 2013 إلى 2019، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث تم تخصيص مبالغ إضافية لقطاع السياحة من جهة وتدفق رؤوس أموال أجنبية من جهة أخرى، وحث الدولة القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي.

كما نلاحظ هبوط كلي في الاستثمار السياحي سنتي (2020-2021) سببه الجائحة (كوفيد-19) التي أدت قطع الاتصال بالعالم الخارجي، وبعد الجائحة أي خلال سنة (2022-2023) انتعش الاستثمار السياحي وبلغ سنة 2022 (207.3) مليار د.ج وسنة 2023 (205.4) مليار د.ج، وهذا بسبب النقاط التالية:

- ✓ احتضان الجزائر كان 2022 وتخصيص مبالغ ضخمة للاستثمار السياحي.

- ✓ ارتفاع اسعار البترول وخاصة مع الحرب الأوكرانية.
- ✓ زيادة استثمارات الخواص في اقطاع السياحي.
- ✓ اصلاحات الدولة في هذا القطاع واعتباره قطاع حيوي يمكن الاستفادة منه مستقبلا.

الشكل رقم (02-06): مساهمة قطاع السياحة في تكوين رأس المال المادي(الاستثمار السياحي) في الجزائر في الفترة (2013-2023) (الوحدة: مليار د.ج).

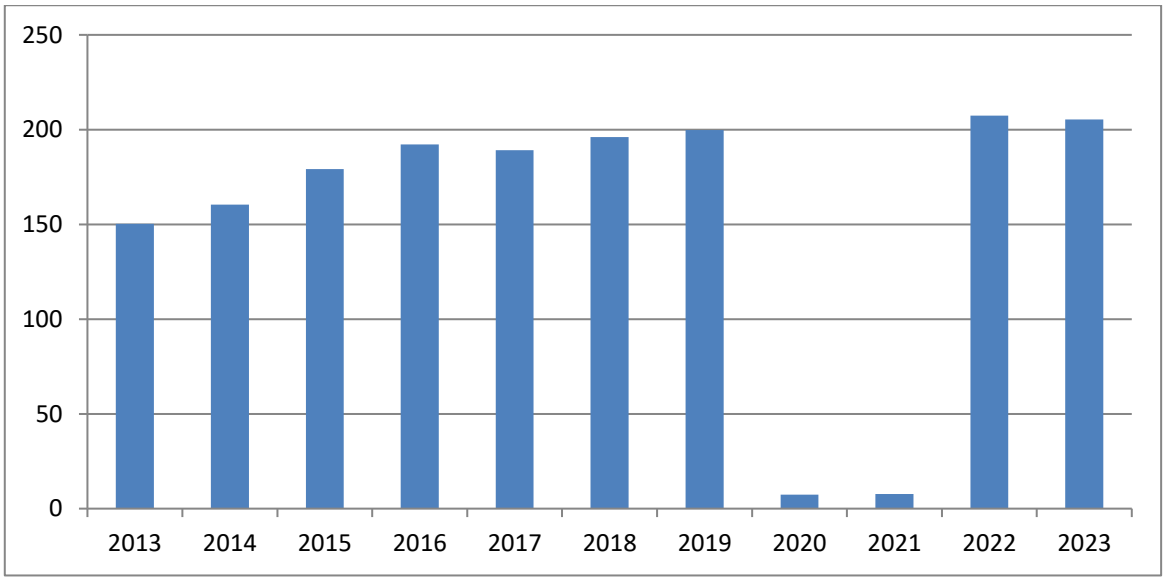

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد على مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-05).

الفرع الثاني: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر

يلعب قطاع السياحة دور هاما وأساسيا في دعم النشاط الاقتصادي من خلال التدفقات المالية، التي تكمن في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، حيث تعمل السياحة على تحسين الميزان السياحي ومنه ميزان المدفوعات، من خلال العائدات سواء كانت استثمارات أو ضرائب أو رسوم محصلة نتيجة قطاعات أخرى التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات والدفع بعجلة التقدم في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي، ويكون ميزان المدفوعات في حالة:

- إيجاب: عندما تكون مداخل العملة الصعبة تكون أكبر من المخارج.
- متوازن: إذا كانت مداخل و مخارج العملة الصعبة متساوية.
- سالب: إذا كانت المداخل أقل من المخارج.[1]

ويبين الجدول الموالي مساهمة قطاع السياحة في تحقيق ميزان المدفوعات للجزائر:

الجدول رقم (06-02): مساهمة القطاع السياحي في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2013-2023) (مليون دولار).

السنوات	الإرادات	النفقات	الرصيد
2013	230.3	410.2	-179.9
2014	258.3	612.1	-335.8
2015	303.7	676.7	-373.0
2016	208.6	474.6	-266.0
2017	140.5	580.0	-439.5
2018	169	494	-325
2019	165	500	-335
2020	42.9	232.6	-189.7
2021	41.7	230	-188.3
2022	190.7	170	-20.7
2023	163.60	161.23	-2.37

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع وزارة الجزائر للسياحة والصناعة التقليدية:
www.mta.gov.dz

تاريخ الاطلاع: 10-04-2024 على الساعة: 14:15.

[1] حسني رقية, سايب صورية، **"النشاط ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون كلية العلوم الاقتصادية، تيارت، 2018-2019، ص101.

الشكل رقم (02-07): أعمدة بيانية لميزان المدفوعات للسياحة في الجزائر خلال الفترة (2013-2023)

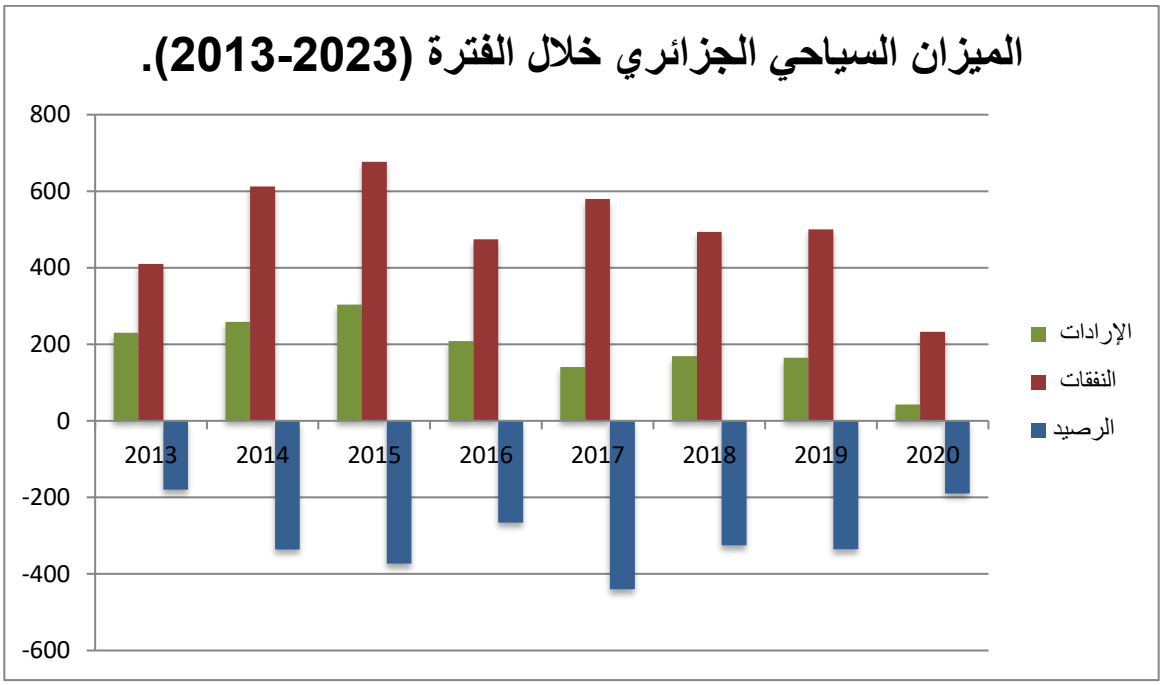

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول (06-02).

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن الإرادات دائما أقل من النفقات ويكون الميزان السياحي في البلاد دائما سالب وهذا نتيجة العجز الذي يعاني منه قطاع السياحة في الجزائر، الذي ليس له قدرة على جلب السيّاح الأجانب وعدم الاستفادة من العملات الصعبة للبلد من خلال الاستثمار في السياحة، والذي تسعى الدولة جاهدة إلى تغطية هذا العجز باستثمارات في القطاع السياحي، وفق مخطط توجيهي يسمى بآفاق 2030.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030.

يُعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 عنصرًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد الثروة من خلال السياحة الداخلية والخارجية، مما يؤثر إيجابيًا على ميزان المدفوعات الدولي للبلاد ويُسهم في تنشيط الاقتصاد عبر مختلف القطاعات والفروع، ويخلق فرص عمل جديدة. لذا، وضعت السلطات الجزائرية استراتيجية شاملة لتطوير قطاع السياحة منذ عام 2022.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT لا يقتصر على كونه مرجعًا للمبادرات العامة والخاصة حتى عام 2030، بل يُمثل خطة لتطوير السياحة الجزائرية وتعزيزها لتصبح جزءًا من الشبكات السياحية العالمية، معززًا مكانة الجزائر كوجهة سياحية مرموقة، ومستفيدًا من مواردها الطبيعية والثقافية من خلال الاستثمار وتحسين الخدمات. كما يُقدم هذا المخطط تفاصيل لمشروع سياحي شامل يُشرك العديد من الأطراف، بما في ذلك المجتمعات المحلية المعنية بالسياحة، مما يجعل تنمية السياحة في الجزائر أولوية وطنية وخيارًا استراتيجيًا لتحفيز النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، الذي تم إنجازه بعد سلسلة طويلة من البحث والدراسات المعمقة وبالتشاور مع الشركاء الوطنيين والمحليين، يُعد عنصرًا أساسيًا في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) الموافق عليه بموجب القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2011. يضع هذا المخطط استراتيجية طموحة لتطوير وتنمية الجزائر بشكل مستدام حتى عام 2030، معلنًا عن خطة الدولة للمشروع السياحي الإقليمي والتزامها بتحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية، الكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية للعشرين عامًا القادمة.[2] وترتكز السياسة السياحية على خمس ديناميكيات رئيسية:

1. اعتماد الجزائر مخطط إلى جعل الجزائر كوجهة سياحية.
2. اعتماد الجزائر في السياحة على أقطاب ذات امتياز من أجل تأهيلها.
3. انتهاج الجزائر مخطط يجعل من السياحة ذات جودة عالية
4. تأهيل القطاع العام والخاص وانتهاج مخطط يهتم بالشراكة بين القطاعين.
5. البحث على سبل تمويل السياحة عبر مخططات تنموية.

---

[1] فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **" دور التخطيط السياحي في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة (حالة الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030)"**، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر، المجلد: 21، العدد: 01، 2021، ص872.

[2] دَولي سعاد، لعلمي فاطمة، **"استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، إسنادا مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)"**، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر،2015، ص3.

الفرع الثاني: شروط المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

لنجاح هذا المخطط لابد من توفير شروط، من أجل ترقية السياحة في الجزائر:

الاعتراف: ونقصد به إعطاء أولوية وطنية للسياحة واعتبارها بديل لما بعد المحروقات، ويجب الالتزام بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

المعرفة الاستراتيجية: ونقصد بها معرفة نقاط القوة والضعف كشرط أساسي لهذه الإستراتيجية ومقاربة شاملة.

المقاربة الشاملة لتحديد استراتيجية العمل: وتهدف هذه المقاربة إلى جعل المخطط يهتم بعناصر تتمثل في :

- تحديد القدرة الإيوائية من خلال تسجيل الاستثمار ودعمه.
- اهتمام الساهرين على السياحة بالخدمات الفندقية وإظهار جودتها.
- تكوين العنصر البشري ضمن دورات تأهيلية تدعله يلعب دور فعال في جلب السياح.[1]

الفرع الثالث: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 إلى جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي الرئيسية، من خلال الترويج للجزائر كوجهة سياحية متميزة ومركز إقليمي في حوض المتوسط، مما يُساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد الوطني. كما يُركز على تنظيم العرض السياحي للسوق الوطنية وتعزيز اقتصاد مكمل لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى تحفيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة البناء، الصناعة التقليدية، والخدمات، من خلال نهج شامل يشمل جميع العوامل المؤثرة ويأخذ بعين الاعتبار جميع المتعاملين الخواص والعموميين، محليًا ودوليًا.[2]

ومنه يمكن تعداد أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في العناصر التالية:

---

[1] دَولي سعاد، لعلمي فاطمة، **"مرجع سبق ذكره"**، ص6-7.

[2] لمرد يعقوب، سالمي النواري، **"سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار المحروقات- القطاع السياحي نموذجا-"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص34.

1. تحويل السياحة إلى عنصر فعّال في النمو الاقتصادي وتقديمها كخيار بديل لقطاع المحروقات.
2. ضمان تفعيل دور القطاعات الأخرى مثل الأشغال العمومية، الزراعة، والثقافة في دعم النشاط السياحي.
3. إيجاد التوازن المثالي بين تعزيز السياحة والحفاظ على البيئة.
4. الارتقاء بالتراث التاريخي، الثقافي، والديني وإبراز أهميته.
5. العمل المستمر على تحسين صورة الجزائر وتعزيزها على المستوى الدولي.[1]

[1] أحمد ميلي سمية، **"أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي: دراسة حالة الجزائر"**، مجلة بحوث ودراسات تجارية، كلية العلوم الاقتصادين والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مجلد: 04،العدد: 02، سبتمبر 2020، ص64.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين السياحة في الجزائر بالنسبة لتونس

الجزائر وتونس تملك مقومات سياحية جعلت لكل منهما مكانة على الصعيد المحلي من جهة والصعيد الدولي من جهة أخرى، غير أن الجزائر لها من المساحة ما يعادل ضعفي تونس، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مقومات السياحة في كل من تونس والجزائر.

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر

تسخر الجزائر بمقومات في مجال السياحة تؤهلها إلى الريادة في هذا المجال، فسنتناول في هذا المطلب ثلاث فروع تبين مقومات السياحة في الجزائر.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية للسياحة في الجزائر

تُصنف الجزائر الأولى إفريقيا من حيث المساحة، وتتميز بمكونات سياحية متفردة بفضل موقعها الجغرافي المتميز وإرثها الثقافي والحضاري العريق. كما تزخر بمناطق جاذبة للسواح وتجهيزات تشجع الاستثمار، من أجل منافسة الدول الرائجة في هذا المجال، إلا أن عدم الاهتمام بهذا المورد الاقتصادي جعلها في آخر الدول عربيا وعالميا رغم مقوماتها الطبيعية التي تتجلى في:

أولا: الموقع والمناخ

تقع الجزائر في شمال غرب القارة الإفريقية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ،جنوبا مالي والنيجر موريتانيا، شرقا تونس وليبيا، وغربا المغرب والصحراء الغربية، تبلغ 2,381,741،[1] وهي الأولى إفريقيا تسخر بمناخات متنوعة:

- مناخ البحر الأبيض المتوسط، يتميز بشتاء ممطر ودافئ، وصيف جاف وحار.
- مناخ قاري يسود الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المتوسط والصحراوي.
- مناخ صحراوي يغطي الجنوب الواسع، يتميز بأمطار قليلة وغير منتظمة وحرارة عالية.

[1] خالد كواش، **"مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الأول، جوان 2004، ص215.

ثانيا: الشريط الساحلي الجزائري

يتميز شريط الساحل الجزائري بطول يقارب 1200 كيلومتر، وتضاريس صخرية العالية، تتخطى في بعض المناطق 1000 متر. بالقرب من هذه المرتفعات، نشأت مدن ساحلية ذات أهمية سياحية مثل تيبازة القالة، عنابة، سكيكدة، وهران، عين تموشنت، مستغانم، جيجل، بجاية، الجزائر العاصمة، وغيرها المدن الأخرى.[1]

ثالثا: المناطق الجبلية

تبرز المناطق الجبلية بسلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتتألف من سلاسل جبلية استوائية باتجاه شرقًا وشمال شرقًا، تمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الشرقي. تشتهر بسهول منها سهل متيجة سهول وهران، والسهول الداخلية، وسهول الأطلس التلي التي ترتفع كلما اتجهنا شرقاً.[2] منها جبال الأوراس وجبال لالة خديجة بجرجرة بارتفاع 2308 متر وتلمسان بـ1843 متر.[3] تحتضن كهوفًا ومغارات وأنواعًا نادرة من الحيوانات، وينابيع مائية عذبة.

رابعا: المناطق الصحراوية

تشغل المناطق الصحراوية حوالي 80% من المساحة الإجمالية، وتتميز برمالها الذهبية وواحاتها الساحرة وغابات النخيل، ومن أبرز الواحات وادي سوف ووادي ميزاب، تضم محميات بيئية مثل الهقار والطاسيلي وتحتوي على صخور وبقايا حيوانية ونباتية تعود لعصور جيولوجية قديمة[4].

---

[1] آسيا بلقاضي، **"دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019-2020، ص104.

[2] أحمد هني، **"اقتصاد الجزائر المستقلة"**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص11.

[3] خالد كواش، **"أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص113.

[4] صليحة عشي، **"الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 53.

خامسا: الحظائر والمحميات الطبيعية

تحتوي الجزائر على مجموعة من الحظائر والمحميات الطبيعية، مثل الحظيرة الوطنية بجرجرة التي تضم منتجعين سياحيين هما تكجدا وتل غلاف وتستقبل نحو 500 سائح سنويًا، والحظيرة الوطنية بالقالة التي تضم ثلاثة شواطئ وثلاثة محميات وتم تصنيفها عالميًا باليونسكو في 1990 وتحتوي على أنواع نادرة من الطيور. ومن الحظائر الجميلة أيضًا حظيرتي ثنية الحد والشريعة، وحظيرة الهقار في الجنوب التي تحتوي على مواقع أثرية تعود إلى 600 مليون سنة.[1]

سادسا: الحمامات المعدنية

تُعد الحمامات المعدنية من الوجهات السياحية الجاذبة، حيث تقدم علاجات بمياه حارة وغنية بالأملاح المعدنية. تحتوي الجزائر على حوالي 282 منبعًا حمويًا وأكثر من 34 حمامًا معدنيًا يُستغل بشكل تقليدي ويوفر الرعاية الطبية والإشراف الاستشفائي، مما يضمن رضا الزوار والسائحين.[2]

الفرع الثاني: العناصر الثقافية والدينية والتاريخية

شهدت الجزائر مرور حضارات متعددة، كل منها أسهمت في تشكيل ملامحها السياحية الفريدة، منها الحضارة الفينيقية، الرومانية، والقرطاجية التي استمرت نحو خمسة قرون. هذه الحضارات أغنت النسيج العمراني والتاريخي للجزائر، وتظهر آثارها في مناطق عديدة مثل تيمغاد، تيبازة، وشرشال. تبعتها حضارات أخرى بما في ذلك الحضارة الإسلامية، الفاطمية، الأندلسية، والمرابطون الذين أثروا الفن المعماري الجزائري بتأثيراتهم.

كما عايشت الجزائر حراكًا دينيًا وثقافيًا ملحوظًا، حيث جذبت الزوايا الزوار للسياحة الدينية، ومن أبرزها الزاوية التيجانية، العثمانية، الرحمانية، والعيساوية. وتفخر الجزائر بمتاحفها التي تعكس تراثها وأصالتها مثل المتحف الوطني بارادو والمتحف الوطني للفنون الجميلة. ولا يمكن إغفال الصناعات التقليدية والحرف اليدوية التي تُعد تراثًا ثمينًا يجذب السياح عبر المعارض الوطنية والدولية، بما في ذلك صناعة الملابس

---

[1] بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، **"ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر، الواقع والتحديات"**، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 11-13 أفريل، جامعة 31 ماي، قالمة ،2022-2023، ص32.

[2] رفيق بودربالة، **"دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي، 2016-2017، ص161.

التقليدية بأساليبها المتنوعة مثل الصحراوي، القسنطيني، القبائلي، والنايلي. من كل هذا، نستنتج أن للجزائر مقومات ثقافية، تاريخية، ودينية تؤهلها لتحقيق مكانة رائدة في مجال السياحة العالمية، رغم أنها لم تنل الاهتمام الكافي مؤخرًا.

الفرع الثالث: العناصر المادية

تُعد العناصر المادية من الركائز الأساسية لتعزيز وتطوير السياحة، وتشمل مختلف المنشآت والتجهيزات والخدمات التي تُقدم للسائحين. تتجلى هذه العناصر في بناء بنية تحتية وفوقية متكاملة تسهم في تحقيق عوائد مجزية لقطاع السياحة.

أولا: طاقة الإيواء

تُعد قدرة الإيواء بمختلف عناصرها من الفنادق والمنشآت السياحية أحد الدلائل على مدى توفر الخدمات السياحية في البلاد. وقد شهدت هذه القدرة تطورًا ملحوظًا مواكبًا للخطط التنموية في الجزائر، حيث تنوعت ملكية هذه المنشآت بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى الجماعات المحلية،[1] كما يتضح ذلك في الجدول:

[1] حبال سهيلة، نور الدين حاروش، **"مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة آفاق علمية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، المجلد: 11، العدد: 02، 2022، ص281.

أولا: توزيع الحضيرة الوطنية للسياحة حسب القطاع القانوني للجزائر

الجدول رقم (02-07): توزيع الحضيرة الوطنية للسياحة حسب القطاع القانوني للجزائر (2015-2023) (حضيرة).

السنوات	عمومي	خاص	الجماعات المحلية أو المختلطة	المجموع
2015	18613	77383	6248	102244
2016	18613	82301	6506	107420
2017	18613	87145	6506	112264
2018	18657	93992	6506	119155
2019	18657	99230	7789	125676
2020	18657	99230	7789	125676
2021	17514	100020	6765	124299
2022	19717	118020	7789	145526
2023	21830	138090	9534	169454

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية للجزائر:
www.mta.gov.dz

تاريخ الاطلاع : 26 -04-2024 على الساعة: 9:30.

من خلال الجدول رقم (02-07) نلاحظ أن الطاقة الاستيعابية الاجمالية للأسرة في حالة تزايد خلال الفترة 2015 إلى غاية 2019، حيث بلغت 102244 سرير إلى 125676، كما نلاحظ أن هيمنة القطاع الخاص على الطاقة الاستيعابية الاجمالية حيث كان في سنة 2015 (77338 سرير) وفي 2019 (99230 سرير) وهذا يتناسب مع الخطة الاستراتيجية السياحية في تشجيع استثمار الخواص، وفي المقابل نجد في القطاع العام قدرة استيعابية قليلة والسبب هو إغلاق بعض الفنادق التي لا ترقى إلى المستوى الذي يطمح إليه السائح وخوصصت البعض منها لتدخل كشريك في القطاع الخاص حيث أنها لم تصل إلى قدرة الاستيعابية الاجمالية 1900 من سنة 2015 إلى غاية 2019، وفي سنتي 2020 -2021 وأزمة كورونا نلاحظ معظم الفنادق إلى أماكن للحجر الصحي، وبلغت القدرة الاستيعابية في قطاع الخاص لسنتي 2020-2021 على التوالي 99230 -10020 سرير ومعظمهم حجر صحي بينم القطاع العام لسنتي 2020-2021 على التوالي 18657- 17514 سرير وبعد مرور هذه الجائحة تحسنت الحظيرة الفندقية

للأسرة حسب القطاع القانوني في القطاع العام حيث بلغت سنة 2022 (19717 سرير) وفي 2023 بلغت 21830 سرير وهو تحسن ملحوظ مع الدعم والاهتمام الذي أولت به الدولة نحو القطاع العام. بينما في القطاع الخاص بلغت سنة 2022- 2023 على التوالي 118020- 138090 سرير وذلك بسبب التشجيع الاستثمار في القطاع الخاص الذي منحته الدولة لهم من جهة والخدمات المقدمة للسواح من جهة أخرى.

الشكل رقم (02-08): توزيع الحضيرة الوطنية للسياحة حسب القطاع القانوني (2015-2023) (حضيرة).

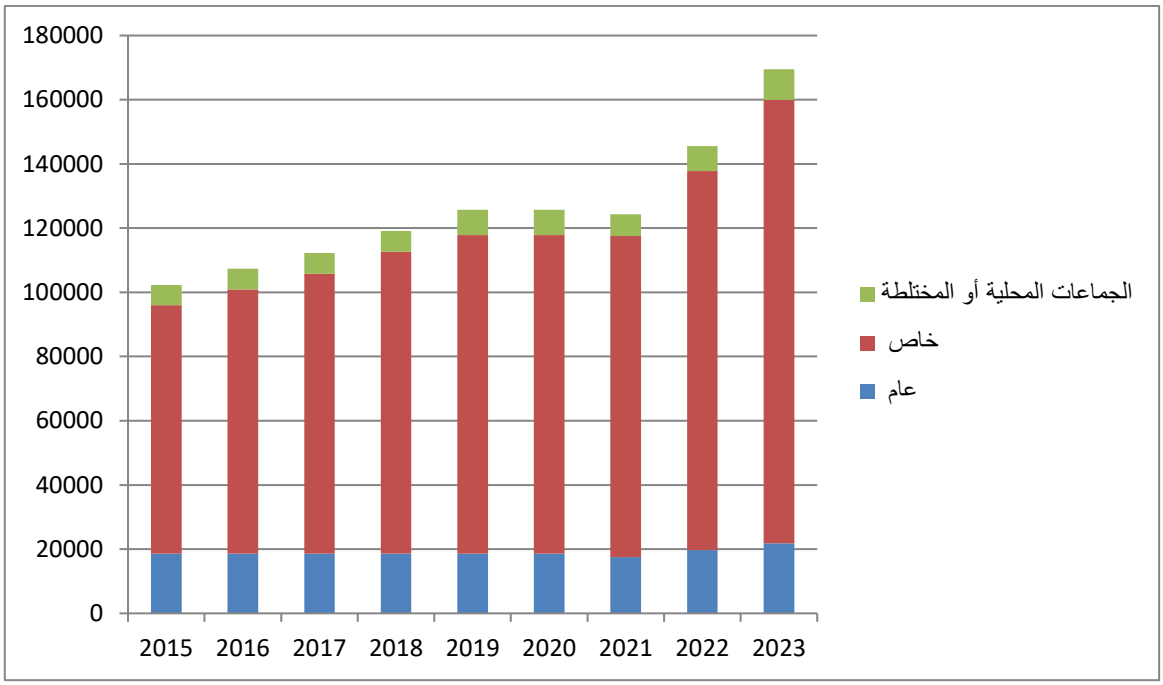

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02-07).

ثانيا: توزيع طاقات الايواء حسب الطابع السياحي للجزائر

يتمثل هذا التوزيع في طاقة الايواء للسياحة حسب كل طابع كون الجزائر لها تنوع في الطابع السياحي وهذا ما يمثله الجدول:

الجدول رقم (02-08): توزيع طاقات الايواء حسب الطابع السياحي للجزائر (2015-2023).

السنوات	حضري	شاطئ	صحراوي	معدني	مناخي
2015	62479	30380	3636	3866	1883
2016	66155	30500	4780	4102	1883
2017	69861	31326	4928	4266	1883
2018	74712	32581	5477	4502	1883
2019	80470	32926	5895	4502	1883
2020	81863	32971	6299	4598	1883
2021	80753	30870	6184	3475	1764
2022	93906	37586	6946	5189	1899
2023	95845	39432	7157	6282	1947

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية للجزائر: **www.mta.gov.dz**

تاريخ الاطلاع: 28-04-2024 على الساعة: 11:30.

من خلال الجدول رقم (02-08) يتبين لنا أن الطاقة الاستيعابية للسياحة الحضرية في حالة تزايد مستمر كل سنة (أي من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019)، حيث بلغت في سنة 2015 (62479 وافد) وفي 2019 بلغت 80470 وهذا راجع إلى تواجد معظم الفنادق في المدن الحضرية أي في كبريات المدن، تليها السياحة الساحلية أو الشاطئ حيث بلغت الطاقة الإيوائية للأسرة خلال 2015 (30380 وافد) وهي في تزايد مستمر حيث بلغت خلال 2019 (32926 وافد) بينما السياحة الحموية (المعدنية) فقد بلغت خلال 2015 (3866 وافد) وهي في تحسن ملحوظ إلى غاية 2019 حيث استقبلت 4502 وافد.

وتليها السياحة ذات الطابع الصحراوي حيث بلغت هذه الأخيرة خلال سنة 2015 (3636) بينما بلغت سنة 2016 (5895) وهي ضعيفة مقارنة بالمنتوج السياحي الذي تحظى به، كما أن الدولة الجزائرية تراهن على المنتوج السياحي الصحراوي وتقدم له الدعامة السياحية، كما لاحظنا أن طاقة الإيواء للطابع المناخي قليلة جدا رغم توزعها على المستوى الوطني حيث بلغت سنة 2015 (1883 وافد) والقيمة نفسها في 2019 (1883 وافدا) وذلك لقلة استغلال الإمكانيات السياحية لهذا النوع.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-08) توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع السياحي لسنتي 2020-2021 في كل الأصناف سواء حضري، ساحلي، صحراوي، حموي، مناخي، عرف تراجع كبير وذلك في جائحة كورونا (كوفيد- 19) الذي غلق جميع المنافذ زيادة إلى الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة، لمنع دخول وخروج السياح سواء محليا أو أجنبيا، ومع مطلع سنتي 2022-2023 لاحظنا ارتفاع في طاقات الإيواء حسب الطابع السياحي وذلك بـ:

- ✓ اهتمام الدولة بالسياحية
- ✓ ارتفاع اسعار البترول الذي ساعد في السياحة المحلية
- ✓ احتضان الجزائر تظاهرات رياضية
- ✓ اهتمام الدولة بالسياحة الصحراوية

ويترجم ما سبق الأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (02-09): أعمدة بيانية لتوزيع طاقة الإيواء حسب الطابع السياحي في الجزائر (2015-2023).

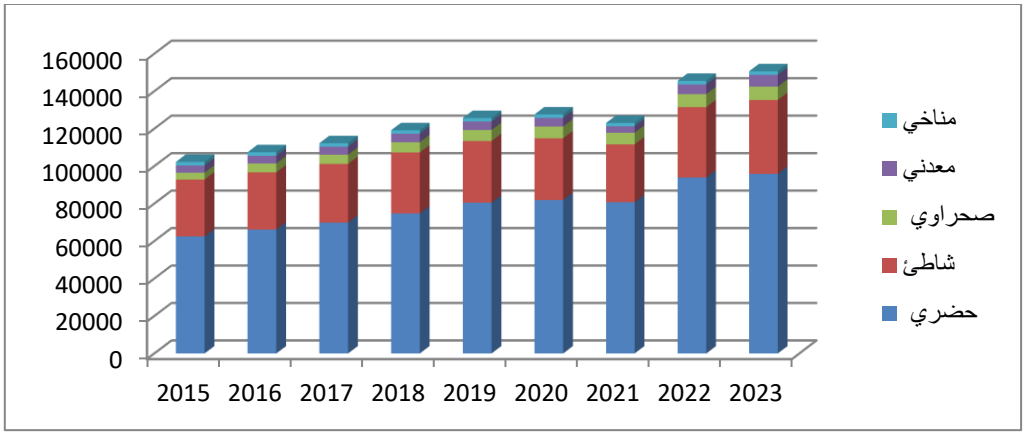

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-08)

ثالثا: توزيع الطاقة الإيوائية حسب فئة التصنيف في الجزائر

وتتمثل هذه في نوعية الاقامة السياحية حسب نوعية الإقامة السياحية وفئة التصنيف وهذا ما يبينه الجدول:

جدول رقم (02-09): توزيع الطاقة الإيوائية حسب فئة التصنيف الفنادق في الجزائر (2015-2023).

السنوات	فندق *1	فندق*2	فندق*3	فندق*4	فندق*5	فندق بدون تصنيف	مجموع الفنادق
2015	11295	4605	5829	1800	4242	8533	36304
2016	11295	4425	7045	2810	6734	8533	40842
2017	11335	4565	5678	4508	6734	8533	41353
2018	11684	5185	5886	4746	6734	8590	42825
2019	12612	5381	6427	6161	7234	9456	47271
2020	12612	5381	6427	6161	7234	9456	47271
2021	12724	5995	6861	6824	7345	9456	49205
2022	12794	6074	6930	6915	7548	9560	49821
2023	12982	6185	7115	7120	7612	9630	50644

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا إلى تقارير وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائر:
www.mta.gov.dz

تاريخ الاطلاع:27-04-2024 على الساعة: 11:40.

من خلال الجدول رقم (02-09) يتبين لنا أن توزيع قدرة الإيواء حسب فئة التصنيف شاهدت ضعف القدرة الاستيعابية للهياكل الصحراوية حيث كان الحظ الأوفر للفنادق الغير مصنفة فهي تحتل أعلى طاقة إيواء مقارنة بالفنادق المصنفة، حيث بلغ من 2015 إلى غاية 2019 (66000 سرير) أي أكثر من 53% من مجموع الطاقة الإيوائية في حين بلغ عدد الأسرة في الفنادق المصنفة 59242 سرير في سنة 2019، أي أن نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة الإيوائية غير مناسبة للسياحة، حيث أن هذا النوع لا يدخل في حساب إحصائي السياحة في دول أخرى، كما نجد أن الفنادق ذات نجمة واحدة تحظى بعدد كبير من الأسر ضمن الحضيرة الفندقية إلا أنه هذا النوع من الفنادق لا يقصده الكثير من السواح خصوصا الأجانب لكونه لا يرقى إلى الراحة والرفاهية المطلوبة، وخلال سنة 2020-2021 التي عرفت جائحة كورونا (كوفيد-19) الذي حول معظم الفنادق إلى أماكن حجر صحي أو مراكز للاستشفاء، وبعد الجائحة شاهدت جل الفنادق زيادة وذلك بسبب ارتفاع سعر المحروقات وإقامة تظاهرات رياضية كألعاب البحر الأبيض المتوسط، شال 2022، جامعة الدول العربية، وغيرها من التظاهرات في مختلف المجالات.

ثانيا: الخدمات المرتبطة بالسياحة

ترتكز الحركة السياحية في أي منطقة على مجموعة من الخدمات الأساسية مثل النقل البحري، البري الجوي، السكك الحديدية والاتصالات،[1] ونستعرض بعض التفاصيل:

1- **المواصلات البرية:** تمتاز الجزائر بشبكة طرق برية شاسعة تعد من الأكبر في أفريقيا، حيث يصل طولها إلى 109,452 كم، موزعة بين 28,275 كم للطرق الوطنية، 23,926 كم للطرق الولائية، و57,251 كم للطرق البلدية. وهناك خطة لإضافة 1,216 كم جديدة لربط الشرق بالغرب الجزائري.

2- **السكك الحديدية:** تشتمل الجزائر على شبكة سكك حديدية بطول 4,500 كم، تضم أكثر من 200 محطة، تغطي بشكل أساسي شمال البلاد، وتشمل 299 كم من السكك المكهربة 1,055 كم من السكك ذات العرض الضيق، و305 كم من السكك المزدوجة، بالإضافة إلى 1,435 كم من الشبكة العادية، وقد قامت الدولة بمجهودات جبارة خاصة في الجنوب في إنشاء سكك حديدية تود الربط بينها وبين الشمال، على الرغم من أن استخدام السكك الحديدية في النقل السياحي ليس بالدرجة الكبيرة، غير أن الدولة تسعى من خلاله إلى تطوير الخدمات السياحية.[2]

3- **مترو** : افتتح في عام 2012 ويمتد لمسافة 9 كم مع 10 محطات، مما جعل الجزائر أول مدينة في المغرب العربي تمتلك مترو أنفاق. وتم البدء في مشروع "مترو وهران" كجزء من خطة تطوير النقل الجماعي والحضري ومع مطلع القرن العشرين زاد اهتمام الدولة بميترو وجعله وسيلة تنقل ومحاولة تعميمه على مستوى ولايات الوطن، من أجل ربح الوقت وتحقيق الرفاهية للسائح والمتنقل.[3]

---

[1] فؤاد بن غضبان، **"السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2013، ص238.

[2] Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme ,Le Diagnostic : Audit du tourisme algérien, Livre (1), SDAT 2025, Algérie, 2008, p49-50.

[3] سمير بوختالة وآخرون، **"واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، العدد: 06، الجزائر، 2017، ص53.

4- **النقل الجوي:** يعتبر النقل الجوي الخيار المفضل للسياح، حيث تمتلك الجزائر 58 مطارًا، 36 منها دولية. الخطوط الجوية الجزائرية تسيطر على السوق مع 37 محطة دولية و31 محطة محلية، وشبكة تقدر بـ 96,400 كم، وتمتلك 150 وكالة موزعة داخل الجزائر وخارجها. وتعمل 3 شركات طيران أجنبية في الجزائر مثل الخطوط الجوية التونسية والفرنسية...إلخ.

5- **النقل البحري:** يسيطر على سوق النقل البحري الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين، وتمتلك الجزائر 17 ميناء.[1]

6- خدمات الاتصال: ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما: [2]

أولا : أفضل شركات الاتصال في الجزائر حسب عدد العملاء:

تعتبر شركة اتصال الجزائر حسب عدد العملاء والمستخدمين من افضل الشركات وفقا لتقارير الصادرة عن سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية جاءت كالنحو الآتي:

شركة الاتصالات جيزي (Djezzy): أكثر من 16.5 مليون مشترك.

شركة الاتصالات موبيليس (Mobillis): أكثر من 16.5 مليون مشترك.

شركة الاتصالات أوريدو (Ooredoo): أكثر من 12.5 مليون مشترك.

شركة اتصالات الجزائر (AlgerieTelecome): أكثر من 11 مليون مشترك.

ثانيا : أفضل شركات الاتصال في الجزائر حسب خدمة العملاء:

حسب دراسة تم إجراءها مطرف مجلة الاقتصاد الجديد[3] فيما يتعلق بالخدمة المقدمة من طرف قطاع الاتصالات من وجهة نظر الزبون اتضح ترتيب أفضل هذه الشركات على النحو الآتي:

---

[1] Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme ,Le Diagnostic: Audit du tourisme algérien, Op Cit, p46.

[2] **"أفضل شركات الاتصالات في الجزائر لعام 2023"**، موقع اتصالاتنا ، 17-09-2023 ،https://etisalatna.com

[3] حاميد فشيت، **"جودة خدمات الاتصالات من وجهة نظر الزبون لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الأغواط، العدد: 13، المجلد: 02، 2015، ص219.

احتلت المرتبة الأولى شركة اتصالات موبيليس (Mobillis): لجودة الخدمات المقدمة من طرفها.

تصدرت شركة اتصالات جيزي (Djezzy) المرتبة الثانية: من حيث جودة الخدمات المقدمة.

جاءت شركة اتصالات أوريدو (Ooredoo) في المرتبة الثالثة: حسب الخدمة المقدمة للزبون.

احتلت شركة اتصالات الجزائر (AlgerieTelecome) في المرتبة الرابع: من حيث الخدمات المقدمة للزبون.

المطلب الثاني: مقومات ومؤشرات السياحة في تونس

تونس هي وجهة سياحية رئيسية في المنطقة المتوسطية وتجذب السياح من جميع أنحاء العالم بفضل تنوع مصادر السياحة والسياسات الترويجية الجذابة. تشمل الأنشطة السياحية في تونس سياحة المؤتمرات الرياضية، الترفيه، والصحية، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا لدعم القطاع. الحكومة التونسية تعمل على تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية، وتسعى لجذب السياح ذوي القدرات الشرائية العالية وإبراز المخزون الحضاري والثقافي.[1]

الفرع الأول: المقومات الطبيعية.

إن الموقع الجغرافي الذي تقع فيه تونس موقع استراتيجي بارز في الركن الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية، متوسطةً بين قناة السويس ومضيق جبل طارق. تحدها من الشمال شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب كلاً من الجزائر وليبيا. تمتد على مساحة إجمالية تُقدر بحوالي 163610 كيلومتر مربع، وهي تُعد الأصغر من حيث المساحة بين دول المغرب العربي. وعلى الرغم من صغر حجمها، فإن موقعها المركزي يجعلها نقطة جذب سياحي مهمة.[2]

---

[1] بوحفص حاكمي، خديجة العارف، **"رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب"**، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2- الجزائر، المجلد 08، العدد 03، جوان 2017، ص253.

[2] ماران خالد عطيه، **"المقومات السياحية في بعض دول القارة السمراء بالتطبيق على (تونس و الجزائر و المغرب وليبيا والسودان)"**، د.ط، مصر، 29 جويلية 2021، ص4.

وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:

أولا : المناخ : يتميز المناخ في تونس بمناخ معتدل ودافئ يسود المناطق الشمالية، وأجواء مناخ البحر الأبيض المتوسط المعروف بأنه معتدل وممطر شتاءً وحار وجاف صيفاً.[1]

ثانيا: الحظائر والمحميات الطبيعية : انتهجت تونس في هذا الأخير سياسة حماية التراث البيئي والمحافظة عليه واعتبرتها مناطق ذات أولوية هامة مثل بحيرة إيشكيل، جبل بوقرنين، سد الطوي، وجزيرة زمبرة.[2]

ثالثا: الحمامات المعدنية : تونس تتمتع بثروة مائية معدنية غنية تتدفق من الشمال إلى الجنوب، وتشتهر بخصائصها العلاجية المتنوعة مثل المساعدة في فقدان الوزن وعلاج الأمراض المتعلقة بالظهر والمفاصل ومشاكل العيون والأنف والحنجرة. تونس، التي حققت نجاحًا في استخدام المياه المعدنية للعلاج، تسعى أيضًا للتميز في العلاج بمياه البحر لمشاكل صحية مختلفة مثل مضاعفات الحمل والولادة والضغوط النفسية والعصبية. تُعد تونس من الدول الرائدة عالميًا في مجال الخدمات العلاجية والسياحية، حيث تضم حوالي 20 مركزًا علاجيًا وسياحيًا. وتوجد في تونس أربع محطات علاجية واستشفائية رئيسية موزعة في الشمال والوسط والجنوب، كل منها يتميز بخصائص علاجية فريدة تعتمد على التركيب الفيزيائي لمياهها المعدنية ومن بينها حمامات نابل.[3]

المناطق السياحية في تونس: تعتبر تونس من أجمل المناطق في شمال إفريقيا من حيث شواطئها وكذا المناطق السياحية على الشريط الساحلي مثل سوسة ومهدية والعاصمة، مناطق جبلية مثل جبال مطماطة بالجنوب وجبل الشعامبي، مناطق صحراوية مثل صابريلة، شط الجليد، شط توزور.[4]

---

[1] زيد سلمان عبوي، **"السياحة في الوطن العربي: دراسة ألهم المواقع السياحية العربية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 237.

[2] "المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة"، التقرير الوطني حول وضعية البيئة :2012 رهانات استدامة التنمية، أفريل2014، ص245. على الموقع:

16:15-2024/05/26. *http://www.andd2014.gov.tn/pdf/RNEE2012%20%20PDF.pdf*

[3] زيد سلمان عبوي، **"مرجع سبق ذكره"**، 241.

[4] صليحة عشي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص53.

الفرع الثاني: العناصر الثقافية والدينية والتاريخية

وتتمثل في ما يلي:

أولا: المقومات التاريخية والحضارية تتوفر تونس على مجموعة من المناطق الأثرية التي تعكس التاريخ العريق في تونس ومختلف الحضارات التي مرت علها مثل حضارة قرطاجة والرومان، البزنطيين والأتراك كما توجد مناطق سياحية حضارية مثل مدينة الحمامات، قرية سيدي بوسعيدة ومدينة جربة.[1]

ثانيا: مقومات سياحية وثقافية تمتلك تونس مقومات ثقافية جعلتها مقصد للكثير من السواح الراغبين في التمتع الأنشطة الثقافية الموجودة فيها مثل مهرجان تونس الذي يقام كل صيف، والمتاحف وهي كثيرة فيها مثل متحف قرطاج الوطني، متحف الفنون والتقاليد الشعبية...إلخ.

ثالثا: الصناعة التقليدية تتنوع في تونس الصناعات التقليدية مثل الزرابي بالقيروان، الأدوات النحاسية المنقوشة في تونس.[2]

الفرع الثالث: مقومات مادية

تتمثل المقومات المادية في تونس في ما يلي:

أولا: طاقة الإيواء : وتشمل ما يلي:

1- عدد المؤسسات السياحية في تونس:

يوجد في تونس العديد من المؤسسات السياحية التي لها طاقة إيواءية تجذب العديد من السواح إلا أن تعرض تونس إلى اعتداءات وهجمات إرهابية مثل الاعتداء على مدينة سوسة والهجوم الإرهابي على متحف طالبي أدى إلى غلق عدد كبير من الفنادق سواءً كانت مصنفة أو غير مصنفة مما أدى إلى تذبذب طاقة الإيواء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، وبعدها عرفت تونس تحسنا في طاقة الإيواء من مطلع 2019،[3] وهذا ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] وزارة السياحة، **"تصور قطاع السياحة وتطوره للعشرية"**، 2013-2004، ص106.

[2] بلخضر مريم، رمادي إيمان، **"مرجع سبق ذكره"**، ص94-95.

[3] آسيا بلقاضي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص128.

الجدول رقم (02-10):عدد المؤسسات السياحية في تونس 2014-2023.

السنوات	مؤسسات السياحية في تونس	السنوات	مؤسسات السياحية في تونس
2014	848	2019	876
2015	862	2020	875
2016	824	2021	893
2017	848	2022	895
2018	868	2023	920

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المعهد الوطني للإحصاء لتونس: **www.ins.tn**

_تاريخ الاطلاع: 30-04-2024 على الساعة: 16:00.

مما تم ذكره سابقا أن تونس عرفت فترات متذبذبة في عدد المؤسسات السياحية بالانخفاض تارةً والزيادة تارةً أخرى، وذلك بسبب غلق بعض الفنادق جراء الاعتداءات التي تعرضت لها وخصوصا من سنة 2014 إلى غاية 2018، وفي سنة 2019 شهدت تونس تحسنا ملحوظاً في عدد المؤسسات السياحية حيث بدء في الارتفاع والزيادة سنة 2023 حيث بلغ 920 مؤسسة سياحية سواء كانت مصنفة أو غير مصنفة وهذا ما تترجمه الأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (02-10): أعمدة بيانية تمثل عدد المؤسسات السياحية في تونس 2014-2023.

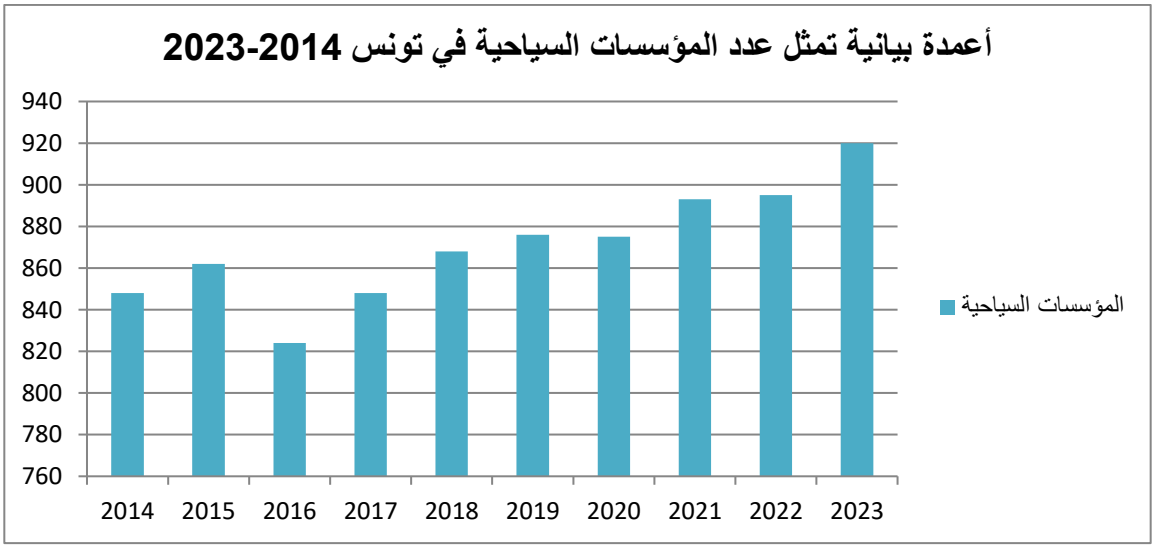

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-10).

2- تطور عدد الأسِرَة في الفنادق التونسية:

شهدت تونس تغيرات في عدد الأسر الوافدة إلى الفنادق ما بين الزيادة والنقصان وذلك لأسباب تم ذكرها سالفاً، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-11): تطور عدد الأسِرَة في الفنادق التونسية (2014-2023).

السنوات	عدد الأسر (ألف سرير)	السنوات	عدد الأسر (ألف سرير)
2014	240	2019	239.4
2015	241.4	2020	235
2016	235	2021	234
2017	234.3	2022	241
2018	237.6	2023	243.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير المعهد الوطني للإحصاء لتونس:**www.ins.tn**

تاريخ الاطلاع: 30-04-2024 على الساعة: 16:25.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الطاقة الإيواية للأسر ما بين سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 كانت أعلى نسبة بها 241.4 ألف سرير وكان ذلك في سنة 2015، وأقل قيمة كانت سنة 2017 (234.3 ألف سرير)، وكان ذلك بسبب الاعتداءات الهجومية على تونس، وفي سنة 2019 بلغت 239 ألف سرير وهذا راجع إلى الإمكانيات التي ساهمت بها السلطة التونسية من أجل تحسين المنشئات الفندقية من أجل جذب أكبر عدد من السواح إلى أسواقها السياحية، وخلال سنتي 2020-2021 شهدت تونس كما شهد العالم جائحة كورونا (كوفيد-19) الذي أدى إلى غلق كل منافذ الدخول والخروج، ومنه خمود في السياحة، ومع مطلع 2022-2023 عرفت تونس قفزة قوية في تدفق السياح حيث بلغ 243 ألف سرير سنة 2023، وهذا ما يترجمه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (02-11): تمثيل بياني لتطور عدد الأسِرَة في الفنادق التونسية خلال الفترة 2014-2023.

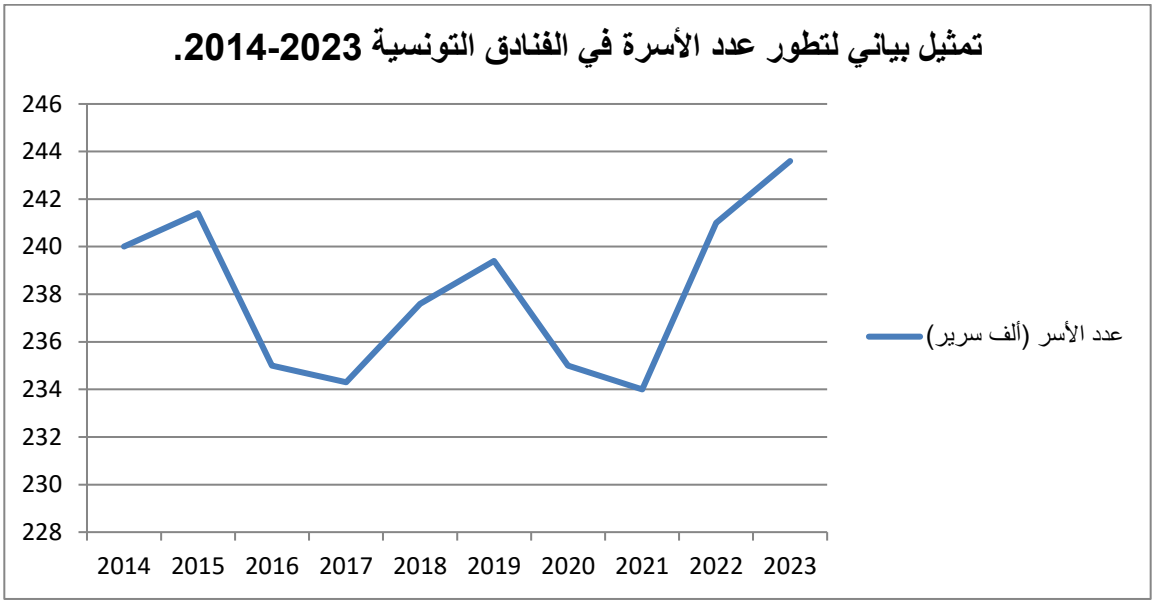

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول (02-11).

3-توزيع الطاقة الإيوائية حسب التصنيف:

نبين كيفية توزيع الطاقة الإيواءية حسب تصنيف الفنادق في تونس من سنة 2016 إلى غاية 2021 وهذا ما سيبينه الجدول:

الجدول رقم (02-12): توزيع عدد الأسِرَة حسب تصنيف الفنادق في تونس للفترة 2016 –2021.

السنـــــوات	5*****	4****	3***	2**	1*	إجمالي المصنف
2016	29490	80636	66402	27218	6945	210691
2017	30081	80816	62366	25403	6825	205491
2018	31508	79742	61982	24446	7445	205123
2019	35487	83798	65020	24624	6920	215849
2020	35685	85353	52853	21945	7366	203202
2021	35777	84823	52561	21139	7328	201628

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائر: **www.mta.gov.dz**

تاريخ الاطلاع: 28-04-2024 على الساعة: 16:35.

من خلال الجدول رقم (02-12) نلاحظ أن توزيع عدد الأسر على الحظيرة الفندقية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2021احتلت الفنادق ذات الأربع نجوم الريادة بالنسبة للفنادق الأخرى، تليها الفنادق ذات الثلاث نجوم، ثم جاءت الفنادق ذات الخمس نجوم في المرتبة الثالثة تليها الفنادق ذات النجمتين ثم ذات النجمة الواحدة، وهذا الترتيب يكون حسب نوعية الخدمات المقدمة وحسب استقبال السياح.

الشكل رقم (02-12): توزيع عدد الأسِرَة حسب تصنيف الفنادق في تونس للفترة 2016 –2021.

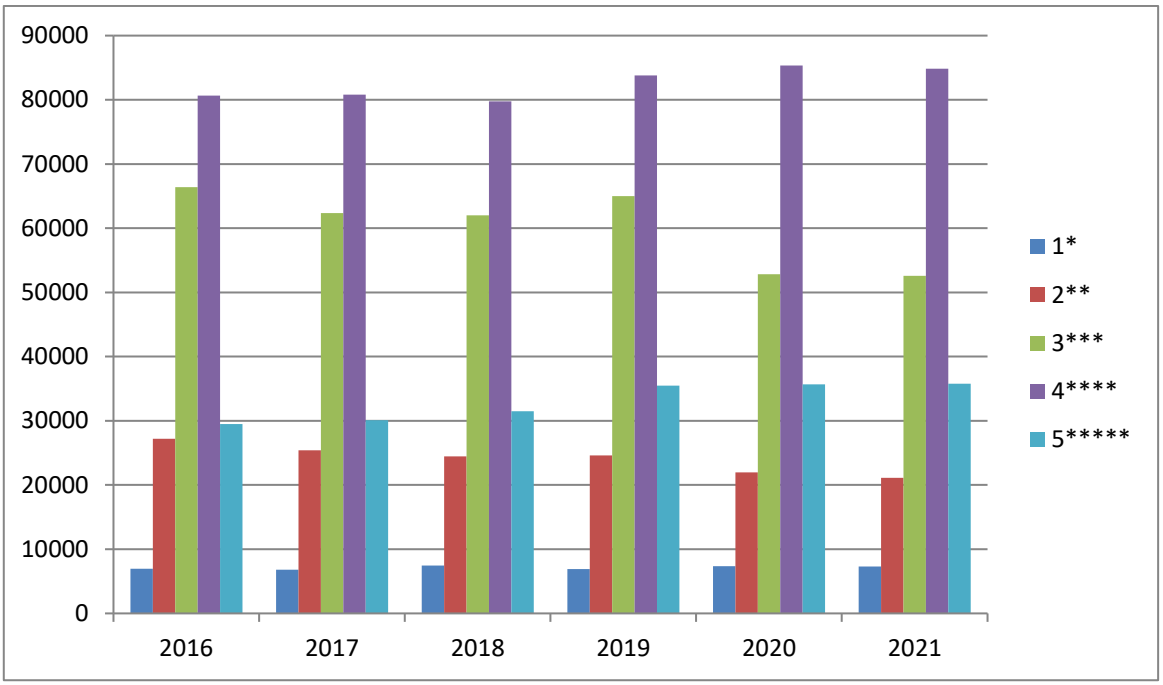

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول (02-12).

ثانيا: الخدمات المرتبطة بالسياحة

إن كل من خدمات الاتصال والمواصلات لها دور كبير في انتعاش السياحة وتحقيق التنمية، لأنها تعتبر شرايين السياحة ومكسب لجلب السواح، وتتمثل هذه الخدمات في:

1- المواصلات البرية:

تعتبر المواصلات شريان الحياة، لكونها تعبر عن تنقل المسافرين أو السواح من منطقة إلى أخرى، إلا أن تونس في مجال النقل لم ترق إلى ما هو مطلوب، بسبب نقص وسائل النقل، مما يؤثر على التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في السياحة، وقد بادرت الدولة التونسية باقتناء العديد من الطائرات وإنجاز الكثير

من مشاريع السكك الحديدية والكهربائية من أجل تحقيق رغبة السياح وجذبهم، خلال السنوات الماضية من 2014 إلى غاية 2019، كما تراجعت تونس في المجال البحري وذلك بسبب تراجع الأسطول الوطني البحري من 29 ناقلة سنة 2010 إلى 8 ناقلات سنة 2015، وقد بادرت السلطات التونسية إلى اقتناء 3 سفن وتطوير حوالي 40 خط، بسبب اشتداد التنافس على مستوى النقل البحري والبري، كما قامت باقتناء حوالي 5 طائرات للنقل الجوي وتحرير اتفاقية الأجواء مع الاتحاد الأوروبي.

2- الاتصالات:

لقد لعبت الاتصالات دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية وزيادة استقبال السياح من خلال الخدمات المقدمة لهم في مجال الاتصالات، حيث تقدم نسبة المساهمة في القيمة المضافة لقطاع الانتاج 7% ونسبة الاستثمار في القطاع 5% من جملة الاستثمارات لسنة 2014 بالإضافة إلى تغطية الواردات بواسطة الصادرات 125% وهذا كله بفضل السياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في الرقمنة من أجل جعل تونس وجهة تكنولوجية إقليمية ومنصة رقمية في المنطقة، وتحتل شبكة الهواتف النقال الرقمي الصدارة في الاتصالات، لما لها من أهمية، حيث بلغت عدد الإشراك أكثر من 15 مليون مشترك في سنة 2015 أي بنسبة 130% وتحظى تونس بشبكة دولية للأنترنت بقوة تدفق 180 جيغا بايت في الثانية سنة 2015 وهي في ارتفاع مستمر، كما لها تأثير إيجابي على مؤشرات الإنترنت.[1]

3- مقومات الفندقة:

تحضي تونس اهتماما كبيرا بالفندقة لأنها أول ما يجلب السائح، وتعتبر الفندقة في تونس من بين المؤشرات السياحية، لكونها تعتبر دخل للاقتصاد الوطني.

على الرغم من التحديات التي شهدتها تونس مثل نقص البنية التحتية والمرافق العامة، والإطارات المؤهلة والإنفاق العام والأمن السياحي، فإن تونس قادرة على توفير 288 ألف فرصة عمل وتستقطب 2 مليون سائح سنويًا، مما يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ويغطي جزءًا من العجز في الميزان

[1] وزارة السياحة التونسية، **"مخطط التنمية 2016- 2020"**، المحتوى القطاعي، المجلد الثالث، منظمة سوليدار تونس، ص133.

التجاري. فالسياحة الصحية والرياضية، مثل الغولف، تجذب أعدادًا كبيرة من السياح وتعتبر جزءًا مهمًا من العروض السياحية في البلاد.[1]

المطلب الثالث: مقارنة بين السياحة في الجزائر بالنسبة للسياحة في تونس

الكل يعلم أن السياحة في الجزائر تختلف عن السياحة في تونس وسوف نتطرق لهذه الاختلافات:

الفرع الأول: من حيث دخول وخروج السياح.

يتوافد إلى الجزائر وتونس الملايين من السياح من مختلف الجنسيات سنوياً، كما يغادرها أيضاً الملايين من السياح إلى وجهات سياحية أخرى، وهذا ما سيبينه الجدول:

أولا: دخول السياح الأجانب إلى تونس والجزائر

الجدول رقم (02-13): تطور عدد السياح الأجانب الداخلين إلى الجزائر وتونس (2017-2023).

السنوات	الأجانب الداخلين إلى تونس		الأجانب الدخلين إلى الجزائر	
	العدد	معدل النمو (%)	العدد	معدل النمو (%)
2017	5742700	26.88806	1708375	29.15699
2018	6921200	20.52171	2018753	18.16803
2019	9500000	37.25943	1933778	-4.20928
2020	1940000	-79.5789	509736	-73.6404
2021	2079680	217.2	66995	-86.8569
2022	6437000	209.5188	600000	795.5892
2023	8800000	36.70965	1600000	166.6667

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسياحة: **data.albankaldawli.org**

تاريخ الاطلاع: 01-05-2024 على الساعة: 10:20.

[1] بوحفص حاكمي، خديجة العارف، **"مرجع سبق ذكره"**، ص256.

من خلال الجدول رقم (02-13) وحسب الاحصائيات المقدمة نلاحظ أن معدل نمو عدد الداخلين الأجانب إلى الجزائر أكثر من معدل دخولهم إلى تونس سنة 2017، حيث بلغ المعدل (29.15%) في الجزائر بينما في تونس (26.86%) وهذا راجع إلى أن تونس آن ذاك تعرضت لاعتداءات على متحف باردو مما أدى إلى نقص دخول الأجانب إليها، بينما في الجزائر كان مرتفعا بسبب الأمن والاستقرار والتظاهرات الثقافية التي أقيمت في تلك الفترة في كل من قسنطينة والجنوب الجزائري (هقار والتاسيلي) بينما سنة 2018 قد شهدت كل من الجزائر وتونس نقص في دخول الأجانب حيث بلغ المعدل 20.52% بتونس و18.16% بالجزائر، سبب نقص دخول الأجانب إلى البلدين بسبب الربيع العربي الذي شهدته تونس وبعض الدول العربية مما أدى إلى تغيير نظام الحكم في تونس بينما في الجزائر يرجع النقص إلى الاهمال الجانب السياحي وضعف المنشآت الفندقية وغلاء تكلفة السياحة بينما سنة 2019 انتعشت السياحة في تونس أكثر من عشر سنوات مضت حيث بلغ معدل نمو دخول الأجانب إلى تونس 97.95% وهذه نسبة لم تشهدها توني من قبل ويعود السبب إلى الاستقرار السياسي، الاهتمام بالسياحة، تخفيف تكاليف السياحة وجودة الخدمات المقدمة، في الحين نرى أن الجزائر بلغ معدل دخول الأجانب -4.20% وهو معدل ضعيف جدا لم تشهده الجزائر من قبل، والسبب الرئيسي هو الحراك الشعبي سنة 2019، ومنع الدول الأجنبية من الدخول إلى الجزائر، وفي سنة 2020-2021 شهد العالم جائحة كورونا (كوفيد-19) الذي أدى إلى ضعف السياحة ومنه نقص دخول السياحة وتم غلق الحدود في الجزائر ، كان معدل دخول الأجانب على التوالي -73.64% و -86.85% بينما في تونس رغم الجائحة إلا أن تم دخول الأجانب بمعدل 7.20 في سنة 2021 وذلك لفتح الحدود أمام الأجانب، ومع مطلع 2022 والخروج من جائحة كرونا ارتفع معدل دخول الأجانب إلى الجزائر سنتي 2022-2023 على التوال 795.58% و209.52% وهذا الارتفاع راجع إلى تنظيم شال 2022 وألعاب البحر الأبيض المتوسط تغيير نظام الحكم الذي أدى إلى الانفتاح على السياحة العالمية، إقامة مشاريع فندقية بواصفات دولية خصوصا سنة 2022 التي شهدت على معدل دخول الأجانب بينما في المقابل نرى تونس سنة 2022 كان دخول الأجانب 209.51% أكثرهم من الجزائر والمغرب دخولا ويعود النقص في هذا الأزمات الاقتصادية التي شهدتها تونس، بينما في سنة 2023 كان دخول الأجانب 36.71% ويعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع المعدل تغيير وجهة السياح إلى بلدان أخرى وهذا ما يبينه التمثيل البياني:

الشكل رقم (02-13): تطور عدد السياح الأجانب الداخلين إلى الجزائر وتونس 2017-2023.

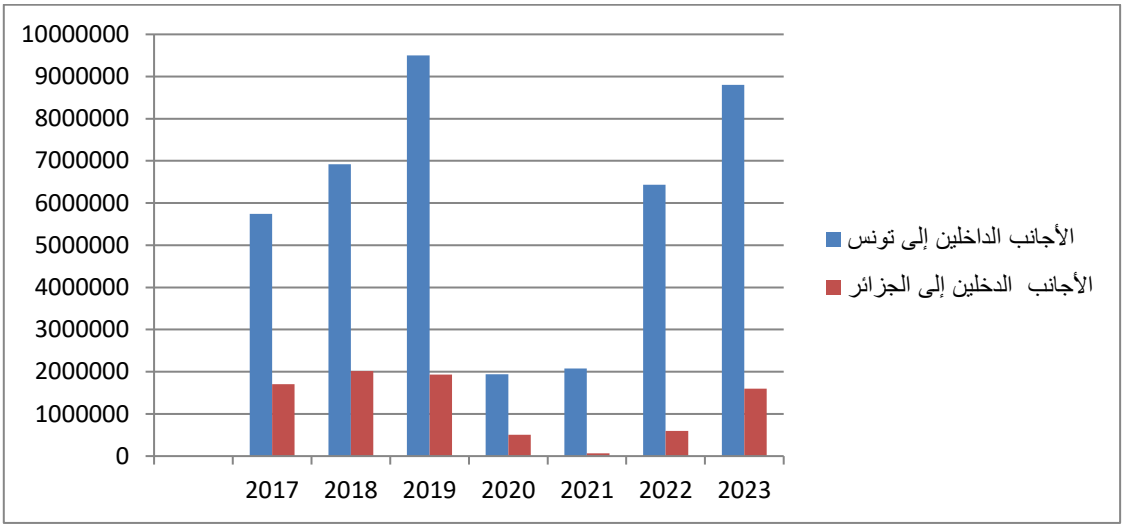

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول (02-13).

ثانيا: دخول السياح المقيمين بالخارج إلى الجزائر وتونس

الجدول رقم (02-14): تطور نسبة دخول السياح المقيمين بالخارج (2017-2023).

السنوات	دخول التونسيين المقيمين بالخارج		دخول الجزائريين المقيمين بالخارج	
	العدد	النمو (%)	العدد	النمو(%)
2017	3402600	16.37	742410	3.58
2018	3743000	10	638360	-14.02
2019	242050	-93.53	437278	-31.5
2020	261140	7.89	81295	-81.41
2021	216057	-17.26	58243	-28.36
2022	294300	36.21	637640	994.79
2023	133760	-54.55	758422	18.94

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقرير المعهد الوطني للإحصاء لتونس: **www.ins.tn**

ووزارة السياحة الصناعات التقليدية للجزائر: **www.mta.gov.dz**

تاريخ الاطلاع: 01-05-2024 على الساعة: 10:30.

من خلال الجدول رقم (02-13) الذي يمثل معدل دخول السياح المقيمين بالخارج إلى الجزائر وتونس نلاحظ أن معدل السياح الوافدين شهد تناقص حيث في 2017 كان معدل النمو (3.58%) في حين في 2018-2019 كان بالسالب 14.02%- و31.50-% في الحين كانت تونس تحضر بوفود إذ بلغ معدل نمو عدد الأجانب المقيمين بالخارج 16.37% وفي 2018 بلغ 10% وفي سنة 2019 بلغ %، فعند المقارنة بين عدد الأجانب المقيمين بالخارج للجزائر وتونس نلاحظ أن تونس حققت إنجاز من خلال معدلات النمو، في حين الجزائر حققت معدلات سلبية في دخول الأجانب المقيمين بالخارج وهذا يعكس ضعف السياحة في الجزائر وعدم رغبة الأجانب المقيمين في الخارج بالعودة إلى بلدهم واختيار وجهات أخرى كتونس.

بعد جائحة كرونا انتعشت السياحة في كلا البلدين أدت إلى دخول عدد هائل من السياح المقيمين في الخارج إلى البلدين خاصة الجزائر ولعبت اصلاحات رئيس الجمهورية في مجال السياحة كالتأشيرة الإلكترونية، إعادة هيكلة الفنادق وبناءها بمقاييس دولية، بالإضافة إلى رفع القيود على السياح وتوفير العمل لهم، ومنح الدعم للمستثمرين الخواص من أجل النهوض بالسياحة وتوفير ما يجذب السائح، وأيضا تونس زادت من الإصلاحات في القطاع السياحة وفتح الأبواب للسياح وخاصة الجزائريين منهم.

الشكل رقم (02-14): تطور نسبة دخول السياح المقيمين بالخارج إلى الجزائر وتونس(2017-2023).

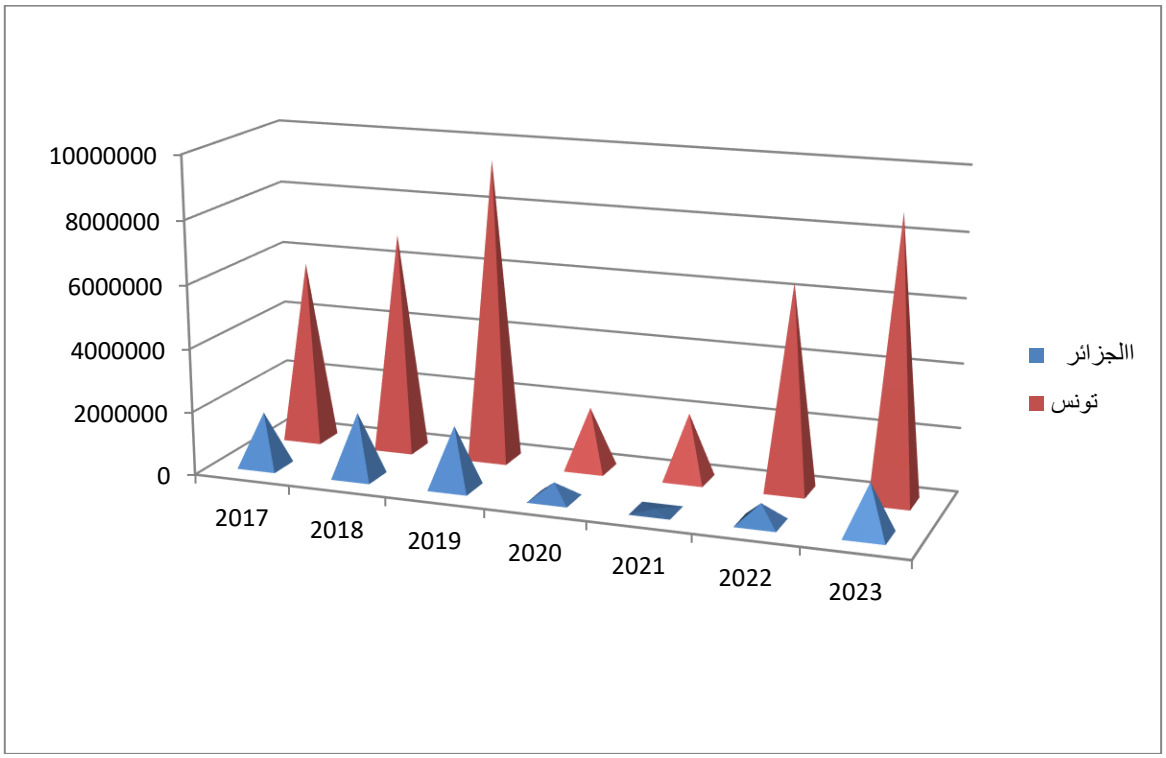

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-14).

ثالثا: خروج السياح من الجزائر وتونس إلى الخارج

الجدول رقم (02-15): تطور معدل خروج السياح من الجزائر وتونس (2017- 2023).

السنوات	خروج التونسيين		خروج الجزائريين	
	العدد	النمو	العدد	النمو
2017	3607600	15.2	5058404	11.68
2018	3994300	10.72	5609947	10.9
2019	200140	-94.99	5731814	2.17
2020	447300	123.49	1385601	-75.83
2021	196500	-56.07	344162	-75.16
2022	118400	-39.75	643985	87.12
2023	480600	305.91	724735	12.54

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقرير المعهد الوطني للإحصاء التونسي: **www.ins.tn**

ووزارة السياحة والصناعات التقليدية للجزائر: **www.mta.gov.dz**

تاريخ الاطلاع: 01-05-2024 على الساعة: 15:10.

نلاحظ من الجدول رقم (02-15) لمعدل نمو عدد المسافرين خارج البلد والمقيمين في الخارج سنة 2017 كان معدل النمو في الجزائر 11% وفي سنة 2019 (12.31%) وهو في حالة تزايد مما يعكس أن عدد المغادرين إلى الخارج أكثر من عدد القادمين من الخارج إلى الجزائر، حيث أن الكثير من الجزائريين يفضلون وجهات أخرى بسبب ضعف المنتوج السياحي في الجزائر التكاليف المبالغ فيها للسياحة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب وتركيا، مع نقص العمل وضعف مستوى الخدمات السياحة ناهينا عن رداءة هياكل الفندقة والإيواء مقارنة بتونس حيث توفر الأمن والرفاهية اللازمين وعرض المنتوج السياحي ذو الجودة الجيد كهياكل الإقامة الفخمة، حتى بعد جائحة كورونا لاحظنا اعتناءها بالمنتوج السياحي ومنح الامتيازات للمستثمرين الخواص من أجل العودة إلى المستوى المطلوب ومنافسة الدول الأخرى.

الشكل رقم (02-15): يمثل معدل دخول السياح المقيمين بالخارج(2017-2023).

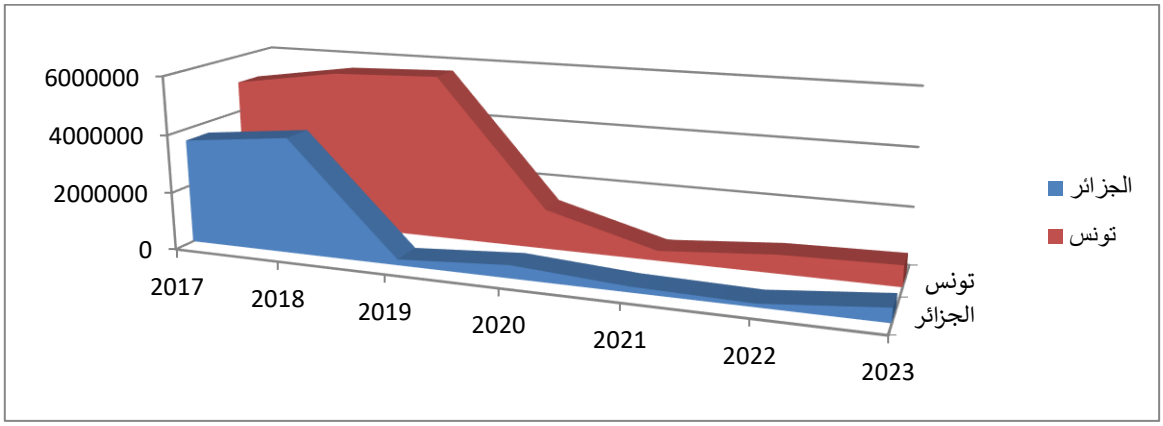

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-15).

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتونس

أ. من حيث الناتج المحلي:

ويقصد به المساهمة الكلية الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس، وهذا ما يبينه الجدول:

الجدول رقم (02-16): نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس والجزائر (2017-2023) (%).

السنوات	المساهمة الكلية للناتج المحلي الإجمالي (%)	
	الجزائر	تونس
2017	5.72	7.2
2018	5.5	8
2019	5.5	8.2
2020	3.2	8
2021	3.2	4.2
2022	6.51	2.4
2023	15.6	1.4

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة: **WTTC.ORG**

والمعهد الوطني للإحصاء بتونس: ،

تاريخ الاطلاع: 01-05-2024 على الساعة: 18:20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-16) أن المساهمة الكلية للناتج المحلي الإجمالي الخاصة بتونس والجزائر أن نسبة مساهمة الناتج المحلي لتونس أكثر من المساهمة الكلية للناتج المحلي للجزائر أكبر من المساهمة الكلية للجزائر من 2017 إلى غاية 2019 وذلك لاعتماد تونس على السياحة في الناتج المحلي واعتبارها مورد اقتصادي هام بينما الجزائر لم تعطي اهتمام للسياحة في الناتج المحلي لكونها تعتمد على المحروقات كمورد اقتصادي، كما نلاحظ أن نسبة المساهمة في السنوات 2017-2019 كانت تتراوح ما بين 5.50% إلى 5.72% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمقومات الجزائر السياحية بينما تراوحت في تونس في نفس الفترة من 7.20% إلى 8.20% رغم سغر مساحة تونس وقلة عدد سكانها بينما في سنتي 2020-2021 مع ظهور جائحة كورونا كوفيد-19 ظلت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة ولم تتعدى 3.20% بسبب تفشي الوباء وغلق منافذ دخول السياح وخروج، بينما كانت مساهمة الكلية للناتج المحلي لتونس خلال نفس السنة 8% رغم الجائحة سمحت تونس بدخول السياح ولم تغلق منافذها، في سنة 2022 قلت المساهمة حيث بلغت 4.2% وذلك لتفشي الوباء ومع مطلع سنة 2022-2023 انتعشت السياحة في الجزائر فكانت النسبة ما بين 6.51% و15.6% وذلك لإعطاء السياحة اهتمام من قبل سلطات الدولة واحتضان الجزائر عدة تظاهرات ثقافية ورياضية ودخول رجال الأعمال للاستثمار ناهيك عن الاصلاحات التي حدثت في الجزائر لتغيير نظام الحكم ومحاولة منح الدعم الكامل من أجل النهوض بالسياحة مع رقمنتها واعتبارها أحد الموارد البديلة للنفط، بينما في تونس قلت المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت 1.40% إلى 2.40% وذلك راجع إلى الأزمات الاقتصادية التي عاشتها تونس وذلك بسبب دخول تونس في أزمة اقتصادية المتمثلة في المديونية وموجة الجفاف التي ضربت البلاد، واعتمادها على السياحة الشاطئية.

الشكل رقم (02-16): يمثل نسبة المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس والجزائر (2017-2019)(%).

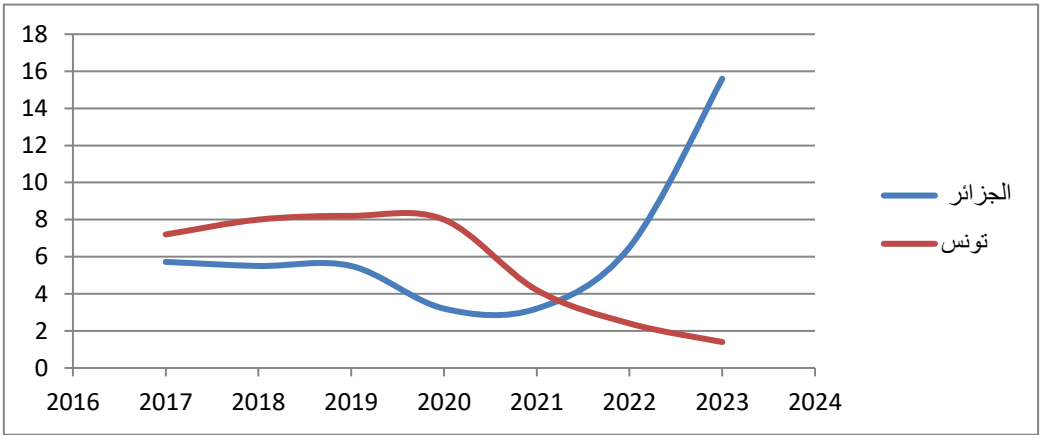

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-16).

ب. من حيث العمالة:

وتتمثل في مساهمة السياحة في توفير فرص العمل في كل من الجزائر وتونس.

الجدول رقم (02-17): تطور مساهمة السياحة في العمالة لكل من تونس والجزائر (2017- 2023).

السنوات	الجزائر(ألف عامل)	تونس
2017	620	130000
2018	640	137000
2019	642	155000
2020	301	10481.6
2021	333	13700.5
2022	612	11745.3
2023	641	13690.5

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقرير المعهد الوطني للإحصاء التونسي: **www.ins.tn**

ووزارة السياحة والصناعات التقليدية للجزائر: **www.mta.gov.dz**

من خلال الجدول رقم (02-17) الخاص بالعمالة بالجزائر وتونس نلاحظ أن عدد العمال في الجزائر يفوق عدد العمال في تونس وهذا راجع إلى:

- عدد سكان الجزائر يفوق عدد سكان تونس عدة أضعاف.
- مساحة الجزائر تفوق مساحة تونس.

إلا أن تونس أفضل من الجزائر في حجم التوظيف وفي نوعية الخدمات المقدمة لكونهم يقدمون خدمات نفعية للسياحة بنتائج إيجابية تزيد من تحصيل العملة الصعبة، بينما حجم التوظيف في الجزائر استهلاكي أي لا يقدم إضافة تساعد السائح على الراحة وهذا خلال السنوات 2017 إلى 2019 رغم أنه كان عدد العمال في السياحة يتراوح ما بين 620 إلى 640 ألف عامل في الحين تونس خلال نفس السنوات كان يتراوح ما بين 130 إلى 155 ألف عامل وخلال سنتي 2020-2021 ومع وجود جائحة كورونا قل عدد العمال في الجزائر حيث تراوح ما بين 300 إلى 330 ألف عامل، والسبب هو وجود عمال موسميين وفي الجائحة تم التخلي عن السياحة الموسمية كسياحة الشواطئ، السياحة الجبلية والسياحة في المناطق الصحراوية، مما أدى إلى ضعف في العمالة، في الحين تونس خلال الجائحة تراجعت فيها العمالة أيضا إلا أنه خلال سنة 2021 كانت العمالة و التوظيف أفضل من سنة 2020 حيث بلغت 13700.5 بينما في سنة 2020 كانت 10481.6 والسبب الرئيسي لهذا كون تونس فتحت السياحة الموسمية في هذه

السنة، مما أدى إلى دخول سياح أجانب من مختلف الجنسيات كروسيا، كندا، وبولونيا، وبعد الجائحة لاحظنا أن الجزائر عرفت تزايد في العمالة بينما تونس عرفت تراجع في العمالة، إذ بلغت سنة 2022-2023 على التوالي (641000 عامل) في الحين تونس عرفت تراجع في العمالة حيث كانت في هذه الفترة 11745.3 و13690.5 على التوالي، وسبب هذا التراجع هو أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وطبيعية، والتي تمثلت في المديونية الفقر تغيير نظام الحكم التي أصابتها مؤخرا إضافة إلى ارتكاز السياحة في بعض المدن فقط بينما في الجزائر كان سبب التزايد في العمالة هو الدعم المقدم للسياحة، الشراكة بين القطاع العام والخاص تنوع الأماكن السياحية، زيادة المنشئات السياحية، نظام الحكم الجديد بعد الحراك الذي دعا إلى رقمنة جميع القطاعات بما فيها قطاع السياحة، إضافة إلى إعفاء قطاع السياحة من الضريبة إلى غاية سنة 2024.

الشكل رقم (02-17): تطور مساهمة السياحة في العمالة لكل من تونس والجزائر (2017- 2023).

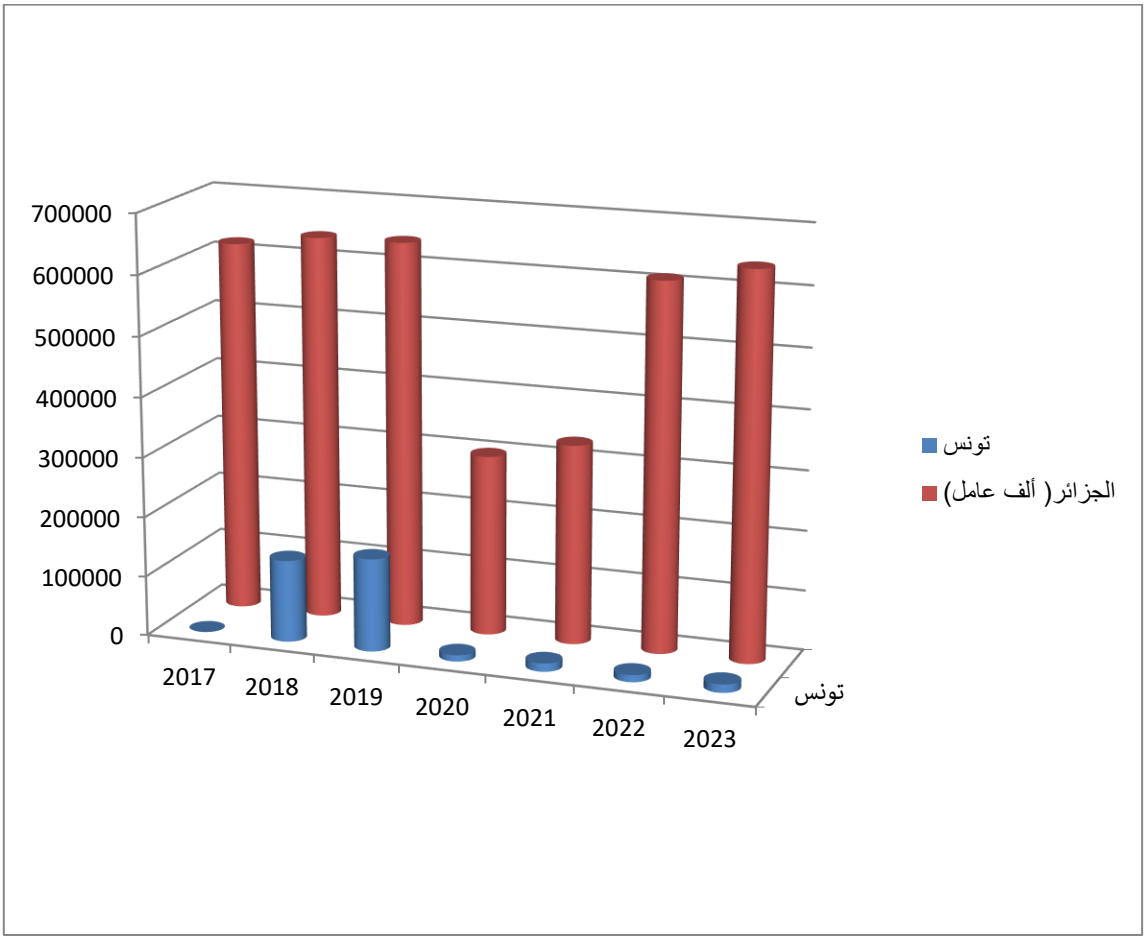

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-17).

ج. من حيث ميزان المدفوعات:

ويتمثل في مساهمة السياحة في رصيد ميزان المدفوعات للسياحة وهذا ما يبينه الجدول:

الجدول رقم (02-18): الميزان السياحي الجزائري والتونسي خلال الفترة (2013-2023).

السنوات	رصيد الجزائر(مليون دينار)	رصيد تونس (ألف دينار)
2017	−439.5	−15595
2018	−325	−19022.9
2019	−335	−19436.2
2020	−189.7	−12830.3
2021	−189	−16210.7
2022	−20.7	−25231.4
2023	−153.3	−10795.7

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع وزارة للسياحة والصناعة التقليدية للجزائر:
www.mta.gov.dz
والمعهد الوطني للإحصاء التونسي: **www.ins.tn**
تاريخ الاطلاع: 07-05-2024 على الساعة: 10:00.

من خلال الجدول رقم (02-18) الخاص برصيد ميزان المدفوعات لكل من الجزائر وتونس أن رصيد الجزائر دائما يحقق حالة عجز وذلك لعدم القدرة على جلب السياح الأجانب وبالتالي عدم تحصيل العملة الصعبة حيث أن نسبة مساهمة ميزان المدفوعات للجزائر كان سنة 2017 (−430.5) أدنى نسبة حققها إلى غاية انتشار كوفيد−19 سنة 2021 حيث حقق −187.4 بالمقابل حققت تونس خلال سنة 2017

(15595-) وذلك بسبب القدرة التي تتميز بها في جلب السياح وتوفير المرافق الضرورية لهم وبالتالي تحصيل العملة الصعبة ولكن مع انتشار وباء كورونا كان رصيد المزان التجاري في تونس 2021-2020

(−12830.3)(−16210.7) على التوالي فرغم الجائح حققت تحسن مقارنة بنظيرتها الجزائر، وخلال سنتي 2022−2023 كان هناك عجز في ميزان المدفوعات لتونس حيث كان في 2022 (−25321.4) وفي 2023(−27171.5) بسبب التضخم الاقتصادي الذي عاشته تونس وأزمة الجفاف التي ضربت تونس والمديونية والتغيير في نظام الحكم، أما الجزائر خلال سنتي 2022−2023 قد حقق ميزان المدفوعات نتائج إيجابية خارج المحروقات وكان للسياحة رصيد من هذا بسبب السياسة الرشيدة للدولة

وإعطاء مكانة للسياحة من خلال مخططات تنموية، حيث كانت نسبة الرصيد سنة 2022 (-20.7) ويعود ذلك إلى تنظيم الجزائر شال 2022 والقمة العربية وبعض التظاهرات وزيارة رجال الأعمال مما أدى إلى زيادة في الإرادات الذي به تحسن ميزان المدفوعات وسنة 2023 كانت قيمة ميزان المدفوع(-153.3) وذلك بسبب السياسة المنتهجة من طرف الدولة مما أدى إلى تحسين الميزان السياحي خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة ما عدى سنة 2022 التي عرفت موجة سياحية.

الشكل رقم (02-18): الميزان السياحي الجزائري والتونسي خلال الفترة (2013-2023) (مليون دينار).

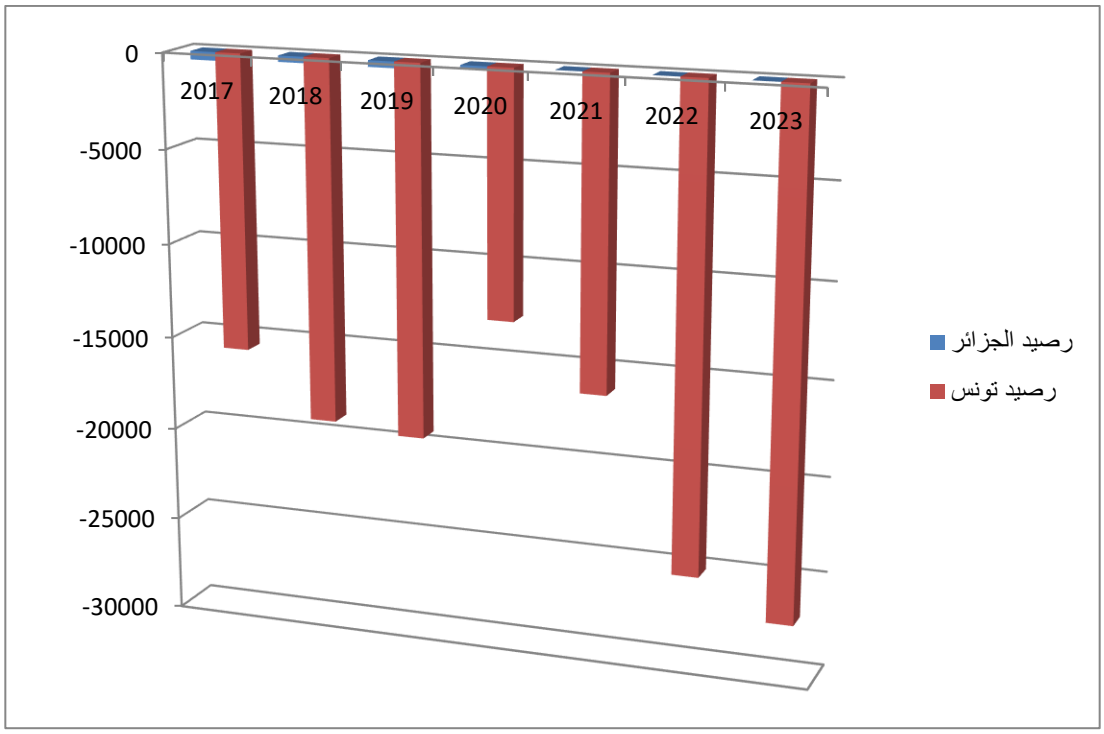

المصدر: من اعداد الطالبين مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-18).

الفرع الثالث: مؤشرات تنافسية لقطاع السياحة والسفر في تونس والجزائر

تتمثل هذه المؤشرات في ما يلي:

أولا: مؤشرات البنية التمكينية

وتشمل هذه المؤشرات ترتيب كل من الجزائر وتونس حسب البنية التمكينية خلال الفترة 2015-2019.

الجدول رقم (02-19): ترتيب مؤشرات البنية التمكينية في الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).

الترتيب	2015		2017		2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
بيئة العمل	121	71	110	66	118	68
الأمن والسلامة	95	98	81	102	53	90
الصحة والنظافة	84	76	89	75	76	80
الموارد البشرية وسوق العمل	109	87	112	113	102	101
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	105	76	96	73	89	80

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي **WORLD ECONOMIC FORUM**

تاريخ الاطلاع: 05-05-2024 على الساعة: 9:50

من خلال الجدول رقم (02-19) نلاحظ أن البنية التمكينية لكل من الجزائر وتونس خلال الفترة 2015-2019 متباينة، حيث كان ترتيب المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال للجزائر سنة 2015 المرتبة 121 وفي سنة 2017 المرتبة 110 وفي سنة 2019 احتلت المرتبة 118 بينما في تونس سنة 2015 كانت في المرتبة 71 وفي سنة 2017 المرتبة 66 بينما 2019 احتلت المرتبة 68، من خلال هذا الترتيب نلاحظ أن الجزائر احتلت مراكز متدنية بينما تونس في مراتب جد جيد.

أما المؤشر الفرعي للأمن والسلامة فقد احتلت الجزائر مرتبة متقدمة على تونس حيث أن تونس عانت من مشاكل سياسية أثرت على استقرارها، حيث كان ترتيبها في 2015-2017-2019 على التوالي 98 ثم 102 ثم 90 بينما الجزائر كان ترتيبها 95 ثم 81 ثم 53.

بينما في مؤشر الصحة والنظافة فقد احتلت المرتبة 84 في 2015 و89 في 2017 و76 في 2019 حيث حققت الجزائر تقدما على جارتها تونس في هذا المؤشر مما يعكس تدني مستوى الخدمات الصحية في تونس المتعلقة بالنظافة، أما من ناحية المؤشر الخاص بالموارد البشرية وسوق العمل نلاحظ تفوق تونس على الجزائر سنة 2015 حيث احتلت الجزائر المرتبة 109 بينما تونس احتلت 87، وخلال الفترة 2017-

2019 كانت متقاربة نسبيا وفي مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد كانت مراتب كل من الجزائر وتونس متفاوتة احيانا ومتقاربة أحيانا أخرى.

حيث نلاحظ تحسن ترتيب الجزائر بعد ما كان 105 في سنة 2015 صار في المرتبة 89 في 2019.

ثانيا: مؤشرات البينة التحتية

الجدول رقم (02-20): ترتيب مؤشرات البنية التحتية في البلدان الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).

الترتيب	2015		2017		2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
البنية التحتية للنقل الجوي	113	77	100	85	99	82
البتية التحتية للنقل البري والبحري	121	94	105	95	90	99
البنية التحتية للخدمات السياحية	138	61	131	69	136	68

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي: **WORLD ECONOMIC FORUM**

تاريخ الاطلاع: 05-05-2024 على الساعة: 11:00.

من خلال الجدول رقم (02-20) نلاحظ أن ترتيب الجزائر ضمن البنية التحتية للنقل الجوي سنة 2015 كان 113 وهي مرتبة جد متدنية بينما تونس احتلت المرتبة 77 ما يعكس تفوق تونس على الجزائر في البنية التحتية للنقل وهذا ما لاحظناه في الفترات 2017 و2019، بينما مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري نرى تونس أيضا لها مرتبة أفضل من الجزائر مما يعكس ضعف البنية التحتية للنقل البري والبحري للجزائر، أما فيما يخص البنية التحتية للخدمات السياحية تأخر وضعف كبير في هذا المؤشر حيث كان ترتيب الجزائر 138 في الحين كان ترتيب تونس 61 سنة 2015، وفي سنة 2017-2019 كان ترتيب الجزائر 121-138 على التوالي في الحين كان ترتيب تونس 94 و61 على التوالي.

ثالثا: من حيث مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية في الجزائر وتونس

الجدول رقم (02-21): ترتيب مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية في البلدان الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).

الترتيب	2015		2017		2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
الموارد الطبيعية	127	105	124	94	126	90
الموارد الثقافية وسفر الأعمال	50	70	53	83	51	90

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي: **WORLD ECONOMIC FORUM**

تاريخ الاطلاع: 05-05-2024 على الساعة: 11:50

من خلال الجدول رقم (02-21) نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 127 في ما يخص مؤشر الموارد الطبيعية خلال سنة 2015، بينما تونس احتلت المرتبة 105 من نفس السنة ومن نفس المؤشر، بينما في الفترة 2017-2019 بقي ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الموارد الطبيعية نفسه تقريبا، بينما في مؤشر الموارد الثقافية وسفر الأعمال نرى تقدم الجزائر على تونس في الترتيب، حيث كانت الجزائر في المرتبة 50 سنة 2015 وكانت تونس في المرتبة 70، وفي الفترة 2017-2019 كانت الجزائر أفضل من تونس حيث احتلت المرتبة 53 سنة 2017 و51 سنة 2019، أما تونس كانت في المرتبة 83 ثم 90 على التوالي.

رابعا: من حيث المؤشر الكلي للتنافسية في قطاع السياحة والسفر للجزائر وتونس.

الجدول رقم (02-22): المؤشر الكلي التنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).

السنوات	الجزائر	تونس
2015	123	79
2017	118	87
2019	116	85

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي: **WORLD ECONOMIC FORUM**

تاريخ الاطلاع: 06-05-2024 على الساعة: 9:30.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤشر الكلي للتنافسية في قطاع السياحة والسفر في هذه السنوات أن تونس ضلت محتلة المراتب 79 ثم 87 ثم 85 في السنوات 2015-2017-2019 على الترتيب، وهي

مراتب أفضل من الجزائر لكون تونس تعتمد على السياحة وتجعلها من أولوياته، في حين الجزائر لازالت مهملة لهذا القطاع فقد احتلت المرتبة 123 سنة 2015 و118 سنة 2017 و116 سنة 2019.

الشكل رقم (02-19): المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر وتونس خلال الفترة (2015-2019).

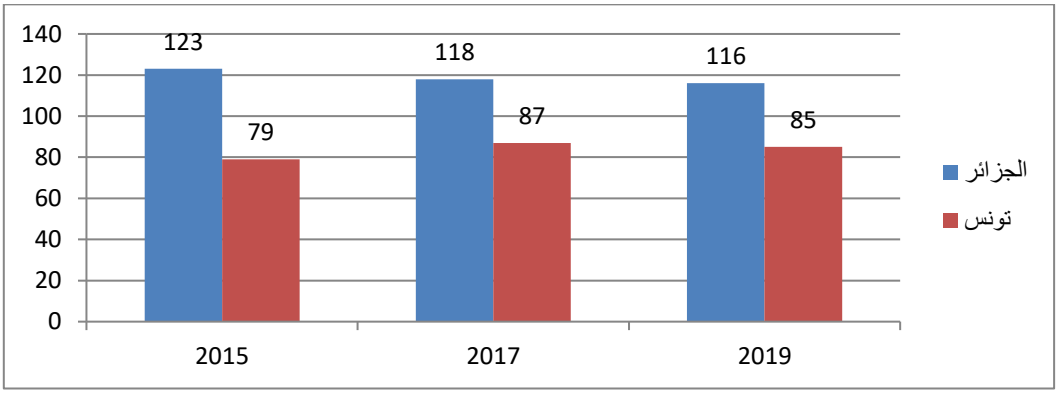

المصدر: مخرجات برنامج أيكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-22).

المطلب الرابع: معيقات و مشاكل السياحة في الجزائر وتونس والحلول المقترحة

إن للسياحة في تونس والجزائر معيقات ومشاكل تجعلها تتراجع إلى الخلف، فلا بد من معرفة هذه المعيقات وكيفية حلها، وهذا ما نتناوله في هذا المطلب عبر النقاط التالية:

الفرع الأول: معيقات السياحة في الجزائر

بالرغم من المقومات السياحة التي تمتلكها الجزائر من مساحة وتنوع في المناخ ومن مقومات تاريخية ثقافية ومادية إلا أن قطاع السياحة له معيقات تتمثل فيما يلي:

1- النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة، إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقا أساسيا في تقدمه.
2- ارتفاع تكاليف الاستثمار ونقص الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين، بسبب صعوبة الحصول على القروض البنكية الراجع إلى ارتفاع نسب الفائدة الذي يعتبر مثبطا للمشاريع الاستثمارية.
3- صعوبة وتعقد الإجراءات الإدارية التي يصطدم بها كل من يريد ان يحصل على ترخيص للاستثمار في هذا القطاع.
4- عدم تحسين البنية التحتية الأساسية، كون قطاع السياحة يعتبر قطاعا أفقيا يحتاج إلى تداخل مختلف القطاعات، خاصة قطاع الأشغال العمومية المسؤول عن تحسين البنية التحتية، ولهذا فالأولوية يجب ان تمنح لتوفير وتأهيل الهياكل قبل الحديث عن الخدمات الأساسية من تكوين وإعلام واتصال وغيرها.

5- غياب خطة سياحية مرجعية، أي عند التخطيط لإنشاء منطقة سياحية ما، دون ارفاقه بخطة متكاملة بكامل المنطقة هذا يعيق ويؤخر الاستثمار، فعدم وضوح الرؤية فيما يخص مصير الأرض المجاورة لمشروع الاستثمار السياحي، يؤدي إلى تردد المستثمر في انجاز أي مشروع.[1]

6- غياب المراكز والمرافق التعليمية والتدريبية لتأهيل اليد العاملة المتخصصة في السياحة.

7- المنافسة الشديدة من البلدان المجاورة مثل تونس ، المغرب ، اسبانيا، لاستقطاب اكبر عدد من السياح الى بلدانهم من خلال توفير جملة من الأنشطة السياحية التي تلبي حاجيات السائح المختلفة ، فغياب مثل هذه المنافسة لدى الطرف الجزائري اعاق نمو وتطور القطاع السياحي في الجزائر.[2]

8- نقص الأيادي العاملة المتخصصة في السياحة: تعني عدم وجود أيدي متخصصة في الخدمات السياحية.

9- عدم إعطاء مكانة للقطاع السياحي ضمن المخططات التنموية والاعتماد على المحروقات في التنمية.

10- ضعف الثقافة السياحية تغير الوجهة السياحية وتدهور نوعية المنتوجات.

11- ضعف السياحة المحلية وعراقيل الصناعة التقليدية.

12- هروب السياح المحليين بسبب ارتفاع تكلفة السياحة.

13- انعدام الأمن أدى إلى نقص السياحة.[3]

14- تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على السياحة الذي كبدها خسائر ضخمة.[4]

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لحل مشاكل السياحة في الجزائر

1- تشجيع الاستثمار الخاص من خلال اشراكه في المجال السياحي وتقديم الدعم الكامل له من قروض بنكية.

2- بناء فنادق للإيواء ذات مواصفات دولية من أجل استقطاب السياح وتوفير الراحة التي تخدمهم.

---

[1] منصوري زين، **"واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، عدد 02، 01 ماي 2005، ص132.

[2] قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، **"السياحة في الجزائر واقع وآفاق"** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، مع الإشارة إلى حالة ولاية البليدة ، العدد 02، 01 ديسمبر 2012، ص 178.

[3] عوينان عبد القادر، **" معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي امحند اولحاج - البويرة، المجلد 03- العدد: 04، جوان 2018، ص188.

[4] روشو عبد القادر، **"الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030"**، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد: 12، العدد 03، ص167.

3- فتح الاستثمار السياحي للأجانب لكونهم يملكون رؤوس الأموال وتكوين وخبرة في مجال السياحة.

4- إعفاء المستثمر الأجنبي من الضرائب وذلك عبر تطبيق النسب المخفضة على الحقوق الجمركية وكذا الإعفاء من الضريبة للقيمة المضافة.

5- تطوير السياحة من خلال مخططات التنمية مثل مخطط آفاق 2025-2030، والذي يهدف إلى تحسين جودة السياحة والزيادة في الاستثمار السياحي من أجل تحقيق إقبال كبير من السياح وجعلها كبديل للمحروقات.[1]

6- الاستثمار في مجال السياحة في كل الولايات خصوصا التي تتوفر على مقومات سياحية.

7- إنشاء مراكز ومعاهد تهتم بتكوين العنصر البشري في مجال السياحة.

8- رقمنة السياحة وإشراك جميع القطاعات للنهوض بالسياحة.

9- التسريع في إنجاز المشاريع والهياكل المعلقة كالفنادق والترميمات لبعض المتاحف والقصور والأحياء كحي القصبة، حي بني مزاب.

10- توفير الأمن من أجل سلامة السياح.

الفرع الثالث: معيقات السياحة في تونس

1. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياحة الذي كبدها خسائر ضخمة.
2. عدم الاستقرار السياسي والأمني وذلك من خلال الاضطرابات السياسية والأمنية التي عاشتها تونس كالإرهاب على مدينة سوسا، متحف باردو، الربيع العربي وإسقاط نظام الحكم السابق.
3. نقص في الترويج والتسويق حيث شهد القطاع السياحي في تونس نقص في الترويج والتسويق وغياب الإعلام وحملات تحسيس.
4. نقص في البينية التحتية والخدمات السياحية خصوصا في مجال النقل مع قدم بعض الفنادق التي لها دور في جذب السياح.

[1] الحاج حاجي، محمد بو بكر، **" الاستثمار السياحي في ظل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030"**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية، المركز الجمعي نور بشير البيض-الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023، ص109.

5. عدم التنوع في المنتوجات السياحية في تونس فهي تخلو من السياحة الثقافية، السياحة البيئية والسياحة الرياضية.
6. انعدام التوافق بين القطاع السياحي المتمثل في الحكومة والقطاع الخاص المتمثل في المستثمر.

الفرع الرابع: الحلول المقترحة لحل مشاكل السياحة في تونس.

1- يجب على المستثمرين في مجال السياحة أو أصحاب الفنادق تعزيز منتوجاتهم وخدماتهم وذلك من خلال حملات توعوية وإعلامية عبر وسائل الإعلام خاصة الرقمية منها كمواقع التواصل الاجتماعي، مواقع إلكترونية، الإشهار أو قنوات تلفزيونية، من أجل جلب المزيد من الزوار.
2- تحسين البنية التحتية والخدماتية وذلك من خلال تكوين بنية تحتية من فنادق ومنتجعات على مستوى عالي ويتوافق مع المواصفات الدولية.
3- تحقيق تعاون بين القطاع العام والخاص.
4- إعطاء رؤية استراتيجية مستقبلية تظهر في التنوع والابتكار تجذب السواح الجدد وتحقق رضى العملاء الحاليين.
5- تعزيز الأمن من خلال إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالسياحة.
6- زيادة الاستثمار في مناطق ذات مقومات سياحية وعدم الاعتماد على كبريات المدن فقط كالعاصمة، سوسا وجربة...وغيرها.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التي لعبتها السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل للحد من ظاهرة البطالة، ورفع الناتج المحلي للدولة من خلال تحصيل العملة الصعبة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمار واتباع منهجية التخطيط وفق آفاق 2030.

كما استظهرنا نتائج المقارنة بين السياحة في الجزائر وتونس من حيث مقومات كل دولة وما تسخر به من امكانيات مادية، بشرية، طبيعية وحتى الثقافية والتاريخية لكونها لها علاقة بجل المجالات والقطاعات كالصناعة، الفلاحة، النقل والخدمات...إلخ، من خلال المقارنة بين السياحة في الجزائر وتونس من حيث دخول وخروج السياح الأجانب والمقيمين بالخارج، إضافة إلى المؤشرات التنافسية لكلتا الدولتين، كما استعرضنا أيضا الفرق بين المساهمة الناتج المحلي والعمالة وميزان المدفوعات للسياحة للجزائر وتونس دون أن ننسى الحديث على مشاكل ومعوقات السياحة وإيجاد حلول ممكنة للنهوض بالسياحة تتضمن المبادلة في الأفكار وإقامة شراكات تعطي مكانة للسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خـــــــــــــاتمة

على ضوء الدراسة التي قمنا بها، يظهر لنا أن السياحة أصبحت ظاهرة اقتصادية دولية ضخمة لا يمكن تجاهلها. إنها صناعة ذات مكانة بارزة لكونها حلقة وصل لمختلف القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والنقل والخدمات، خاصة بعد تطور التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في تطوير هذا القطاع وجعله مكسبًا حقيقيًا، خصوصًا من الناحية الاقتصادية.

تلعب السياحة دورًا فعّالًا في التنمية الاقتصادية، لما توفره من فرص عمل وتحقيق إرادات بالعملة الصعبة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كما تعتبر السياحة مجالًا واسعًا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال استقطاب السياح والمستثمرين من جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن الجزائر تمتلك مقومات سياحية فريدة ومتميزة، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب نتيجة لسوء استغلال الموارد وعدم توفر بنية تحتية جيدة للجذب السياحي. كما أن اعتمادها على قطاع المحروقات أثّر سلبًا على تطوير السياحة. ولكن الآن، بعد اتخاذ خطوات إصلاحية، تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع السياحي من خلال مخطط التهيئة السياحية لعام 2030، بإشراك المستثمر الخاص والأجنبي، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا القطاع. ويجب أن تركز الجزائر على تنويع اقتصادها ومواردها من خلال تطوير المنتجات السياحية واستثمار في هذا القطاع، بواسطة عملية ترويج وتسويق الخدمات السياحية. يمكن أن يكون قطاع السياحة بديلًا مستدامًا لقطاع المحروقات في المستقبل، أو أن يكون منافسًا قويًا له، من خلال ما يجنيه من إرادات مالية يعود نفعها على التنمية الاقتصادية.

النتائج

من خلال الموضوع الذي قمنا بدراسته نستنتج ما يلي:

- للنشاط السياحي دور في التقليل من حجم البطالة وامتصاصها وخلق فرص عمل سواء كانت فرص عمل مباشرة كالتوظيف في الفنادق، المطاعم أو كمرشدين سياحيين، أو فرص عمل غير مباشرة كالتوظيف في قطاعات أخرى لها علاقة بالسياحة كالنقل والزراعة والصناعة والخدمات.
- السياحة تلعب دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية لقطاعات أخرى، كما تساهم في رفع الدخل الوطني بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية.
- تمثل السياحة موردًا اقتصاديًا بجلبها للعملة الصعبة وذلك من خلال تدفق السياح الأجانب و المواطنين المقيمين بالخارج عند دخولهم أرض وطنهم والمكوث فيها من أجل السياحة لا الاستثمار أي دون ممارسة نشاطات تجارية.
- المقومات التي تحوز عليها الجزائر جعلتها موقعاً جذاباً للسياح والمستثمرين في الموارد السياحية، وهذه المقومات متنوعة مثل المقومات الطبيعية، المادية، تاريخية، أثرية...إلخ، إلا أنها لم تحظى باهتمام من طرف سلطات الدولة.
- انتهاج الجزائر لسياسة التنمية في السياحة من خلال مخططات تنموية كالمخطط التوجيهي آفاق 2030.
- اهتمام بالبنية التحتية، وبناء وترميم الفنادق الهشة ومحاولة اشراك المستثمر الخاص والأجنبي.
- تدفقات رؤوس الأموال للعملة الصعبة للجزائر، يعتبر ضعيفاً من ما تملكه من مقومات.

الفرضيات

الفرضية الأولى: السياحة تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر من خلال المساهمة في الناتج المحلي وتحسين ميزان المدفوعات للدولة،

الفرضية صحيحة لأن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 كانت 6.51 % بينما ارتفعت إلى 15.6% في سنة 2023، بينما الارادات السياحية (ميزان المدفوعات) لسنة 2022 كان 190.7 مليون دولار.

الفرضية الثانية: لم تلعب السياحة دورا مهماً في جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل والتقليل من حجم البطالة بسبب اعتماد الدولة على قطاع المحروقات وجعل من السياحة قطاع ثانوي فقط.

الفرضية خاطئة لأن للسياحة دور هام في جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل في الجزائر.

الفرضية الثالثة: السياحة لها دور في الناتج المحلي وجلب العملة الصعبة بنسبة كبيرة لتونس على غرار الجزائر.

الفرضية صحيحة لأن تونس تعتمد على السياحة في الناتج المحلي عكس الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات رغم تشابههما في المقومات.

توصيات واقتراحات

من خلال هذه الدراسة والتعمق فيها توصلنا إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات يمكن على ضوئها جعل مساهمة السياحة تحقق التنمية الاقتصادية:

- لابد من إشراك المستثمرين الخواص المحليين والأجانب في قطاع السياحة من أجل تقديم إضافات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية.
- لابد من تكوين العنصر البشري في معاهد ومدارس ذات صلة بالسياحة من أجل إشراكه في القرارات المتخذة في السياحة.
- نشر الثقافة السياحية عن طريق التوعية والاشهار وذلك للرفع من مستوى السياحة إلى مراكز عالية أو جد عالية.
- رقمنة القطاع السياحي من أجل تسهيل جمع إحصائيات ومنحها للمؤسسات السياحة وتكون ذات دقة عالية خدمة للاقتصاد الوطني.
- تحسين المنتوج السياحي وذلك بفتح مكاتب وفروع سياحية تهتم بالنظافة السياحية، وتطوير التكنولوجيا وفتح مكاتب دائمة للصيرفة.
- محاولة تبادل الخبرات السياحية بين الدول لعربية من أجل النهوض بتنمية اقتصادية مشتركة.
- منح مزايا وتخفيضات للضرائب للمستثمرين الخواص والأجانب من أجل النهوض بالسياحة وتسهيل لهم ما كل ما يلزم.

آفاق الدراسة

من خلال البحث توصلنا إلى آفاق:

- مساهمة الاستثمار السياحي الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تسويق وترويج المنتوج السياحي الجزائر ودوره في تحقيق تنمية سياحية واقتصادية.

- الدور التي تلعبه الشراكة العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية بمساهمة السياحة.
- المقومات البيئية ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية سياحية.

قائمة المصـــادر والمـــــــــراجع

المصادر

1-القرآن الكريم :

- الآية 40-41، سورة يس.
- الآية 2، سورة التوبة.

2-الجريدة الرسمية الجزائرية :

- "الجريدة الرسمية الجزائرية"، العدد11، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أبو عياش عبد الله، "مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

2- أحمد محمود مقابلة، "صناعة السياحة"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007.

3- أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

4- زيد سلمان عبوي، "السياحة في الوطن العربي: دراسة ألهم المواقع السياحية العربية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

5- صالح عبد الوهاب، "السياسة القومية للتسويق السياحي"، د.ط، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص18.

6- عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، " دراسات في التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية, الطبعة الأولى 1435هـ/2014م، بيروت، لبنان ، 2014.

7- عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن سانية، "دراسات في التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية, 1435هـ/2014م بيروت لبنان 2014.

8- فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي" ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2006، الاردن.

9- فؤاد بن غضبان، "السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2013.

10- فؤاد عبد المنعم أحمد، "السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها"، الطبعة الأولى، منشورات البنك الاسلامي للتنمية.

11- كفافي حسين، "الرؤية عصرية للتنمية السياحية"، النهضة المصرية، 1987، القاهرة، مصر.

12- ماران خالد عطيه، "المقومات السياحية في بعض دول القارة السمراء بالتطبيق على (تونس و الجزائر و المغرب وليبيا والسودان)"، د.ط، مصر، 29 جويلية 2021.

13- ماهر عبد العزيز توفيق، "صناعة السياحة"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997.

14- مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ، "مبادئ السياحة والسفر"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000.

15- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات)"، مطبعة البحيرة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، أكتوبر 2008.

16- مصطفى يوسف كافي, "الإعلام والتنمية السياحية", دار النشر ألفا للوثائق, الطبعة الأولى، 2021، قسنطينة، الجزائر.

17- مصطفى يوسف، "التخطيط السياحي، مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، دار النشر ألفا للوثائق، 2001 قسنطينة، الجزائر.

18- يحياوي عبد الحفيظ وآخرون، "القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر"، الطبعة الأولى، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة MQEMADD، مارس 2022.

19- يسري دعبس، "السلوك الاستهلاكي للسائح في ظل واقع الدول المتقدمة والنامية"، الطبعة الأولى، البيطاش للنشر والتوزيع مصر،2002.

ثانيا: الأطروحات الدكتوراه و رسائل ماجستير ومذكرات ماستر

1 . الأطروحات الدكتوراه

20- آسيا بلقاضي، "دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019-2020.

21- العباسي محمد، "برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير اقتصاد تنمية، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

22- خالد كواش، "أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

23- رفيق بودربالة، "دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي، 2016-2017.

24- صليحة عشي، "الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010-2011.

2 . رسائل ماجستير

25- أحمد ميلي سمية، "أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي"، مجلة البحوث والدراسات التجارية المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف بالمسيلة، تاريخ النشر 30 سبتمبر 2020 ، الجزائر.

26- بلخضر مريم، رمادي إيمان، "مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامّة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018-2019.

27- بلهواري أسماء، بن عسة خديجة، "دور السياحة في التنمية الاقتصادية المحلية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن خلدون تيارت, (2015-2016).

28- جغري محمد، "أهمية تنمية القطاع السياحي لتحفيز مرحلة ما بعد البترول"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر، 2015-2016.

29- حسني رقية, سايب صورية، "النشاط ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون كلية العلوم الاقتصادية، تيارت، 2018-2019.

30- حسني سايب، "النشاط ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص: 22.

31- حنات جيلالي، جيلالي فاطمة الزهرة، " تنافسية السياحة الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن خلدون تيارت، السنة الجامعية (2016 – 2017)، الجزائر.

32- خرفي وفيدة ، "دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (2008-2007)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر.

33- زويش سمية، "السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، الجزائر،2014-2015.

34- زيان حورية، "أثر إصلاحات قطاع الخدمات المصرفية على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية- وكالة مستغانم"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر2016 – 2017.

35- غاته سعيد، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3 ، (2009- 2010).

36- قاندي هاجر، "الحق في السياحة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، (2019-2020).

37- كسيس حنان، ربرب شهيناز، "مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

38- لمرد يعقوب، سالمي النواري، "سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار المحروقات- القطاع السياحي نموذجا-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

3 . مذكرات ماستر

39- حواشين رماح، "النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت 2018 – 2019 ، الجزائر، ص 24.

ثالثا : المجلات

40- أحمد ميلي سمية، "أهمية التخطيط السياحي في تطوير القطاع السياحي: دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث ودراسات تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مجلد: 04،العدد: 02، سبتمبر 2020.

41- الحاج حاجي، محمد بو بكر، " الاستثمار السياحي في ظل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، كلية، المركز الجمعي نور بشير البيض–الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023.

42- بوحفص حاكمي، خديجة العارف، "رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب"، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2– الجزائر، المجلد 08، العدد 03، جوان 2017.

43- حاميد فشيت، "جودة خدمات الاتصالات من وجهة نظر الزبون لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الأغواط، العدد: 13، المجلد: 02، 2015، ص219.

44- حبال سهيلة، نور الدين حاروش، "مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، مجلة آفاق علمية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، المجلد: 11، العدد: 02، 2022.

45- خالد كواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الأول، جوان 2004، ص215.

46- دَولي سعاد، لعلمي فاطمة، "استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، إسنادا مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)"، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر،2015.

47- روشو عبد القادر، "الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد–19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016–2030"، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد: 12، العدد 03.

48- سمير بوختالة وآخرون، "واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح– ورقلة، العدد: 06، الجزائر، 2017.

49- شوقي ناجم، "مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة وصفية وتحليلية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05, العدد: 03، 2023، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

50- عبد الرزاق موالي لخضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، 2016.

51- عوينان عبد القادر، " معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي امحند اولحاج – البويرة، المجلد 03- العدد: 04، جوان 2018.

52- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، " دور التخطيط السياحي في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة (حالة الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030)"، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر، المجلد: 21، العدد: 01، 2021.

53- قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، "السياحة في الجزائر واقع وآفاق" ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، مع الإشارة إلى حالة ولاية البليدة ، العدد 02، 01 ديسمبر 2012.

54- منصوري زين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، عدد 02، 01 ماي 2005.

55- نور الدين هرمز، "التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3), تاريخ النشر 20 ديسمبر 2006, سوريا.

رابعا : الملتقيات

56- بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، "ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر، الواقع والتحديات"، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 11-13 أفريل، جامعة 31 ماي، قالمة ،2022-2023.

خامسا : تقارير ودراسات

57- "المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستديمة"، التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2012: رهانات استدامة التنمية، أفريل2014.

58- وزارة السياحة، "تصور قطاع السياحة وتطوره للعشرية"، 2013-2004، ص106.

59- وزارة السياحة التونسية، "مخطط التنمية 2016- 2020"، المحتوى القطاعي، المجلد الثالث، منظمة سوليدار تونس.

المراجع باللغة الأجنبية

60- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, Le Diagnostic : Audit du tourisme algérien, Livre (1), SDAT 2025, Algérie, 2008.

61- Murat Kasimoğlu and Handan Aydin, Strategies For Tourism Industry-Micro and Macro Perspectives, First Published, Intech, Croatia, 2012.

62- Norbert Vanhove, "The Economics of Tourism Destinations", First Edition, Elsevier Butterworth-Heinemann, Burlington, USA, 2005.

63- Victor T. C. Middleton and Jackie Clarke, Marketing in Travel and Tourism, Butterwoth-Heinemann, third edition, British, 2001.

مراجع من الإنترنت

64- دانا النسور، "بحث عن التنمية الاقتصادية"، الموقع الإلكتروني "رواد"، نشر في 12-12-2021، تاريخ الاطلاع 26 ديسمبر 2023 – 18:00.

65- " أفضل شركات الاتصالات في الجزائر لعام 2023"، موقع اتصالاتنا ، 17-09-2023 ، https://etisalatna.com

66- http://www.andd2014.gov.tn/pdf/RNEE2012%20%20PDF.pdf

المـــــــــــــلاحق

سياحة المؤتمرات

سياحة دينية

سياحة إجتماعية

سياحة شاطئية

سياحة ترفهية

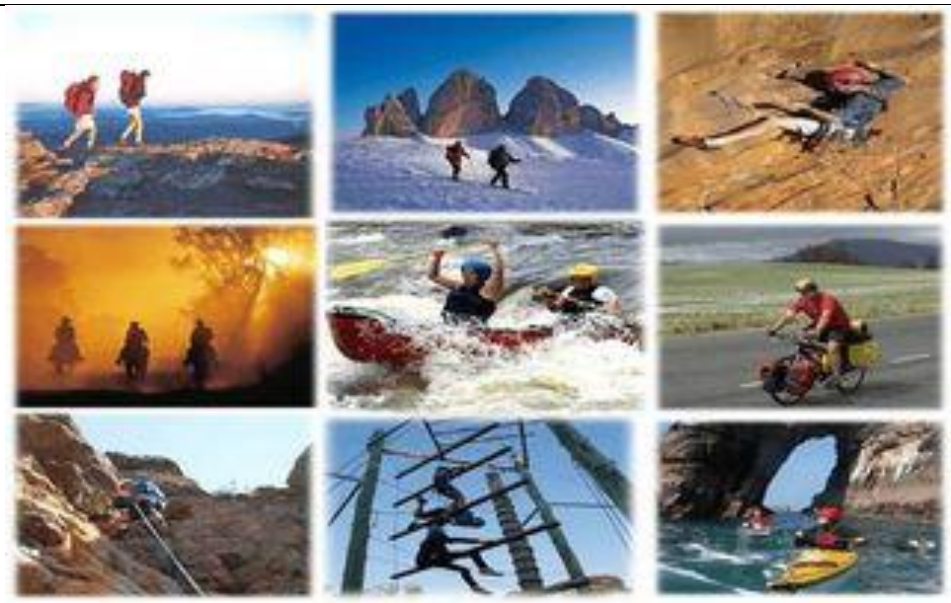

سياحية رياضية

سياحة علاجية

سياحة المحميات

سياحة شاطئية

سياحة المحميات

سياحة المحميات والحضائر

سياحة صحراوية

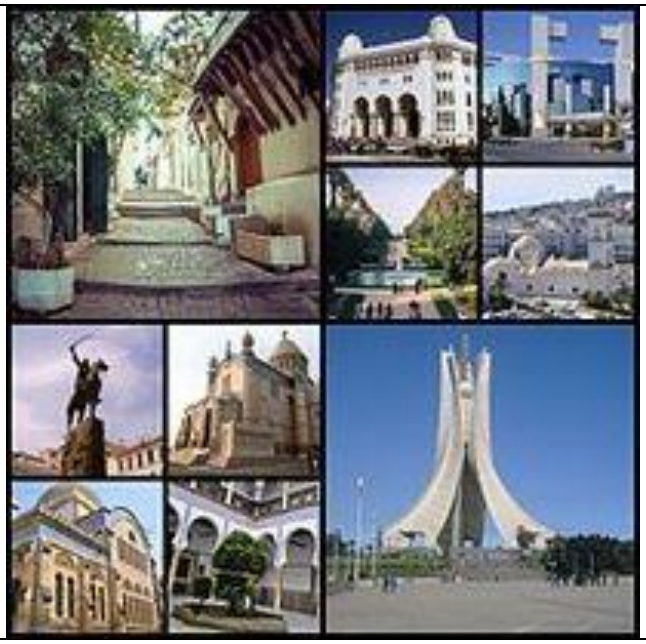

سياحة داخلية

سياحة جبلية

سياحة جبلية

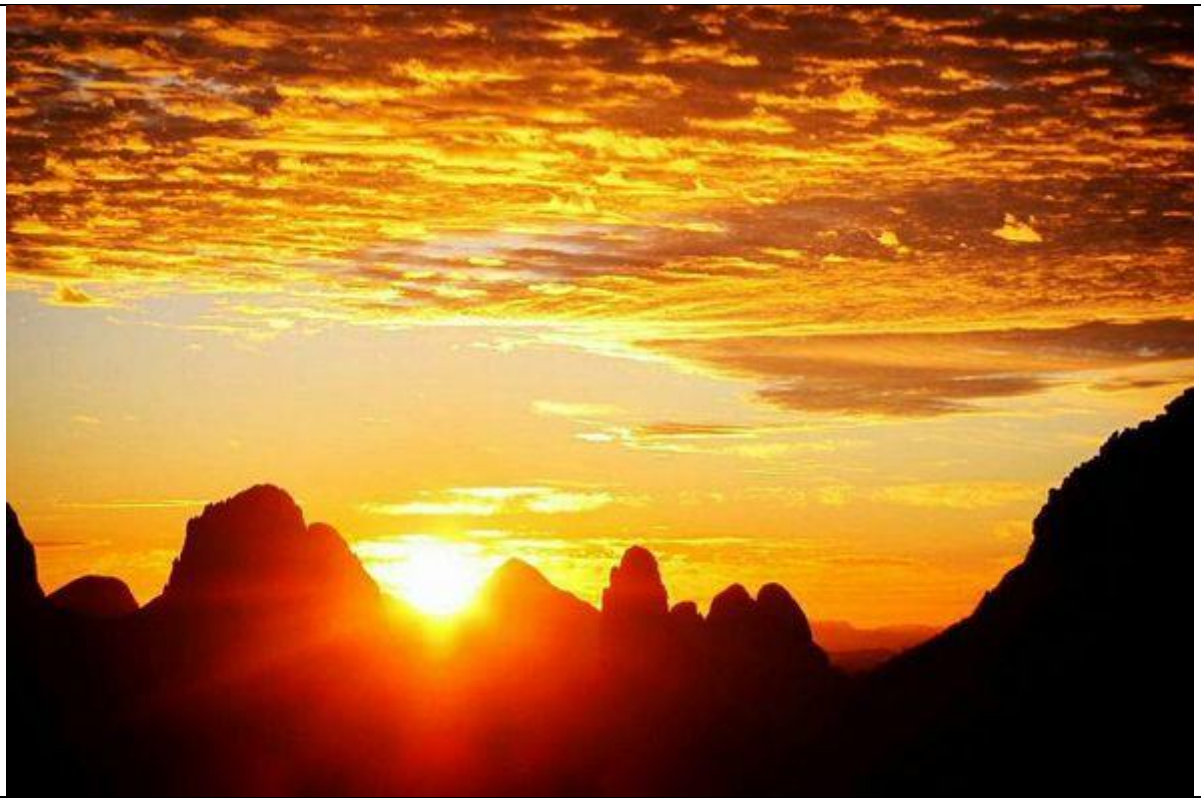

سياحة ترفيهية (جبال أسكرام بتمنراست)

سياحة ترفيهية (جبال أسكرام بتمنراست)

ملخص الدراسة

إن للسياحة أهمية بالغة لدى معظم دول العالم من خلال تنمية هذا القطاع وجعله يحقق الغاية المنشودة، والجزائر دولة كباقي الدول تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية بمساهمة السياحة وجعلها كمنافس وبديل لقطاع المحروقات واستغلال كل المقومات المتاحة، وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة لإبراز أهمية دور السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية بمشاركة مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والنقل...إلخ إذا تم استغلال ما أمكن من مقومات.

كما توصلنا في هذه الدراسة إلى الدور الهام الذي تلعبه السياحة في مجال التنمية الاقتصادية من خلال الأثر على المتغيرات الاقتصادية كالمساهمة في الناتج المحلي وتحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل.

كلمات مفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، مقومات السياحة، التنمية الاقتصادية.

Abstract

Tourism holds significant importance for most countries around the world by developing this sector and achieving the desired goal. Algeria, like other countries, is striving hard to achieve economic development with the contribution of tourism, making it a competitor and an alternative to the hydrocarbons sector, and exploiting all available resources. This is what this study aims to highlight: the importance of tourism's role in achieving economic development with the participation of various sectors such as agriculture, industry, and transportation… if it is possible to exploit the resources to the fullest.

Furthermore, this study has concluded the important role that tourism plays in the field of economic development through its impact on economic variables such as contributing to the gross domestic product (GDP) and improving the balance of payments, as well as creating job opportunities.

Keywords: Tourism, tourism development, tourism components, economic development.